

الشفعة في القوانين المصرية

رسالة تشريعية قضائية انتقادية

على مقتضى الامر العالي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ للمحاكم الاهلية
والمواد ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٤٦٢ من القانون المدني الاهلي
مع مقارنتها بما يقابلها من القانون المختلط

تأليف

عبدالله بن محمد بن علي

الحامي

﴿ الطبعة الاولى ﴾



« حقوق الطبع محفوظة »

مطبعة الشريعة بشارع محمد علي بصرى

١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م



بسم الله الرحمن الرحيم

أودعت هذه الرسالة شرح الشفعة في القانون المصري واستندت الى كل أصل من أصولها ما يكون قد ورد عليه من أحكام المحاكم الاهلية والمختلطة وقابلت بين نصوصها وأحكام الشريعة الغراء مبيّنا مواضع الاتفاق بينهما ومواضع الافتراق فاذا وجدت مسألة من المسائل قد تشعبت فيها المذاهب وتفرقت الآراء أتيت على تفصيل الخلاف وحجة كل فريق فيه معزيا كل قول الى قائله وكل رأى الى راويه وان كان لي رأى خاص في مسألة من المسائل عرضته مع ذكر مادعائي للتمسك به من الاسباب فجاءت رسالة وافية حوت من أحكام المحاكم ما يزيد على التسعين حكماً وتتمياً للموضوع ذيلتها بشرح واف للمواد ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٤٦٢ من القانون المدني الاهلي وما يقابلها من القانون المختلط معتمداً على أقوال الشراح مع مراعاة ما بين القانون المصري والقانون الفرنسي من الاختلاف والله الملم بما فيه من الصواب

— صورة الأمر العالي الصادر بأحكام الشفعة —

(نحن خديوى مصر)

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المسمى
على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وبعد الاطلاع على القانون المدنى المتبع لدى
المحاكم المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاية وموافقة رأى مجلس النظار

﴿ أمرنا بما هو آت ﴾

(الباب الاول)

(المادة الاولى) يثبت حق الشفعة لمن يأتى

أولاً - للشريك الذى له حصة شائعة فى العقار المبيع

ثانياً - للجار المالك فى الاحوال الآتية

إذا كان العقار المشفوع من المباني أو من الأرض المخصصة للبناء سواء
كانت فى المدن أو فى القرى

إذا كان للأرض المشفوعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق
الارتفاق لأرض الجار على الأرض المشفوعة

إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المشفوعة من جهتين وتساوى
من الثمن نصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل (فقرة ٣٢ و ٦٠ و ٦٢)

(المادة الثانية) يعد شريكاً فى العقار المشفوع من يكون له حق الانتفاع فيه

كاه أو بمضنه وله طلب الشفعة إذا لم يطلبها مالك الرقبة نفسه (فقرة ٤٠ و ٦٦)

(المادة الثالثة) لا شفعة فيما بيع بالزيادة لعدم امكان القسمة بين الشركاء عينا أو لنزع الملكية قهراً امام احدى جهات الادارة او القضاء وكذلك لا شفعة فيما بيع من الأصول لفروعهم وبالعكس ولا فيما بيع من أحد الزوجين الآخر أو من المالك لأحد أقاربه لغاية الدرجة الثالثة (فقرة ٢٢ - ٢٦)

(المادة الرابعة) لا شفعة للوقف (فقرة ٢٨ و ٦١)

(المادة الخامسة) لا يصح الاخذ بالشفعة من الموهوب له ولا ممن تملك بغير المبايعة (فقرة ١٠ - ٢١ و ٢٩)

(المادة السادسة) لا شفعة فيما بيع ليجعل محل عبادة أو يلحق به (فقرة ٢٧)

(المادة السابعة) اذا تعدد الشفعاء يكون الحق في الشفعة أولاً - للمالك الرقبة . ثانياً - للشريك الذي له حصة مشاعة . ثالثاً - لصاحب حق الانتفاع رادماً للجار المالك . فاذا تعدد مالكو الرقبة أو الشركاء أو أصحاب حق الانتفاع فاستحقاق كل منهم للشفعة يكون على قدر نصيبه وإذا تعدد الجيران يقدم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره (فقرة ٦٤ - ٧٢)

(المادة الثامنة) يثبت حق الشفعة وتراعي الاحكام المقررة في المادة السابقة فيما يتعلق بالاولوية ولو كانت المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً باعتبار ما ذكر في المادة الاولى (فقرة ٦٨ و ٢)

(المادة التاسعة) العين الجائز أخذها بالشفعة اذا باعها مشتريها قبل تقديم طلب ما بالشفعة فيها وتسجيله كما هو مذكور في المادة الرابعة عشر

الآتية لاتقام دعوى أخذها بالشفعة الاعلى المشترية الثانى بالشروط التي
اشترى بها (فقرة ١٠٠ و ١٠٢ و ١٤٤ و ١٤٥)

(المادة العاشرة) اذابنى المشتري فى العقار المشفوع أو غرس فيه أشجاراً
قبل طلب الاخذ بالشفعة يكون الشفيع ملزماً ببناء على رغبة المشتري اما أن
يدفع له ماصرفه أو ما زاد فى قيمة العقار بسبب البناء أو الغراس . أما اذا
حصل البناء أو الغراس بعد طلب الاخذ بالشفعة فلا شفيع الخيار ان شاء
طلب ازالتهما وان شاء طلب بقاءهما وفى هذه الحالة لا يلزم الا بدفع قيمة
الادوات وأجرة العمل أو مصاريف الغراس . أما ما صرف فى حفظ العقار
وصيأته فيلزم دفعه فى كل الاحوال للمشتري المشفوع منه (فقرة ٩٠ - ٩٢)
(المادة الحادية عشر) إذا بيع العقار لعدة أشخاص مشاعاً بينهم فلا
تجوز الشفعة الا فيه بتمامه أما اذا عينت فى المقد حصص كل منهم مفروزة
كان للشفيع الحق فى طلب أخذه بتمامه أو اخذ حصص واحدة أو أكثر مع
مراعات القواعد المقررة لطلب الاخذ بالشفعة (فقرة ٧٣ - ٧٨)

﴿ الباب الثانى ﴾

(فيما يترتب على حق الشفعة)

(المادة الثانية عشر) كل رهن من المشتري وكل حق اختصاص حصل
عليه دائئوه وكل بيع وكل حق عيني يسامه المشتري أو اكتسبه الغير ضده بعد
التاريخ الذى سجل فيه طلب الشفعة طبقاً للمادة الرابعة عشر الآتية لا يسرى
على الشفيع ويبقى مع ذلك لاصحاب الديون الممتازة وللدائنين المرتهنين ما كان
لهم من حقوق الاولوية فيما آل للمشفوع منه من ثمن ذلك العقار (فقرة ١١٤)

(المادة الثالثة عشر) يحل الشفيع بالنسبة للبائع محل المشفوع منه في كافة ما كان له وعليه من الحقوق على أن المشتري إذا استحصل على تأجيل الثمن لا ينتفع الشفيع من هذا التأجيل إلا برضاء البائع . وإذا ظهر بعد الأخذ بالشفعة أن العقار المشفوع مستحق للغير فليس للشفيع أن يرجع إلا على البائع (فقرة ٦٢ و ٨٤ و ١١٢ و ١٢٧) .

﴿ الباب الثالث ﴾

في الاجراءآت التي يلزم مراعاتها فيما يتعلق بالشفعة وفي سقوط حق الأخذ بها

(المادة الرابعة عشر) يجب على من يرغب الأخذ بالشفعة أن يعلن البائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر ويكون هذا الاعلان مشتملا على عرض الثمن وملحقاته الواجب دفعها قانونا ولاجل أن يكون هذا الاعلان حجة على الغير يجب تسجيله في قلم رهونات المحكمة المختطة الكائنة بدائرتها العقار وإذا كانت الشفعة بين وطنيين يكتفي بإجراء هذا التسجيل بقلم كتاب المحكمة الابتدائية الاهلية الكائن بدائرتها العقار المطلوب أخذه بالشفعة وعلى هذه المحكمة أن تبعث بصورة منه الى قلم رهونات المحكمة المختطة الكائن بدائرتها العقار لتجري تسجيله من تلقاء نفسها ولا يكون هذا الاعلان حجة على الغير من تبعة الدول الأجنبية الامن . تاريخ هذا التسجيل الاخير ونصوص هذه المادة المختصة بتسجيل الطلب وما يترتب عليه تسرى على تسجيل حكم الشفعة المنصوص عنه في المادة الثامنة عشر الآتي ذكرها (فقرة ٤ و ٥ و ٧٩ و ٨٣ و ٨٥ و ٩٠ و ٩٣ و ٩٥ و ٩٨ و ٩٩)

١٠١ و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١١١)

(المادة الخامسة عشر) ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري امام المحكمة الكائن بدائرتها العقار في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان المنصوص عنه في المادة الرابعة عشر والاسقط الحق فيها (فقرة ١٠٣ - ١٠٨ و ١١٥ و ١٤٢)

(المادة السادسة عشر) ويحكم فيها دائماً على وجه السرعة (فقرة ١٠٩)
(المادة السابعة عشر) لا تقبل المعارضة في الاحكام الغيابية الصادرة في الشفعة وميعاد استئنافها ١٥ يوماً من يوم اعلانها (فقرة ١٠٩)

(المادة الثامنة عشر) الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع وعلى المحكمة تسجيله من تلقاء نفسها (فقرة ١١٠)
(المادة التاسعة عشر) يسقط حق الشفعة في الاحوال الآتية

أولاً - اذا حصل التنازل عنه صراحة أو ضمناً ويستدل على التنازل الضمني بكل عمل أو عقد يؤخذ منه أن الشفيع عرف المشتري بصفة مالك للعقار نهائياً . ثانياً - اذا لم يظهر الشفيع رغبته في الاخذ بالشفعة في ظرف ١٥ يوماً من وقت علمه بالبيع أو من وقت تكليفه رسمياً بإبداء رغبته سواء كان بناء على طلب البائع أو بناء على طلب المشتري ويزاد على هذه المدة عند الاقتضاء ميعاد المسافة (فقرة ٩٣ و ٩٦ و ٩٧ و ١٢٨ - ١٤١)

(المادة العشرون) يجوز اثبات التنازل الضمني عن حق الشفعة والعلم بالبيع بكافة طرق الاثبات المقررة في القانون بما فيها الاثبات بالبيضة (فقرة ١٣٠)
(المادة الحادية والعشرون) يجب أن يعلن التكليف الرسمي المنصوص

عنه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشر على يد محضر وأن يشتمل على البيانات الآتية وإلا عد لاغياً وهذه البيانات هي أولاً - بيان العقار الجائر أخذه بالشفعة بياناً دقيقاً • مع تعيين موقعه وحدوده ومقاسه • ثانياً - بيان الثمن وشروط البيع واسم ولقب وصنعة ومحل سكن كل من البائع والمشتري (فقرة ١٣٧ و ١٣٨)

(المادة الثانية والعشرون) يسقط حق في الشفعة في سائر الاحوال بعد مضي ستة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع وذلك بالنسبة لكافة الشفعاء ولو كان الشفيع غير أهل التصرف أو غائباً (فقرة ١٤٦ - ١٥٠)

(المادة الثالثة والعشرون) ألغيت المواد ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ من القانون المدني

(المادة الرابعة والعشرون) يعمل بهذه الاحكام بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية

(المادة الخامسة والعشرون) على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا صدر بمرأى عابدين في ٣ ذى الحجة سنة ١٣١٨ - ٢٣ مارث سنة ١٩٠١ (عباس حلمي)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمي)

ناظر الحقانية

(ابراهيم فؤاد)

١ — في الشفعة على وجه العموم

١ — لم يرد بالقانون المدني في النصوص التي تكلم فيها عن حق الشفعة تعريف لهذا الحق وكذلك جاء الأمر الملكي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ بتعديل هذه النصوص خالياً من مثل هذا التعريف وفي هذه الحالة يجب الرجوع الى الشريعة الاسلامية الفراء لانها هي الشريعة التي أوجدت هذا الحق وهي التي أخذ عنها الشارع المصري وقد عرفها الفقهاء بأنها « حق تملك المزارع المبيع أو بعضه ولو جبراً على المشتري بما قام عليه من الثمن والمؤن » (مادة ٩٥ مرشد الحيران) ويعرفها جمهور المشرعين الفرنسيين بأنها « حق أخذ صفقة الغير والحلول محله فيها » فاذا كان لشخص عقار وأجرى بيعه فان الشارع يرى أن بعض الناس أولى من البعض بشرائه وما دام أن البائع لا غاية له من البيع الا الحصول على الثمن ولا فرق بين دفعه من شخص او آخر فانه لا يهمه ان كان المشتري زيدا او بكراً ولا حق له في التظلم من تنضيل شخص على آخر .

٢ — ولكن ان قلنا ان البائع لا يلحقه ضرر وليس له ان يتظلم ايصدق ذلك على المشتري ؟ أليس في الشفعة حجب على حرية التعاقد وضرب على حرية التصرف في الاموال وان شئت قل انها نوع من الغصب لما فيها من تملك مال الغير بغير رضائه ؟ أليس فيها حرمان المشتري من ثمرة صفقته بلا سبب سوى تحيز الشارع لشخص آخر وتفضيله عليه بلا مسوغ ؟

يملل الفقهاء سبب مشروعيتها بأنها لمنع الضرر الذي يلحق الشفيع بسبب سوء المجاورة ولو صدق ذلك لوجب ان لا تثبت الشفعة الا اذا تحقق الضرر وان لا تثبت متى تحقق عدمه على انه من المقرر شرعاً وقانوناً انه متى توفرت في الشفيع الشروط المقررة لاخذ المبيع بالشفعة فلا يجوز دفع دعواه بأن ضرر سوء المجاورة الذي شرعت من اجله الشفعة ليس متحققاً (محكمة الاستئناف ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩ المجموعة الرسمية سنة ثمانية ص ١٤٢) او بأنه لم يحصل ضرر جديد بالبيع ولم تتغير الحالة عما كانت عليه قبل الشراء بأن كان المشتري جاراً للشفيع من الاصل وحائزاً لما يجعله شفيماً (مادة ٨ من دكريتو الشفعة) وغير ذلك فان الشفعة لا تمنع الضرر عن الشفيع واذا منعت فانها لا تمنعه عن شفيع الا لتلقيه على شفيع آخر لان الشفيع لا يكون الا جاراً او شريكاً ففي حالة ما يكون جاراً فان العقار المشفوع له جار آخر من الجهة الاخرى وهذا له أيضاً حق الشفعة وهو بالنسبة للجار الاول اجنبي كالمشتري سواء بسواء لانه ليس بينهما اتصال وبشفعته يصبح جاراً ملاصقاً للاول فاذا كان مجرد تجدد الجوار هو في حد ذاته سوء وضرر فان شفعة أحد الجارين للعقار المشفوع تكون ضرراً للجار الآخر لانها تسبب له سوء المجاورة وبعبارة اخرى تجدد المجاورة الذي حمينا عنه الجار الاول والذي شرعت من اجل منعه الشفعة وربما كانت الشفعة ضرراً للبائع نفسه الذي يبيع جزءاً من عقاره ليفصل بينه وبين جاره هذا هرباً من اذاه فاذا شفع هذا الجار في هذا الجزء فأت على البائع غرضه واضطر لمجاورته رغم انقه

ويلاحظ انه على مذهب الامام الشافعي لا شفعة بالجوار

واذا كان الشفيع شريكاً فانه وان كانت الشركة لها مضار حقيقة الا انه ممكنه ان يقاسم المشتري كما كان له ذلك مع البائع الذي كان شريكه الاول فهو اذا لم تتغير حالته ولم يحدث ضرر جديد بالبيع كان يمكن اتقاؤه بالشفعة وان قلنا انه وان كان البيع حقيقة لم يمنع حقه في القسمة والتخلص بذلك من الشركة الا ان القسمة تحتاج الى مصاريف ولها متاعب يمكن التخلص منها بالشفعة لانه يصبح المالك الوحيد للمعار فلا تتصور القسمة او على الاقل ينقص عدد الشركاء فتزداد سهولة الانتفاع بالعين فيرد على ذلك بأن الشريك الذي يريد ان يبيع حصته ممكنه ان يقاسم شريكه اولا فتنتهي الشركة ويصبح كل منهما جارا للآخر

وعلى كل حال هل يجوز عدلا نزع ملكية المشتري وحرمانه من ربحه في صفقته الذي قد يوازي اضعاف المصاريف التي يمكن ان يتكبد ها الشريك الآخر في القسمة وهذا كله لاجل ان لا يتكاف هذا الشريك تلك المصاريف ؟ نعم توجد حالة من احوال الشركة تصاح لان تكون سبباً للشفعة وهي حالة ما اذا كان العقار المشترك غير قابل للقسمة فاذا باع احد الشريكين حصته وجب ان يعطى للشريك الآخر حق أخذها بالشفعة والا اضطر الى أحد ثلاثة أمور اما ان يبقى شريكاً رغم انفسه لمن لا يرضى شركته واما ان يبيع حصته كرهاً ليخلص من الشركة فيأتي المشتري الجديد وقد لا يتفق مع الآخر فيضطر كل منهما اما ان يصبر على الاذى أو يبيع ويخلص من الشركة وهكذا الى ان يرضى مرة أحد الشريكين ببيع حصته لشريكه الآخر فتنتهي الشركة ويرتفع الضرر أو اخيراً يطلب أحدهما القسمة وبما ان المعار لا يقبلها

فبيع بالمزاد العلني وينتهي الامر بنزع ملكيتهما معاً واذا رغب أحدهما شراءه جميعه فانه لا يصل الى ذلك الا بعد أن يدفع مصاريف باهظة وفي كل من هذه الاحوال ضرر جدير بوجود طريق مثل الشفعة لرفعها وهنا يصدق القول حقيقة بأن الشفعة شرعت لمنع الضرر والشريك هنا ان لم يمكنه نزع ملكية المشتري بطريق الشفعة ممكنه ذلك بطريق القسمة

ومن الغريب ان الامام الشافعي والامام مالك لا يجيزان الشفعة للشريك الا اذا كان العقار قابلاً للقسمة واما اذا كان لا يقبلها فلا شفعة لان الشفعة ما شرعت على مذهبهما الا لمنع ضرر مصاريف القسمة !

وعلى وجه العموم لو فكرنا في حق الشفعة في الاحوال الاخرى وعلمنا أن منفعته الموهومة لا تتحقق الا بتسبب اضرار للشفعاء انفسهم الذين لا يمكنهم بيع ملكهم الا بثمن بخس بسبب تهديد هذا البيع أيضاً بالشفعة وتأمنا في الطرق العديدة التي يمكن الهروب بها من أحكامها كاخفاء البيع تحت ستار الهبة وترك جزء صغير يفصل العقار المبيع عن عقار الجار في الظاهر ووضع ثمن كبير صوري في المقد يعجز الشفيع عن دفعه وتحققنا من صعوبة اكتشاف هذه الطرق واظهار صورها وصوريتها علمنا ان حق الشفعة هو حق استثنائي محض ومخالف لمبدأ حرية التعاقد فيما لا يخل بالنظام العام وكان الاجدر بالشارع المصري عدم اقراره لما انه نوع من الغصب وليس الا نزع ملكية لمنفعة خصوصية

وكان الفقهاء قد لاحظوا ذلك فصاروا لا يضعون باب الشفعة الا عقب باب الغصب ويذكرون صراحة وجه المناسبة بينهما ان في كل منهما تملك مال

الغير بنير رضا (ابن عابدين جزء ٥ ص ١٤٩ والزيلعي جزء ٥ ص ٢٣٩) ثم عمدوا الى تخفيف وطأتها بالتوسع في مسقطاتها فأفتوا جميعاً بوجوب طلبها فوراً حال العلم بها والا سقط الحق فيها وبالغوا في ذلك الى ان قالوا أن الشفيع اذا أخبر بكتاب والشفعة في أوله او وسطه فقرأ الكتاب الى آخره بطالت شفيعته (الزيلعي جزء ٥ ص ٢٤٣ وابن عابدين جزء ٥ ص ١٥٥) وأجازوا الحيل في اسقاطها وصاروا يذكرونها في كتبهم ويعلمونها الناس فلا ترى كتاباً من كتبهم الا وقد عقد فيه باب مخصوص لذكر هذه الحيل وهذا دليل كاف على ان حق الشفعة هو حق مكروه في نظر الائمة انفسهم كما هو في نظر كل متأمل

٣ - وبما أن حق الشفعة هو حق استثنائي ومخالف لمبدأ احترام العقود وعدم التعدي على الملكية فيجب دائماً حصره في الدائرة التي أوجدها القانون ولا يجوز التوسع في تأويله واجازته في غير الاحوال المبينة في القانون بطريق القياس (استئناف مختلط ٩٠ فبراير سنة ١٨٩٢ مجلة التشريع والقضا س ٤ ص ١٣٤ و ١٧ ابريل سنة ١٨٩٥ س ٧ ص ٢٥٧ و ٨ يونيو سنة ١٨٩٨ س ١٠ ص ٣١٢ و ٤ يناير سنة ١٨٩٩ س ١١ ص ٨٨ و ٢٣ ابريل سنة ١٩٠٥ المجموعة الرسمية س ٢٨ ص ٢٨٦)

٢ - في طبيعة حق الشفعة

٤ - الشفعة هي حق الشفيع في اخذ صفقة المشتري لنفسه والحلول محله فيها فبمجرد البيع يكون للشفيع حق تملك المبيع بالشروط التي تملكه بها المشتري فهو لا يصير مالكا في الحال بل يكون له فقط حق التملك اذا طلبه بالشروط القانونية في حصول البيع يكون الشفيع مالكا لعين المبيعة ملكا مطلقا

وجوده على شرط وهذا الشرط هو حصول الطلب منه فاذا حصل الطلب بشروطه استقر الملك ولم يبق بعد ذلك الا اعلانه بحكم قضائي وكل نزاع يحصل من المشتري بعد الطلب انما هو في الحقيقة نزاع بسيط في ملك كسائر المنازعات في الملك واذا فالشفعة ليست شراء جديدا من المشتري بل هي حلول الشفيع محل المشتري في كافة ماله وعاليه بالنسبة للبائع (انظر فقرة ١١٣)

٥ - ولكن مجرد حصول الطلب من الشفيع لا يلزمه لانه شيء اختياري من جهته فلا يرتبط به الا بالرضا من المشتري أو القضا والى حصول أحد هذين الأمرين يمكن الرجوع عن طلبه والعدول عن الشفعة واما بعده فلا يمكنه ذلك لان رضاء المشتري هو قبول لذلك الايجاب الذي عرضه الشفيع بالطلب وبذلك يتم عقد بين الاثنين فلا يجوز لأحدهما فسخه الا برضاء الآخر والقضاء يقوم مقام الرضاء ولذلك جاء في كتب الفقه ان الشفيع له ان يترك الشفعة قبل الحكم اما بعد فلا يصح له الترك لتحول الصفقة اليه فلا يجوز له ابطالها منفردا (ابن عابدين جزء ٥ ص ١٦٢)

ما هو القانون الموجب تطبيقه في الشفعة

٦ - قد صدر أمر عال في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ مبيناً الاحكام التي يجب مراعاتها في مواد الشفعة وملفياً مواد القانون المدني التي كان معمولاً بها في هذا الموضوع قبل صدوره واذا فهذا الامر هو الذي يجب تطبيقه

٧ - ولكن في حالة عدم وجود نص صريح في هذا الامر فالام يكون الرجوع ؟ معلوم ان مأخذ الاحكام المتعلقة بالشفعة هي الشريعة الاسلامية فهل يجب الرجوع دائماً الى نصوص تلك الشريعة في جميع الاحوال التي لم

يرد فيها نص صريح في القانون ؟ قضت بذلك محكمة الاستئناف الاهلية وكذلك المختلطة في بعض احكامها قائلة انه لما كان مأخذ الاحكام المتعلقة بالشفعة هي الشريعة الاسلامية الغراء فمن ثم وجب الرجوع لهذا المأخذ لمعرفة هذه الاحكام في كل حال لم يعبر فيه واضع القانون عن فكره بمباراة شافية (الاستئناف المختلط ١٤ ديسمبر سنة ٩٢ مجله التشريع والقضا سنة خامسة ص ٦٤ والاستئناف الاهلي ٢ ابريل سنة ٩٥ القضاء سنة ٣ ص ١٠٧)

ولكن ليس كل موضوع في القانون مأخذه الشريعة يجب الرجوع فيه حتما الى تلك الشريعة بل يجب التمييز بين حالتين

الحالة الاولى أن ينص القانون بعبارة صريحة على وجوب الرجوع الى الشريعة والعمل بها كما فعل ذلك بالمادة ٥٤ من القانون المدني في مسائل الميراث حيث قال « يكون الحكم في المواريث على حسب المقرر في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفي اما حق الارث في منفعة الاموال الموقوفة فتتبع فيه احكام الشريعة المحلية » وفي هذه الحالة يجب الرجوع حتما الى الشريعة وبالرجوع اليها نجد ان نفس الشارع الذي امرنا بالرجوع اليها قرر أن لا يعمل فيها الا بمذهب الامام الاعظم واذا فهذا المذهب هو الذي يجب الرجوع اليه دون سواه

الحالة الثانية أن لا يوجد نص يقضي بالرجوع الى الشريعة كما في حالة الشفعة وفي هذه الحالة فان القاضي لا يكون مقيدا باحكام الشريعة مطلقاً وبالتالي ليس له ان يذهب بمذهب مخصوص الا من حيث كونه موافقاً لقواعد العدل التي هو . أمور باتباعها في كل موضع لم يرد به نص صريح (مادة ٢٩ من

لأنه المحاكم الأهلية (وإذا فله أن لا يأخذ بشيء منها مطلقاً إذا كانت غير موافقة لسياق النصوص المذكورة في القانون وعدم أخذ الشارع لجميع نصوص الشفعة الشرعية بل وإيراده نصوصاً كثيرة تخالفها وتناقضها مما يؤيد ذلك (الاستئناف الأهلى ٢ أبريل سنة ١٨٩٥ المحاكم سنة ٦ عدد ٢٣٧ ومحكمة مصر ١٩ أبريل سنة ٩٠٢ المؤيد من الاستئناف في ١٦ ديسمبر سنة ٩٠٢ المحاكم سنة ١٣ عدد ٥١٣)

٨ - أما فيما يختص بسريان أحكام قانون الشفعة الجديد فإن من القواعد الأساسية أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على الحوادث التي تقع من تاريخ العمل بمتضاها ولا يكون لها تأثير على الوقائع السابقة عليها ما لم يكن منبها فيها على ذلك بنص صريح (مادة ٢٣ من لأنحة ترتيب المحاكم) فكل بيع حصل قبل سريان مفعول هذا القانون يكون حق الشفعة فيه خاضعاً للقانون القديم الموجود وقت حصول البيع ولا يسرى مفعول القانون الجديد إلا على حقوق الشفعة التي تنولد عن البيوع الحاصلة في عهد ذلك القانون وأما حقوق الشفعة المتولدة عن بيوع حصلت قبل العمل به فلا يسرى عليها حتى ولو لم يتقدم طالب الشفعة إلا بعد سريان مفعوله لأن الشفعة تثبت بمجرد البيع مع وجود السبب الموجب لها أي أن بمجرد البيع يكون للشفيع حق تملك العين المشفوعة فإن سلم المشتري بهذا الحق ثبت الملك والا احتاج الأمر إلى حكم القاضي والرضا أو الحكم بالشفعة ليسا منسئين لها ولكنهما يثبتان الملك للشفيع في المبيع ويعلنانه فقط وبإبارة أخرى أنه بمجرد البيع يكون للشفيع حق ملكية العين المبيعة غاية الأمر أن هذا الحق معاق على شرط الطلب فإن تحقق الشرط

وحصل الطالب استقرار الملك والحكم بعد ذلك معان له فقط لا منشىء له ومعلوم أن القانون لا يكون له تأثير على الحقوق المكتسبة قبل وجوده (انظر بهذا المعنى حكم محكمة طنطا الابتدائية في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠١ المجموعة الرسمية س ٣ صحيفة ١٠٨)^(١)

٩ - وبما أن حق الشفعة هو حق يتولد بين الشفيع والبائع والمشتري معاً فالقانون الواجب تطبيقه هو القانون الاهلي اذا كانوا كلهم وطنيين والقانون المختلط اذا كان أحدهم أجنبياً (انظر فقرة ١٠٦ و ١٠٧) وقد قضت محكمة الاستئناف الاهلية بحكمين (في ٢٥ ابريل سنة ٩٠٥ المجموعة الرسمية س ٧ ص ١٣ و ١٨) بأن الشفعة تكون خاضعة للقوانين المختلطة أو الاهلية باعتبار تبعية الشفيع والمشتري اللذين هما الخصمان الحقيقيان فيها بقطع النظر عن تبعية البائع وهذا المبدأ غير صحيح للأسباب الآتية بالقررتين المذكورتين

❦ ٤ - فيما تثبت فيه الشفعة ومالا تثبت ❦

١٠ - « لا يصح الاخذ بالشفعة من الموهوب له ولا ممن تملك بغير المبايعة » (مادة ٥) فلا تثبت الشفعة في المقايضة ولا فيما تملك بميراث او وصية البائع لا مصلحة له في البيع الا الحصول على الثمن وهذه الغاية يمكن تحقيقها من أي شخص بخلاف الهبة فان الغاية التي يقصدها الواهب لا تتحقق الا في شخص الموهوب له فلو اجيزت الشفعة في الهبة لكان للشفيع الحق في أخذ المقار المشفوع بدون مقابل لانه يحل محل المشفوع منه في كافة ماله

(١) ويظهر ان هذا الحكم لا يكتفى بحصول البيع فقط في عهد القانون القديم

بل يشترط أيضا حصول الطالب قبل صدور القانون الجديد

وعليه من الحقوق (مادة ١٣) فكان الشارع يحتم على المالك ان لا يهب الا
لاشخاص معلومين وهذا حجر لا أساس له وفي الوقت نفسه ضرر مادي
للموهوب له لانه يحرم من الهبة بدون مقابل وان قلنا ان الشفعة تثبت بشرط
ان يدفع الشفيع قيمة الشيء الموهوب فان تلك القيمة اما ان تدفع للواهب أو
للموهوب له فان كانت للاول فكان صفقته قد تحولت من هبة الى بيع
فيفوت عليه غرضه وان كانت للثاني فكانه يكره على البيع وهو لا يريد ذلك
فيرى اذاً انه يستحيل استعمال الشفعة بدون تغيير مركز الطرفين الذي تعتبر
المحافظة عليه شرطاً أساسياً في الشفعة وقد علل الزيلعي عدم جواز الشفعة فيما
وهب بلا عوض او جعل مهراً أن الشرع لم يشرع التملك بالشفعة الا بما تملك
به المشتري ولا يمكن ذلك اذا تملك العقار بهذه الاشياء لانها ليست بمال ولا
مثل لها حتى يأخذه الشفيع بمثلها فلا يمكن مراعاة شرط الشرع فيه وهو التملك
بما تملك به المشتري ولا تجوز الشفعة بقيمة الموهوب لان الشفيع يملك بما
تملك به المشتري من السبب لا بسبب آخر غير السبب الاول لان الاول
هبة وليس ببيع أصلاً ولو أخذ لكان بيعاً وفيه انشاء تصرف غير الاول والاخذ
بالشفعة لم يشرع الا بالسبب الاول (جزء ٥ ص ٢٥٣)

كذلك في حالة المقايضة فانه يتعذر على الشفيع استعمال الشفعة مع عدم
تغيير حالة المتبادلين فاذا أعطيتك داري نظير أن تعطيني بستانك وقلنا أن
الشفعة تثبت فان الشفيع يكون ملزماً بأحد أمرين اما أن يأخذ منك الدار
ويعطيك قيمتها وهذا لا يرضيك لانك ما فرطت في بستانك الا للحصول
على هذه الدار بعينها وربما لو عرض عليك ثمنها من الاصل لما قبلت بيعها فلو

الزمت بقبول الثمن لكان ذلك بمثابة ارغامك على بيع بستانك كرهاً غير مباشرة وكذلك يستحيل عليه ان يعطيك بستاناً بدله من نوعه اتعذر وجود بستانين من نوع واحد بحيث لا يختلفان في شيء ما

وقد أنصف الشارع في منع الشفعة في المقايضة للأسباب المتقدمة وان كانت الشريعة تجيزها وتلزم الشفيع بقيمة البدل

هذا على مذهب من يقول أن المقايضة لا تكون الا في القيميات (دالوز ربرتوار في البيع ن ٣٥٠) ولكن على رأى من يقول أن المقايضة تكون أيضاً فيما اذا كان أحد البدلين مثلياً يسهل اقتناؤه (جويوارد جزء ١ ن ٩٣) فان التعليل المتقدم لا يصدق في هذه الحالة ولا يمكن تعليل منع الشفعة بأى كيفية فاذا بعثك داراً بألف قنطار من القطن فان في هذه الحالة الشفيع ممكنه أن يأخذ الدار ويشترى هذا المقدار من القطن ويرده اليك أو يرد اليك ثمنه الذى دفعته فتكون كأنك لم تشتري شيئاً ولم تبع شيئاً

١١- واذا حصل البيع وبعد حصوله وجد المشتري نفسه غير قادر على دفع الثمن فأدى للبائع شيئاً آخر بدله فان العقد لا يزول عنه صفة البيع ويجب على الشفيع دفع الثمن لا قيمة الشيء قال الزيلعى « وان ابتاعها بثمن ثم دفع ثوباً عنه فالشفعة بالثمن لا بالثوب لان الثوب عوض عما في ذمة المشتري فيكون البائع مشترياً للثوب بعقد آخر غير العقد الاول (جزء ٥ ص ٢٦٠)

١٢- قد يتفق ان يكون العقد دائراً بين البيع والهبة بأن يكون الثمن أقل من القيمة الحقيقية قصداً ومراعاة لحالة المشتري وهو ما يعبر عنه في الشريعة بالهبة بعوض فهل في هذه الحالة يعتبر العقد بيعاً وتثبت فيه الشفعة

أم تلاحظ به مادة الهبة ولا تثبت؟ الشريعة الإسلامية تجيز الشفعة في هذه الحالة ويكون الشفيع ملزماً بدفع الثمن المتفق عليه على قلته ولكن هذا فيه اجحاف لان فرق الثمن من القيمة الحقيقية هو في هذه الحالة هبة مقصودة للمشتري ولا يصح عدلاً منع الشفيع الحق في ان يحل محل المشتري في تلك الهبة ويأخذها لنفسه . القانون ساكت في هذه النقطة وحال سكوت القانون في المواد المدنية يرجع لقواعد العدل وهي تقضى بأن يلزم الشفيع بدفع القيمة الحقيقية لا الثمن المتفق عليه اذ لا يصح للشفيع أن ينتفع بشرط في العقد مقصود به شخصية المشتري بخلاف ما لو كان هذا النقص في الثمن غير مقصود من البائع وإنما هو من قبيل الغبن فقط جهلاً من البائع ففي هذه الحالة تثبت الشفعة بالثمن المسمى لان البائع لم يقصد الهبة فمادة الهبة اذا ليست موجودة في العقد وعليه فلا يكون هناك شرط في العقد مقصود به شخصية المشتري وقد ذهبت محكمة الاستئناف المختلطة الى انه اذا بيع عقار بنصف قيمته نظراً لحالة المشتري والغرض المخصص اليه العقار فلا شفعة لان هذا العقد فيه مادة الهبة والشفعة حق امتثالي لما فيه من الحرج على حرية التصرف فيجب حصره في الدائرة التي أوجده بها القانون (٤ يناير سنة ١٨٩٩ مجلة التشريع والقضا س ١١ ص ٨٨)

ولكن لو تأملنا لوجدنا ان الهبة في هذه الحالة ليست واردة علي المبيع نفسه بل على جزء من الثمن فأن البائع لم يقصد ان يعطي للمشتري جزءاً من المبيع بثمنه والجزء الآخر بلا مقابل ولكن باع اليه العقار كله وغاية ما في الامر تنازل له عن جزء من الثمن فكان البيع حصل اولا بمعناه الاكمل

ثم حصل الخط بعد ذلك من الثمن فتثبت الشفعة بموجب هذا البيع ولا يجوز ان يسرى هذا الخط على الشئ

١٣- كذلك قد يدور المقدم بين البيع والمقايضة او بين البيع وأسيه عقد آخر لا تجوز به الشفعة كان يشتري شخص عقاراً بمبلغ معين و يتعهد بان يعطى البائع زياده على ذلك المبلغ شيئاً معيناً وفي هذه الحالة تقضى القواعد العمومية بعدم جواز الشفعة في شيء مطلقاً لان المقدم في حصة الشيء المذكور هو مقايضه وفي حصة المبلغ وان كان يباع الا ان الشئ لا يمكنه ان يجزيه الصفقة على المشتري و يأخذ هذه الحصة وحدها (انظر فقرة ٧٣) وهذه المسألة خلافية في الشريعة حيث جاء « ولو تزوجها على دار على ان ترد عليه الف درهم فلا شفعة في جميع الدار عند ابى حنيفة لان معنى البيع فيه تابع ولهذا ينمقد بلفظ النكاح ولا شفعة في الاصل فكذا في الشئ وقال الصاحبان يجب في حصة الالف لانه مبادلة مالية في حق هذه الحصة » (الزيلعي جزء ٥ ص ٢٥٣ وابن عابدين جزء ٥ ص ١٦٤)

١٤- « لا يجوز الاخذ بالشفعة من الموهوب له » (مادة ٥) وقد يتخذ المتعاقدان هذا النص وسيلة للهروب من احكام الشفعة بان يكون العقد حقيقة بيع فيصفانه بالهبة وفي هذه الحالة يجوز للشئ ان يثبت بكافة الطرق القانونية بما فيها اليقينة وقرائن الاحوال ان حقيقة المقدم بيع لان من القواعد المقررة انه يجوز لغير المتعاقدين ان يثبت صورية المقدم بكافة الطرق القانونية لانه لم يكن في امكانه اثباتها بالكتابة

١٥ - وقد جرت احكام المحاكم أيضاً على انه اذا ظهر أن المقصد

الموصوف بأنه بيع لم يكن في الحقيقة الهبة فانه لا يتولد عنه حق الشفعة لان المشارطات تعتبر بحسب الغرض الذي يقصده المتعاقدان بصرف النظر عن الالفاظ المستعملة (الاستئناف الاهلى اول ديسمبر سنة ١٨٩١ المحاكم س ٥ عدد ١٩٩ ومصر استئنافاً ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٨ القضا س ٦ ص ١٧٩ والاستئناف المختلط ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٣ مجلة التشريع والقضا س ٦ ص ٢٤٧) ويظهر ان ذلك منقضى للمبدأ القانوني المتقدم الذي لا يجيز لاحد المتعاقدين اثبات صورية العقد ضد ثالث . واذا كانت نية المتعاقدين حقيقة هي الهبة فان اختيارهما وصف العقد بكونه بيعاً دليل على ان الهبة ليست واقعة على العين نفسها بل على الثمن فالمالك باع العقار للمشتري ثم تنازل له عن الثمن فيوجد في الحقيقة عقدان متواليان عقد بيع للعين وعقد هبة للثمن مستقل عن العقد الاول وهذا لا يمنع من الشفعة ولعل أساس هذه الاحكام هو الميل الى التضييق في تأويل حق الشفعة

١٦- الموهوب له من المشتري يكون خاضعاً للشفعة لانه يستمد حقوقه من هذا الاخير فلا يمكن ان يكون له اكثر مما كان للمشتري ولا يجوز له ان يحتج على الشفيع بأن عقده سابق على تسجيل طلب الشفعة لان التسجيل لم يشرع لفائدة الموهوب لهم (مادة ٦١٧ مدنى وفقرة ١٤٥)

٥ - في البيوع التى يتولد عنها حق الشفعة

١٧- يشترط فى البيع أن يكون صحيحاً مكسباً للمشتري ملكية المبيع حتى تثبت فيه الشفعة وهذا بديهي لان الشفعة هي عبارة عن حلول الشفيع محل المشتري فيما آل اليه من الحقوق بمقتضى عقد البيع فاذا كان هذا العقد

لا يكسبه حقا فلا معنى اذن لحلول شخص آخر محله فيه وعلى ذلك فالبيع الحاصل من الصغير غير المميز أو من المجنون جنونا مطبقا أو البيع الحاصل فيما لا يجوز التبائع فيه أو فيما لا يمكن تسليمه بحسب طبيعته لا تجوز فيه الشفعة بما أنه لا يثبت للمشتري أى حق ما

١٨ - أما البيع القابل للبطلان فانه يكسب المشتري حقا معاقاً على شرط فاسخ فتجوز فيه الشفعة ولكنها تكون خاضعة لهذا الشرط كالبيع الحاصل باكره أو تدليس فمثل هذا البيع ينقل الملكية للمشتري فى الحال ولكن للبائع الذى اكره او الذى تأثر بالغش حق فسخ ذلك البيع واسترداد المبيع فتثبت الشفعة ويحل الشفعى محل المشتري ويكون للبائع حق استرداد المبيع فى وجهه كما كان له ذلك مع المشتري

ومن هذا القبيل بيع الوفاء فتثبت فيه الشفعة ولكن لا يكون لها تأثير على حق البائع فى ان يسترد المبيع فى الميعاد المتفق عليه

١٩ - كذلك البيع المعاق وجوده على شرط ثبت فيه الشفعة ولكنها تكون مقيدة بهذا الشرط فاذا تحقق استقرار البيع وبالتالي تستقر الشفعة وان لم يتحقق فبالطبع يسقط البيع ويعتبر كأنه لم يكن ومعه الشفعة

انما هنا قد توجد صعوبة فى معرفة الوقت الذى يجب حصول الطالب فيه اهو فى ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ العلم بالبيع أو من تاريخ العلم بتحقيق الشرط واستقرار البيع ؟ (انظر فقرة ٩٦)

٢٠ - من البيع المعاق فسخه على شرط ما يكون معلنا على شرط عدم استعمال حق الشفعة فما نتيجة هذا الشرط وما تأثير الشفعة على مثل هذا البيع ؟

ذهب البعض الى ان هذا الشرط لاغ لانه يجعل استعمال حق الشفعة غير ممكن وهذا مناقض للقانون الذي اجاز الشفعة في كل بيع (انظر دمامب جزء ١٦ ن ١٠٤) وذهب البعض الى ان هذا الشرط صحيح اذ لامساس له بالنظام العام فيجب احترامه ومن جهة اخرى فانه ليس بصحيح ان هذا الشرط يمنع من استعمال الشفعة لانه بمجرد استعمال الشفعة يسقط البيع والغرض من الشفعة هو طرد المشتري الدخيل وبسقوط البيع يسقط المشتري ويرجع المبيع للبائع كما كان (بودرى لكنتري ووهل في الميراث ن ٢٦١٤)

ويظهر أن الرأي الاول اوجه من الثاني لانه وان امكن القول بان البائع له مصلحة في هذا الشرط لانه لا يريد أن توجد بينه وبين الشفيع علاقة قانونية كما هو نتيجة حلول هذا الاخير محل المشتري فيصبح بدله ويصير مديناً اصلياً للبائع بدل المشتري في الثمن اذا لم يكن قد دفع الى آخر ما سيأتى عند الكلام على نتائج الشفعة (فقرة ١١٥ وما بعدها) الا أن حق الشفعة بطبيعته ما هو الا حجر على حرية البائع في اختيار المشتري ومجرد البيع لغير الشفيع دليل كاف على أن البائع لا يريد معاملته وليس لوجود هذا الشرط في العقد معنى غير اعلان هذه الارادة التي يعرفها الشارع بدون ذكرها في العقد ولا يجعلها وهو مع ذلك لا يعاباً بها بل يقدم مصلحة الشفيع عليها

٢١ - بمجرد البيع يثبت للشفيع حق الشفعة فاذا حصل بين البائع والمشتري اقالة فهل تمنع هذه الاقالة استعمال حق الشفعة ؟ قضت محكمة الاستئناف الاهلية بأنه اذا حصات بين البائع والمشتري اقالة برضاها فلا يسقط حق الشفيع في الشفعة الثابت بسبب البيع الذي ترتبت عايه الاقالة بل انها

تجدد للشفيع حق الشفعة اذا كان سقط في البيع الاول لاعتبارها بيعاً جديداً
(٢٠ فبراير سنة ١٨٩٦ القضا سنة ثالثة ص ٣٢٢)

ولكن يصعب التسليم بهذا المبدأ لان الاقالة عبارة عن اعدام البيع
وبحصولها يعتبر كأنه لم يكن فكيف تجوز الشفعة مع عدم بقاء البيع؟ والشفعة
هي عبارة عن طلب حلول الشفيع محل المشتري فيما له من الحقوق (مادة ١٣)
والاقالة معدومة لكل هذه الحقوق فاذا كان المشتري اصبح بعد هذه الاقالة
ولا حقوق له ففي أى شيء يطلب الشفيع حلوله محله فيه؟ قد يقال بأن مجرد
البيع يكتسب الشفيع حقاً في المبيع فلا يجوز اذاً للبائع والمشتري بمجرد ارادتهما
أن يسلبانه هذا الحق بواسطة الاتفاق على فسخ هذا البيع ولكن تقدم أن
الحق الذي يكتسبه الشفيع بمجرد البيع ليس حقاً باتاً بل معلقاً وجوده على
شرط الطلب (فقرة ٤) ومعلوم ان الشرط لا يكون لوقوعه تأثير الا اذا حصل
والوفاء بالتمتع به ممكن فاذا صار الوفاء بالتمتع به غير ممكن قبل وقوع الامر
المعلق عليه وجود التمتع فلا يكون لهذا الامر تأثير عند وقوعه (مادة ١٠٦)
وبحصول الاقالة قبل الطلب يصبح المشتري غير مالك للمبيع ولا يمكنه
قبول حلول الشفيع محله وتسليمه المبيع فلا يكون اذن للطلب أى تأثير

كذلك يصعب التسليم بأن الاقالة تعتبر بيعاً جديداً يتجدد بها للشفيع
حق الشفعة لانها هي فسخ بيع سابق لا انشاء بيع جديد وهي ليست الارجاع
الطرفين الى ما كانا عليه قبل البيع وهذا هو رأى الامام الشافعي رضى الله
عنه (الوجيز جزء اول ص ٢١٥)

ويظهر ان هذا هو ايضاً مذهب الامام الاعظم وان كانوا يعملون

لاختلاف الالفاظ اهمية لاحاجة لها فقد جاء « تثبت الشفعة فيما سلمت شفعتها ثم رد بالاقالة أو بخيار العيب بعد القبض بلا قضاء لان الاقالة والرد بالعيب برضاء وان كان فسخا في حق العاقدین لولايتهما على انفسهما ولكونهما قصدا الفسخ الا انها بيع جديد في حق ثالث لوجود حد البيع وهو مبادلة المال بالتراضي والشفيع ثالث الا أنه يشترط ان تكون بلفظ الاقالة فلو بلفظ مفاسخه أو متاركة أو تراد لا تكون بيعا جديدا اتفاقا وقيدنا الرد بالعيب بكونه بعد القبض وبلا قضاء اذ لو كان قبل القبض أو بقضاء فهو فسخ في حق الكل فلا تثبت فيه الشفعة كما لا تثبت أيضا فيما سلمت شفعتها ثم رد بخيار رؤية أو شرط لان الرد بها فسخ من كل وجه » (شرح المجلة جزء اول ص ٥٤٠ وابن عابدين جزء ٥ ص ١٦٥)

وقال الزيلعي اشترط الرد بالعيب بعد القبض لان قبله فسخا من الاصل وان كان بغير قضاء وانما يستقيم هذا على قول محمد رحمه الله لان بيع العقار عنده قبل القبض لا يجوز كما في المنقول فلا يمكن حمله على البيع وأما عندها فيجوز بيعه قبل القبض فما المانع من حمله على البيع (جزء ٥ ص ٢٥٦) ويظهر من ذلك جليا أن الاقالة لا تثبت بها الشفعة وانما الشارع يتخوف فقط من ان تكون حقيقة الامر بيعا ثانيا من المشتري للبائع في قالب اقالة ولذلك فهو لا يعتبرها اقالة الا اذا حصلت في ظروف لا تحتمل البيع وقال زفر لا تجب الشفعة بالرد بالعيب أو الاقالة ولو بنير قضاء لان الرد بالعيب بغير قضاء اقالة والاقالة فسخ لقصدها ذلك والمعبرة لقصد المتعاقدين

٦ - في البيوع التي لا يتولد عنها حق الشفعة

٢٢ - « لا شفعة فيما بيع بالمزايدة لعدم امكان القسمة عيناً بين الشركاء او لنزع الملكية قهراً أمام احدى جهات الادارة أو القضاء » (مادة ٣) وإذا فليس كل بيع بالمزايدة يمنع من استعمال حق الشفعة بل لا بد لذلك من توفر شرطين (١) ان يكون البيع أمام احدى جهات الادارة او القضاء (٢) ان يكون لعدم امكان القسمة عيناً بين الشركاء أو لنزع الملكية قهراً

٢٣ - وينتج من ذلك ان البيع متى كان اختيارياً فانه تثبت فيه الشفعة فاذا اتفق الشركاء على بيع العقار المشترك بطريق المزايدة مع امكان قسمته فلا يكون ذلك مانعاً من الشفعة والفرق بين الحالتين ان الشارع في حالة البيع القهري يجتهد دائماً في ان يجعل العقار يباع باعلا ثمن يمكن الحصول عليه ومنع الشفعة يوصل الى هذا الغرض لانه متى رسي المزايدة على شخص بثمان معلوم فان الشفيع يكون مضطراً للحصول على هذا العقار ان يعطى ثمناً أكثر من هذا الثمن بخلاف ما لو أجزت الشفعة فانه لا يكون مضطراً للزيادة بل يكفي ان يستعمل حق الشفعة ويأخذ العقار بالثمن الذي رسي به المزايدة وغير ذلك فان اجازة الشفعة في البيع القهري مما يمنع الاقبال على المزايدة تهدد المشتري وأما في حالة البيع الاختياري فان المالك ممكنه ان يختار لنفسه المشتري الذي يدفع له الثمن الذي يريده ويوقع له البيع باختياره وإذا فلا حاجة لحمايته بمنع الشفعة لانه برضائه بالبيع ثبت أنه اقتنع بالثمن لانه ليس مكرهاً على البيع ومن هذا نستنتج انه لمنع الشفعة يلزم ان يكون البيع بمقتضى حكم حتى

لا تكون للبائع حرية اختيار المشتري

ومن جهة اخرى فان البيع القهري يسبقه دائماً اعلانات ونشر بالجرائد كاف لاخطار الشفيع بالبيع فاذا كان يرى لنفسه مصلحة في الشراء فعليه ان يتوجه في الزمان والمكان المعينين ويزايد مع الباقين الى ان يرسى عليه المزاد فاذا لم يفعل بعد تأخير رضاء منه بالبيع

ونستنتج من ذلك انه لا جل ان لا تجوز الشفعة يجب أن يحصل البيع بالطرق القانونية مع استيفاء النشر والاعلانات حتى يعتبر الشفيع انه علم بالبيع وتأخر عن المزايدة

٢٤- وهما نستلفت النظر الى خلاف بين النص العربي والنص الفرنسي لهذه المادة فان عبارة هذا الاخير هي « لا يتولد حق الشفعة اذا وقع البيع بالمزايدة العانية بناء على طالب الجهات الادارية ولا في حالة البيع القضائي لعدم امكان القسمة او لنزع الملكية^(١) » ويرى من ذلك ان البيع اذا كان بناء على طالب الجهات الادارية فلا شفعة وليس هناك اى شرط آخر بخلاف البيع القضائي فانه يجب ان يكون لعدم امكان القسمة او لنزع الملكية فاذا باعت الحكومة شيئاً من املاكها بطريق المزااد العلني للاستغناء عنه فانه بمقتضى النص الفرنسي لا تثبت فيه الشفعة وتثبت بمقتضى النص العربي لانه يستلزم كما تقدم ان يكون البيع سواء كان اداريا او قضائياً لعدم امكان القسمة عيناً بين الشركاء او لنزع الملكية قهراً

(١) Il n'y a pas lieu à préemption si la vente est faite aux enchères publiques par autorité administrative ou en justice par voie de licitation ou d'expropriation.

وهنا طبعاً يعرض السؤال أى النصين يتبع ؟ فالبعض يقول بوجوب اتباع النص العربى لان اللغة العربية هى اللغة الرسمية للمحاكم الاهلية وهو الاصل فى اعتبار الشارع نفسه بدليل ما هو مكتوب على كل نسخة مطبوعة بالفرنساوية انها ترجمة عن العربية فيحمل اذا كل خلاف بين النسختين على خطأ فى الترجمة يجب رده وتصحيحه بناء على النسخة العربية التى هى الاصل ويرجع البعض الآخر النص الفرنساوى على النص العربى فى كل موضع اختلف فيه احدهما عن الآخر ويرتكن فى ذلك على ما هو معلوم من ان القانون المصرى حرر ابتداء باللغة الفرنسية ثم ترجم للعربية فالحقيقة ان النص الفرنساوى هو الاصل والعربى هو الترجمة واما كلمة ترجمة المكتوبة على النسخة الفرنسية فما هى الا تمويه يقصد به اخفاء الحقيقة حتى لا يرسخ فى الاذهان ان القانون موضوع فى الاصل بلغة اجنبية حفظاً لكرامة البلاد ومع اعتقادنا بصدق ما يقوله أصحاب رأى الثانى لا يسعنا الا التسليم بالرأى الاول لان نفس الشارع الذى وضع لنا القانون فى الاصل باللغة الفرنسية هو نفسه الذى امرنا ان نعتبر النص العربى هو الاصل والفرنساوى الترجمة للاسباب التى بيدونها واذا كان غرضه من وضع كلمة ترجمة على النسخة الفرنسية هو لان يبعد عن افكار الناس كون الواضع للقانون اجنبياً وانه وضع فى الاصل بلغة اجنبية كان من تنفيذ غرض الشارع ان نمحو من اذهاننا هذه الفكرة ونعتبر العربى هو الاصل وليس لنا ان نقول ان ما يقوله الشارع هو فى غير محله وتتخذ نفس الاسباب التى دعت الى تقرير امر من الامور ونجملها اساساً لنقض هذا الامر (انظر اثبات الحقوق المدنية لعبد الزيز بك كحيل ص ٣٩)

وأما في القانون المختلط فيجوز تفضيل النص الفرنسي لا أن اللغة الفرنسية هي لغة رسمية أمام تلك المحاكم كاللغة العربية وصدر القانون بها رأساً وتكون إذاً البيوع الصادرة من الجهات الإدارية بالمزايدة غير خاضعة للشفعة

٢٥- ويجب أن تكون المزايدة علنية وهي ما تحصل بالنداء بالاثمان التي تعطى حتى يتمكن الشفيع من متابعة الزيادة إلى أن يرسى عليه المزايدة وفي الواقع فإن القانون لم ينص على غير هذه الطريقة وأما المزايدات التي تعطى داخل أظرف ولا يعرف كل مقدار ما عرضه الآخر فلا تعتبر علنية بل هي مزايدات سرية فلا تمنع من الشفعة

كذلك البيوع بالمزايدات التي يحفظ أصحابها لا تقسمهم الحق في قبول أو رفض أي عطاء بمعنى أنهم لا يكونون ملزمين بايقاع البيع لمن يرسى عليه المزايدة فإذا أعطى الشفيع أكبر عطاء ولم يتوقع له البيع كان له الحق في أن يأخذ المبيع بالشفعة لأن المزايدة التي يقصدها الشارع هي التي لا تراعى فيها شخصية والتي يكون للشفيع فيها أن يمنع غيره بطريق المزايدة بدل أن يمنعه بطريق الشفعة إذ الغرض من منع الشفعة في البيع بالمزايدة هو التوصل للحصول من الشفيع على ثمن أكثر من الذي كان يدقعه لو اجيزت الشفعة وليس الغرض التصريح بجواز حرمانه من العين مرة واحدة

٢٦- « لا شفعة فيما بيع من الأصول لقروعههم وبالعكس ولا فيما بيع من أحد الزوجين للآخر أو من المالك لأحد أقاربه لغاية الدرجة الثالثة » (مادة ٣) وهنا عائلة المالك هي التي أراد الشارع مراعاتها لأن القرابة مهما

كانت مفضلة على الجيرة فاذا باع شخص عقاره لايه او جده فصاعداً
أو لابنه أو ابن ابنة فتازلا فلا شفعة مهما كانت الدرجة أما فيما بين الاقارب
خلاف من ذكر فان الشفعة لا تمنع الا اذا كانت القرابة لغاية الدرجة الثالثة
وقد نصت المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات على كيفية حساب الدرجات
بما فيها « وتحسب درجات القرابة على حسب درجات الاصول طبقة طبقة
الى الجذ الاصل بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة طبقة
لغاية الدرجة المطلوبة (الرابعة في حالة الرد الخبير) بدخول الغاية » فاذا أردنا
معرفة ابن العم مثلاً هو في اى درجة بالنسبة للبائع يلزم البحث عن اول اصل
يجتمعان فيه وهو الجد ونعد ما بين البائع وهذا الاصل من الدرجات ثم ما بين
هذا الاصل والمشتري الذى هو ابن العم ولكن لاجل ذلك أنعتبر البائع درجة
اولى ثم ابيه ثانية وهكذا الى الجد المشترك او تترك البائع ونعتبر ان اول درجة
هو ابيه ؟ نظن ان هذا الاخير أصبح لان المادة نصت على ان الدرجات
تحتسب على حسب درجات الاصول والفروع فيلزم ان اول درجة تكون
من الاصول فمثلاً لمعرفة ابن العم نقول ان الاب درجة ثم الجد هو المشترك
فلا يحسب لان الغاية فى الاصول لا تدخل ثم ننزل الى العم درجة ثانية ثم ابن
العم درجة ثالثة لان الغاية فى الفروع تدخل ويكون اذا البيع لابن العم لا يتولد
عنه حق الشفعة

٢٧ - لا شفعة فيما يبيع ليجعل محل عبادة او ليلحق به (مادة ٦)
كالمساجد والكنائس ويلاحظ ان عبارة « محل عبادة » لاتعادل « محل خيرى »
فان محلات العبادة هي نوع من المحلات الخيرية ويوجد محلات خيرية لا يقال

لها محلات عبادة كملاجيء الايتام والمستشفيات للفقراء والتكايا وغير ذلك وهذه تجوز فيها الشفعة اما محلات العبادة هي التي تؤدي فيها فريضة من الفرائض ويكاد ان لا يوجد من هذا النوع سوى الجوامع والكنائس

٢٨- الاموال الموقوفة على وجه العموم لا يجوز بيعها الا في احوال مخصوصة ولكن متى بيعت في هذه الاحوال بمسوخ من المسوغات الشرعية فانها تثبت فيها الشفعة اذ لا مانع في القانون من ذلك

ولكن هل تجوز الشفعة في العقار المبيع للوقف ؟ فاذا باع الوقف عقارا له ليشتري بدله عقارا آخر فهل تجوز الشفعة في العقار الذي يشتريه ؟ نصت المادة (٧١) من القانون المدني على انه « لا يجوز الاخذ بالشفعة في العقار المبيع من الوقف اوله » الا ان هذه المادة لم تنقل في القانون الجديد وبذلك لا يوجد في هذا القانون ما يمنع من الاخذ بالشفعة من الوقف ولا يمكن القول بأن الاموال الموقوفة هي نوع من محلات العبادة بل هي نوع من المحلات الخيرية وفرق بين محلات العبادة والمحلات الخيرية كما تقدم (فقرة ٢٧)

٢٩- وقد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة بان لا شفعة فيما تنازل عنه الحكومة لموظفيها السابقين من املاكها الحرة بدلا عما يستحقونه من المعاش لان حق الشفعة لا يجوز التوسع فيه ولا يجوز استعماله في غير الاحوال المنصوص عنها في القانون (٨ ابريل سنة ١٨٩١ مجلة التشريع والقضا سنة ثالثة ص ٢٨٦)

ولكن لا نرى لماذا هذا لا يعتبر بيعا وما الفرق بين حالتنا هذه والبيع الاعتيادي وقد عرفه القانون بالمادة ٢٣٥ بأنه « عقد يلتزم به أحد المتعاقدين

نقل ملكية شيء للآخر في مقابلة التزام ذلك الآخر بدفع ثمنه المتفق عليه بينهما « وهنا الثمن المتفق هو ما يستحقه الموظف ويدفع اليه بصفة معاش اذ لا يشترط ان يدفع الثمن نقداً بل يجوز ان يكون ديناً في ذمة البائع فيتنازل عنه المشتري نظير المبيع وكذلك لا يلزم ان يكون الثمن مبلغاً معدوداً من النقود بل يجوز ان يكون مرتباً مؤبداً أو مقيداً بمدة الحياة (مادة ٤٨١) وعلى ذلك فاستبدال المعاش بعقار هو بيع يجب فيه الشفعة

٧ - في شروط المبيع

٣٢ - يجب ان يكون المبيع عقاراً وان لم ينص على ذلك صراحة وهذا يؤخذ بلا ريب من المواد ١ و ٢ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٩ و ٢١ و ٢٢ و ٣٣ - وقد حكمت محكمة الاستئناف الاهلية قبل صدور قانون الشفعة الجديد بان القانون في باب الشفعة اطلق اجازتها في العقار كما في المادة (٦٩) مدني ولم يقيد به بكونه حقيقة أو حكماً أو تبعياً ومعلوم ان لفظة عقار تشمل كل ذلك كصريح مادة (٤٠٢) من القانون المدني وعليه فيكون تخصيص العقار في باب الشفعة بالحقبة ترجيح بلا مرجح لأن التخصيص كاستثناء لا يكون الا بنص صريح وقد قال العالم بتبنيه من اشهر المؤلفين في القوانين الفرنسية القديمة ان لفظة عقار في باب الشفعة لا تشمل فقط الارض والبيوت أي العقار الحقيقي بل تشمل أيضاً الحقوق العينية أي العقار الحكمي مثل حقوق الانتفاع والارتفاق وغيرها (١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٢ المحاكم سنة رابعة عدد ١٤٤ ص ٢) واكن يصعب التسليم بهذا المبدأ لان الشفعة لا تثبت الا بالبيع (مادة ٥) وقد عرف الشارع البيع بأنه عقد يلتزم به أحد المتعاقدين «نقل ملكية» شيء

لآخر في مقابلة التزام ذلك الآخر بدفع ثمنه المتفق عليه بينهما (مادة ٢٣٥)
فيلزم اذا ثبوت الشفعة انتمت ملكية المبيع لا تقرير حق عيني فقط عليه والا فلا
يقال له بيع وبذلك لا يمكن ثبوت الشفعة في العقارات الحكومية

وزيادة على ذلك فان تعبير نصوص القانون الجديد يؤيد ذلك لقوله في
المادة الاولى اذا كان العقار المشنوع من « المباني » او من « الاراضى » واذا كان
« للارض » المشنوعة حق ارتفاق وهكذا مما يؤيد ان المقصود هو العقار الحقيقي
المادى حيث لم يشير لغيره ابدا ولم يتكلم عن العقار المشنوع الا بصفته عقار ماديا
٣٤- العقار التبعى أى بسبب الفرض المخصص اليه لا تثبت فيه الشفعة

مطلقاً لان الاشياء المعتبرة كذلك هى فى الحقيقة من المنقولات وانما اعتبرت
عقارا بمعنى مخصوص وهو انها تعتبر جزءاً من العقار التابعة له غير قابل للفصل
عنه فلا يجوز الحجز عليها منفردة عن العقار التابعة اليه ويشترط لاعتبارها
كذلك ان تكون مملوكة للمالك العقار نفسه فاذا فصلها المالك بآرادته وباعها منفردة
اصبحت منقولة من كل الوجوه فهي لا تثبت فيها الشفعة الا تبعاً للعقار التابعة اليه

٣٥- المنقولات تجوز فيها الشفعة أيضاً انما فقط للشريك كما جاء بالمادة (٤٦٢) من
القانون المدنى التى نصها: للشركاء فى الملك قبل قسمته يدينهم أن يستردوا لانفسهم الحصة
الشائعة التى باعها أحدهم للغير ويقوم بدفع ثمنها له والمصاريف الرسمية والمصاريف
الضرورية او النافعة » فجازت هذه المادة الشفعة لجميع الشركاء فى الملك بدون
استثناء بين عقار ومنقول ثم جاء الامر العالى الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٠١
مؤيداً لهذه المادة فيما يختص بالعقار مع بعض التعديل فى ميعاد المطالبة بهذا الحق
ولكنه لم يتعرض للمنقولات فبقيت كما كانت تحت أحكام هذه المادة

٣٦- حق التعلّي هو في حد ذاته عقار بصرف النظر عن البناء وهذا هو رأي الامام محمد ويظهر انه الارجح وان كان أبو يوسف يخالفه (ابن عابدين جزء ٥ ص ١٥٠) فتثبت فيه الشفعة كما تثبت به لانه هو عبارة عن ملكية الجزء من الفراغ الذي يجوز له البناء فيه

٣٧- البناء معتبر قانونا في حد ذاته عقاراً بصرف النظر عن الارض القائم عليها (مادة ٢ من القانون المدني) وعلى ذلك فالبناء في الارض المحتكرة تثبت فيه الشفعة مادام له حق القرار (الاستئناف الاهلي ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٢ المحاكم سنة رابعة عدد ١٤٤ ص ٢) وهذا هو رأي ابن الكمال وايده أبو السعود « وجزم بخطأ من افتي بأنه لا شفعة في البناء في الارض المحتكرة اذ لا سند له واستدل بما في شرع المجمع المكي لبيع النخل و حده أو البناء وحده فلا شفعة لانهما لا قرار لهما بدون الفرصة قال فتعليه كالصريح في ثبوت الشفعة في البناء في الارض المحتكرة لماله من حق القرار » : (ابن عابدين جزء ٥ ص ١٥١)

٣٨- ولا يفوتنا ملاحظة ان الحقوق الميئنة غير حق الملكية بل ومجرد الحقوق الشخصية تثبت فيها نوع من الشفعة بمقتضى المادة (٣٥٤) من القانون المدني كما سذكره مفصلاً (انظر فقرة ١٥٤ وما بعدها)

٨- من له حق الشفعة

٣٩- يجب ان يكون الشفيع مالكا لعقار متصل بالعقار المبيع اتصال شركة أو مجاورة اذ نصت المادة الاولى على أن حق الشفعة يثبت أولاً للشريك الذي له حصة شائعة في العقار المبيع وهذا بالطبيعة مالك لعقار وثانياً للجار للمالك ومعلوم ان الجوار لا يتحقق الا في العقار

ويؤخذ من عبارة المادة الاولى ان الشفيع يلزم ان يكون مالكا للعقار الذي يشفع به ولا يكفي أن يكون له عليه حق عيني فقط وقد نص على ذلك صراحة في حالة ما يكون جارا لقوله «للجار المالك» وأما في حالة ما يكون شريكا فانه تقدم ان العقار المشفوع فيه يلزم أن يكون عقاراً حقيقياً (فقرة ٣٣) وبما أن الشفيع في هذه الحالة يكون شريكا فيه فيكون مالكا حتماً

٤٠- ولكن بطريق الاستثناء «يعد شريكا في العقار المشفوع فيه من يكون له حق الانتفاع فيه كله او بعضه وله طلب الشفعة اذا لم يطلبها المالك الرقبة نفسه» وهذا استثناء لا يجوز القياس عليه فلا تتناول هذه المادة خلاف من له حق الانتفاع ٤١- وقد جرى القضاء الاهلي والمختلط على انه لا يلزم ان يكون الشفيع مالكا لكل المين التي يشفع بها بل يكفي أن يكون شريكا فيها فقط (الاستئناف الاهلي ١٢ يناير سنة ١٩٠٤ الاستقلال سنة ثالثة ص ٢٦ والاستئناف المختلط ٤ يونيو سنة ١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٢٨ ص ٣٦١) وسيأتي استيفاء البحث في هذا الموضوع (انظر فقرة ٥٧)

٤٢- وهنا ايضا نشير الى ان البناء معتبر في حد ذاته عقارا بصرف النظر عن الارض القائم عليها وعلى ذلك فالبناء في الارض المحتكرة تثبت به الشفعة (انظر فقرة ٣٧) - (وانظر بضد ذلك محكمة مصر في ٤ يونيو سنة ١٨٩٦ المحاكم س ٧ عدد ٢٧٩)

٤٣- ولكن هل يلزم ان يكون الشفيع مالكا لما يشفع به ملكا باتا ليس معلقا على شرط ؟ مثلا اذا باع شخص لا آخر عقارا يبيعا وفائياً حافظا لنفسه حق فسخ البيع ورد الثمن لمدة سنتين وفي هذه المدة بيع العقار المجاور لهذا العقار

فلمن تثبت الشفعة للبائع أو للمشتري ؟

ذهب البعض الى أن المشتري معتبر مالكا حتى يستعمل البائع حقه .
ويفسخ البيع واذا فهو الذي له الشفعة فاذا شفع ثم فسخ البائع بعد ذلك البيع
فان هذا لا يؤثر على الشفعة بل تبقى العين المشفوعة قطعيا للشفيع لانه وقت
البيع كان مستوفيا جميع شروط الشفعة وهذه الشروط لا يجب توفرها الا من وقت
البيع الى وقت الاخذ وايس من الضروري استمرارها بعد ذلك فمثلا للشفيع أن
يبيع العين التي شفع بها بعد الاخذ بالشفعة فوراً دون أن يؤثر ذلك على الشفعة
ومعلوم ان الاسترداد لا يقع الا على نفس المبيع (مادة ٣٤٦) فليس
للبائع أن يطالب المشتري بالعين المشفوعة ايضاً نظير رده الثمن

ويظهر لي أن القول بأن استرداد المبيع وفسخ البيع لا يؤثر على الشفعة
بل تبقى العين المشفوعة ملكا للشفيع نهائياً رغما عن الفسخ قول لا يمكن قبوله
لان بالاسترداد يعتبر المبيع كأنه لم يخرج عن ملكية البائع مطلقاً (مادة ٣٤٠)
وان المشتري لم يملكه ولا لحظة وبالاختصار كأن البيع لم يحصل مطلقاً
فكأن المشتري اذا قد شفع بعقار لم يملكه وفرق بين هذه الحالة وحالة بيع
الشفيع العقار الذي شفع به بعد الشفعة مباشرة لان في هذه الحالة الاخيرة
البيع ليس له تأثير على الماضي فلا ينافي توفر شروط الشفعة وقت طلبها ولكن
في الحالة الاولى الاسترداد له تأثير على الماضي وبمحصوله يظهر ان الشفيع لم
يكن مالكا لما شفع به

وحيث أن الشفيع يلزم أن يكون مالكا لما يشفع به والملكية هنا معاقبة
بين البائع والمشتري ولا تستقر لهذا الأخير الا بفوات المدة مع عدم الفسخ

ولا يمكن معرفة ذلك من قبل فيلزم ان يكون له حق الطلب وانما لا يقضى له الا بعد مضي المدة وعدم الفسخ أو يجوز القضاء في الحال انما يكون نفاذ الحكم مقيدا بنفس الشرط المقيد به الملك بحيث اذا فسخ البائع البيع سقط البيع ومعه الشفعة واذا مضت المدة ولم يفسخ البيع استقر واستقرت الشفعة أيضاً لأن الشفيع يحل محل المشتري فيما له من الحقوق فقط فلا يجوز أن يكون له أكثر مما كان للمشتري ويكون للبائع فسخ البيع في وجهه كما كان له ذلك مع المشتري

كذلك اذا كان ملك الشفيع لما يشفع به معلقاً وجوده على شرط فانه يكون له حق الطلب ولكن لا يقضى له الا اذا تحقق هذا الشرط

٤٤- ويجب ان يكون تاريخ ملكية الشفيع لما يشفع به سابقاً على تاريخ البيع (الاستئناف المختلط ١٦ يناير سنة ١٩٠٤ مجلة التشريع والقضاء س ١٦ ص ٣٣٥) فاذا كان يمتلكه بمقد وجب أن يكون لهذا العقد تاريخ ثابت والا فيسهل على الشفيع الذي أنذره المشتري وسقط حقه بسبب فوات المدة أن يبيع عقاره بيعاً صورياً ويقدم تاريخ البيع ثم يأتي هذا المشتري ويطلب بالشفعة حيث أن الميعاد لم يسر بالنسبة اليه لعدم انذاره من المشتري

واذا كان الشفيع وارثاً لما يشفع به فيجب أن تكون وفاة المورث قبل البيع والا يكون ملكه حادث بعد البيع فلا تجوز به الشفعة وسيأتي ان حق الشفعة نفسه لا يورث كما سنبينه في محله (انظر فقرة ١٤٣)

٤٥- ويجب ان يكون الشفيع مالكا لمقام متصل بالمبيع اتصال شركة أو جوار وقد نصت المادة الاولى على انه « يثبت حق الشفعة لمن يأتي :

أولاً للشريك الذى له حصة شائعة فى العقار المبيع
ثانياً للجار المالك فى الاحوال الآتية

إذا كان العقار المبيع من المباني أو من الأراضى المعدة للبناء سواء كانت
فى المدن أو فى القرى

إذا كان للأرض المشفوعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق
الارتفاق لأرض الجار على الأرض المشفوعة

إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المشفوعة من جهتين وتساوى
من الثمن نصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل »

٤٦- والشريك فى العقار هو من كان له حصة شائعة فيه قليلة كانت
أو كبيرة فإن كانت حصته مفرزة فلا يعد شريكاً ولكن بطريق الاستثناء « يعد
شريكاً فى العقار المشفوع من يكون له حق الانتفاع فيه كله أو بعضه »
(مادة ٢) (انظر فقرة ٦٦)

٤٧- والجار هو من كان له عقار متصل بالعقار المبيع فإذا لم يكن الجوار
متصلاً ووجد فاصل مابهما كان صغيراً بين العقارين فلا شفعة.

٤٨- وكثيراً ما يتخذ ذلك وسيلة للهروب من أحكام الشفعة فيبيع
الشخص عقاره ويتفق مع المشتري على ان يكتب العقد بجميع العقار كله الا
جزأ صغيراً يفصله عن عقار الجار حتى لا يتمكن هذا الاخير من طلب الشفعة
لعدم الاتصال وقد حكمت محكمة الاستئناف الاهلية مرة بأن فى هذا الحاله لا تجوز
الشفعة ولا يجوز الاحتجاج بأن هنالك حيلة لمنعها بعدم بيع الجزء الصغير
المجاور للشفيع لان مثل هذه الحيل تجوزها الشريعة وهى اساس هذا الحق

(٤ يناير سنة ١٨٩٨ القضا سنة خامسه ص ٢٩٢)

وهذا المبدأ لا يمكن الاخذ به الا فيه من ترتيب الاحكام على ظواهر الامور لا على حقيقة الحال وجعل للعبارة في العقود لالفاظ والمباني لا للمقاصد والمعماني وقد صدرت احكام عديدة باجازة الشفعة في هذه الحالة بناء على ان القانون متى اعطى حقاً لشخص فلا يجوز سلبه بحيلة من الحيل مثل ترك البيع جزاً من العين المبيعة (الاستئناف الاهلي ١٠ يوليوس سنة ١٩٠٢ المحاكم سنة عاشره عدد ٩٠٥ وبنى سوييف ٦ مارس سنة ١٨٩٨ القضا سنة خامسه ص ٣١٨ والاستئناف الاهلي ٦ يناير سنة ١٩٠٣ المجموعه الرسميه سنة رابعه ص ١٦٧ والاستئناف المختلط ١١ مارس سنة ١٨٩٢ مجلة التشريع والقضا سنة ثالثة ص ٢٣٢ و ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٢ سنة رابعه ص ٢٣٥)

٤٩- وبما ان ترك هذا الجزء في العقد بهذه الكيفية هو غش وتدليس فيجوز للشفيع اثباته بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة وقرائن الاحوال لانه لم يكن في امكانه الحصول على اثبات بالكتابة

٥٠- وقد حكمت حقاً محكمة الاستئناف المختلطة بأن المشتري في هذه الحالة لا يثبت له حق الشفعة في عقار الشفيع اذا باعه لان الجوار غير متصل ولا يجوز له الاحتجاج بأن ترك هذا الجزء انما كان صورياً فقط للهروب من شفيعته مع انه في الحقيقة من ضمن المبيع (١٤ نوفمبر سنة ٩٤ مجلة التشريع والقضاء سنة سابعة ص ٨) لانه لا يجوز اثبات صورية العقد من أحد الماقدين ضد ثالث

٥١- ولكن للجار أن يبيع عقاره ويبقى لنفسه الجزء الملاصق لجاره

فلا تثبت الشفعة لهذا الاخير بشرط أن يكون عدم بيع هذا الجزء هو بنية سليمة وليس الغرض منه التحايل على اسقاط حق الشفيع بأن يكون البيع في ظاهره وارداً على بعض العقار مع أنه في الحقيقة وارد على الكل (الاستئناف المختلط ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٢ المجموعة الرسمية س ٢٦ ص ١٥٦)

٥٢ - ويشترط في الفاصل الذي يمنع من الشفعة أن لا يكون للشفيع فيه ملك بأن كان ملكاً لاجنبي أو للبائع نفسه كما في الحالة السابقة ولكن متى ثبت للشفيع في ذلك الفاصل ملك فانه لا يكون مانعاً من الشفعة وعليه اذا كان الفاصل هو طريق خاص مملوك لاهله فلا يمنع من الشفعة فاذا بيعت دار في طريق خاص لجميع أهل هذه الطريق ممن لهم مرور على هذه الدار أو جزء منها يمدون شفعا فيها يستوي في ذلك الملاصق والمقابل لان للجميع في الحقيقة ملكاً ملاصقاً لها وهو الطريق المتصل بدورهم (محكمة الاسكندرية الاهلية استئنافاً ٢٩ ابريل سنة ٩٧ القضاء سنة رابعة ص ٣٥٧)

٥٣ - واذا كان الدور الاعلى من البناء مملوكاً لشخص والاسفل لآخر فيعد أحدهما للآخر جارا ملاصقا وذلك سواء كان الملو مبنياً أو مهدوماً لان حق التعلي هو في حد ذاته عقار تثبت به الشفعة كما تقدم (فقره ٣٦) فاذا كانت الدار محتوية على ثلاثة أدوار لثلاثة أشخاص وبيع الأوسط تثبت الشفعة فيه لصاحب الاعلا ولصاحب الاسفل وان بيع الاسفل تثبت الشفعة فيه لصاحب الأوسط فقط وكذلك اذا بيع الاعلا

٥٤ - وقد ميزت المادة الاولى بين حالتين في الجوار الحالة الاولى أن يكون العقار المشفوع من المبنى أو من الاراضى المعدة

للبناء سواء كانت في المدن أو في القرى وفي هذه الحالة يكفي اتصال ملك الشفيع بالعقار المبيع ولو في نقطة واحدة وليس هناك أى شرط آخر وإذا فالجوار هنا هو بمعناه الشرعي

وقد بحثوا في هل تعتبر الأرض معدة للبناء بحسب ما أعدها البائع أم بحسب ما أعدها المشتري؟ فإذا اشترت شركة أرضاً زراعية لتقسمها وتبيعها للبناء أثبتت الشفعة فيها للجوار الملاصق من جهة واحدة باعتبارها أرضاً معدة للبناء بحسب قصد المشتري أم يلزم الجوار من جهتين باعتبارها أرضاً زراعية حسب ما أعدها البائع؟ فرجحوا هذا الوجه الأخير لأنه يظهر من نص المادة أنه يلزم أن تكون الأرض معدة للبناء وقت البيع لقولها إذا كان العقار المشفوع من الأرض المعدة للبناء لا التي ستعد للبناء وإذا يلزم اعتبار الحالة التي كانت عليها في يد البائع وقت البيع لا الحالة التي ستكون عليها بعد البيع في يد المشتري

ويظهر أن الذي يجب اتخاذه أساساً لهذا الاعتبار هو ليس نية البائع أو نية المشتري ولكن طبيعة الأرض نفسها ومركزها لجميع الأراضي الداخلة في دائرة بلد من البلدان يجب اعتبارها معدة أو صالحة للبناء ولو كانت مغروسة كالجنائن والبساتين ولو لم ينو المشتري إقامة مبان عليها

٥٥ - الحالة الثانية أن لا يكون العقار المشفوع من المباني أو من الأراضي

المعدة للبناء كالأراضي الزراعية وفي هذه الحالة لا تثبت الشفعة إلا إذا توفر أحد شرطين (١) أن يكون للأرض المشفوعة حق ارتفاق على أرض الجار أو العكس (٢) أن تكون أرض الجار ملاصقة للأرض المشفوعة من جهتين

وتساوى من الثمن نصف ثمن الارض المشفوعة على الاقل
٥٦ - الحالة الاعتيادية هي أن يكون المقار على شكل رباعي وفي هذه
الحالة يسهل التحقق من وجود المجاورة من جهتين فاذا كان المقار على شكل
خماسى أو سداسى أو أكثر فلا يكفي وجود التلاصق فى أى ضلعين بل يجب
أن يكون فى ضلعين موجودين فى جهتين من الجهات الاصلية (الشرق
والغرب والشمال والجنوب) لأن هذه هي الجهات التى يظهر أن الشارع
يقصدها (الاستئناف المختلط ٢ يناير سنة ١٩٠٢ المجموعة الرسمية ص ٢٦
ص ١٠٢)

٥٧ - وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطه بأن حق الجار فى الأخذ
بالشفعة لا ينحصر فقط فى الملك المفروز بل يثبت أيضاً فى الحصة المشاعة فى
المقار المجاور له انما فى هذه الحالة لا يمكنه استمالة حقه الا بعد الشريك (٦
ابريل سنة ١٨٩٩ مجلة التشريع والقضاء ص ١١ و ١٢ ابريل سنة ١٩٠٣
المجموعة الرسمية ص ٢٨ و ٢٦٨) وظاهر من المادة ٧ من لائحة الشفعة قديويد
هذا الحكم حيث نصت هذه المادة على انه اذا تعددت الشفعاء يكون الحق
فى الشفعة أولاً للمالك الرقبة ثانياً للشريك الذى له حصة مشاعة... رابعاً للجار
المالك ولا معنى لان يكون الشريك مقدماً على الجار الا اذا كان المبيع حصة
مشاعة والجار له حق الشفعة فيها بصفة جار

ولكن يلاحظ أن هذه المادة بينت فقط مراتب الشفعاء الذين تثبت
لهم الشفعة ولكن لم تبين متى تثبت لهم الشفعة والشفعة هنا هى بسبب الجوار
وهو غير مؤكد فى هذه الحالة لان بيع الحصة المشاعة هو فى الحقيقة بيع

ماستؤول اليه هذه الحصة بعد القسمة وما الشروع الاحالة وقتية لحين الفرز وقد
تؤول الحصة المبيعة الى جزء غير مجاور للشفيع ولذلك يجب ان تفهم هذه
المادة على أن حق الجار في الشفعة يكون موقوفا على نتيجة القسمة فاذا آت
الحصة المبيعة الى جزء مجاور له تثبت الشفقة والا فلا لانه لا يكون جارا لما
يقع في الجانب الآخر وليس في هذه المادة ولا في غيرها ما يفيد ان حق
الشفعة هنا هو حق بات والشفعة حق استثنائي لا يجوز التوسع في تأويله
وقد جاء بابن عابدين « اشترى نصف دار غير مقسوم فقاسم المشتري البائع أخذ
الشفيع نصيب المشتري الذي حصل له بالقسمة وان وقع في غير جانبه على الاصح
وليس للشفيع نقض القسمة مطلقا لانها من تمام القبض وعند أبي حنيفة أنه
يأخذه اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها لانه لا يبقى جارا فيما يقع في الجانب
الأخر » (جزء ٥ ص ٢١٧)

٥٨ - ويجوز لجملة جيران أن ينضموا ويطلبوا الشفعة جملة واحدة بشرط
أن تتوفر في كل منهم الشروط اللازمة قانونا بالنسبة للمقار المشفوع (استئناف
مختلط ٨ يونيو سنة ١٨٩٨ مجله التشريعي والقضاء س ١٠ ص ٣١٣) فلا
يجوز لجارين كل منهما مجاور من جهة واحدة أن ينضما الى بعضهما لأستكمال
شرط الجوار من جهتين ويطلبوا الشفعة جملة واحدة لأن القانون يشترط جارا
واحدا مجاورا من جهتين لجارين كل منهما مجاور من جهة واحدة

٥٩ - لولي الصبي او وصيه أن يأخذ له بالشفعة فان لم يطلب وبلغ
الصبي فلا شفعة له بعد البلوغ (مادة ١٢١ مرشد الحيران)

٦٠ - وأخيرا لا يفوتنا أن حق الشفعة هذا هو حق شخصي محض بمعنى

انه ليس لدائي الشفيع ان يستعملوه باسمه بدلا عنه في حالة عدم رضائه باستعماله ولا يجوز للشفيع أن يتنازل عنه لغيره (الاستئناف الاهلي ٢ مايو سنة ١٩٠١ المجموعة الرسمية س ٣ ص ٤٤)

٩ - فيمن لا شفعة له

٦١ - « لا شفعة للوقف » (مادة ٤) فإذا بيع عقار مجاور لعقار الوقف وتوفرت شروط الشفعة فلا يجوز للناظر أو المستحقين طلب هذا العقار بالشفعة لضمه لأعيان الوقف ويعلمون ذلك بان الوقف لا مالك له ويشترط في طالب الشفعة أن يكون مالكا (ابن عابدين جزء ٥ ص ١٥٤) ولكن هذا التعليل غير صحيح لأن الوقف له مالك وهو جهة البر المرصد عليها باعتبارها شخصا أدبيا وانما الحقيقة على ما نرى هو أن الشفعة هي شراء في حق الشفيع ولا يجوز للوقف شراء أعيان جديدة الا بطريق الاستبدال ولا يملك الناظر ولا القاضى شراء عقار جد يدمن ريع الوقف ليضمه اليه

٦٢ - لا شفعة لمن لا يملك شراء العقار المشفوع من البائع مباشرة لان الشفيع باستعمال حق الشفعة يحل محل المشفوع منه في كافة ماله وعليه من الحقوق (مادة ١٣) أي يصير مشتريا بدله (أنظر فقرة ١١٢) فني كان محظورا عليه هذا الشراء فلا يمكنه استعمال الشفعة لان القانون متى حظر أمرافاه يحظر بذلك كل ما يوصل الى هذا الامر والا تكون الشفعة وسيلة لشراء ما حرم القانون شراءه

فإذا كان القانون يحرم البيع على وجه الاطلاق فان الشفعة تكون محرمة أيضا على وجه الاطلاق وان كان التحريم مقيدا بأمر ما فان الشفعة تكون

أيضاً مقيدة بهذا الامر

فمثلا في الحالة الاولى نصت المادة (٢٥٧) من القانون المدني على أنه «لا يجوز للقضاء أو وكلاء الحضرة الخديوية وكتبة المحاكم والمحضرين والافوكاتية أن يشتروا بأنفسهم ولا بواسطة غيرهم لا كلا ولا بعضاً من الحقوق المتنازع فيها التي تكون رؤيتها من خصائص المحاكم التي يجرون فيها وظائفهم فاذا وقع البيع كان باطلا وفي هذه الحالة يكون البيع باطلا أصلا ويحكم ببطلانه بناء على طلب أى شخص له فائدة في ذلك ويجوز للمحكمة أن تحكم بالبطلان من تلقاء نفسها» وبناء على ذلك لا يجوز لهم الشفعة في هذه الحقوق واذا رفعت دعوى الشفعة في هذه الحالة فيجوز للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم جواز الشفعة

وفي الحالة الثانية قد نصت المادة (٢٥٤) بانه «لا ينفذ البيع الحاصل من المورث وهو في حالة مرض الموت لأحد ورثته الا اذا أجاز له باقي الورثة» فاذا باع المورث عقارا لاجنبي وهو في مرض الموت وكان الوارث شقيقا لهذا العقار فلا يجوز له استعمال الشفعة الا باجازه الورثة والا فلا يمكنه تملك العقار المبيع بالشفعة وللورثة أن يدخلوا في دعوى الشفعة بصفة خصم ثالث ويطلبون بطلان الشفعة كما انه اذا لم يدخلوا في الدعوى بصفة خصم ثالث وصدر الحكم بالشفعة في غير مواجعتهم فان هذا الحكم يعتبر موقوفا على رضائهم ولهم طلب بطلان الشفعة المحكوم بها وتقضى لهم المحاكم بذلك

٦٣ - ومتى حكم ببطلان الشفعة يرجع العقار الى المشتري ثانيا لا الى التركة لان طعن بقية الورثة هو على انتقال ذلك العقار من يد الشفيع الى يد

أحدهم واختصاصه به لا على أصل البيع للمشتري بمعنى أنهم مقرون على البيع الحاصل من وريثهم للمشتري اذ لا يمكنهم الطعن في ذلك فقط لا يقرون على أن أحدهم يأخذ العقار بطريق الشفعة لأنه لو فعل ذلك يصير كأنه اشترى ذلك العقار من المورث مباشرة فالبيع الأول يبقى ثابتاً كما كان فقط الشفعة هي التي تبطل وتعتبر كأنها لم تكن وترجع الحالة إلى ما كانت عليه قبل الشفعة أعني يستقر البيع الأول وتبقى العين للمشتري

❦ ١٠ - في تعدد الشفعاء ❦

٦٤ - قد يكون للعقار المشفوع جملة شفعاء متوفر في كل منهم سبب من أسباب الشفعة ويراد إذا معرفة من منهم أحق من الآخر وقد ميزت المادة (٧) بين حالتين

الحالة الأولى أن يكون الشفعاء مختلفين في سبب المطالبة بالشفعة وفي هذه الحالة يكون حق الشفعة أولاً للمالك الرقبة ثانياً للشريك الذي له حصة مشاعه ثالثاً لصاحب حق الانتفاع رابعاً للجار المالك

٦٥ - وليس للأضعف أن يأخذ مع وجود الأقوى إلا إذا سقط حقه أو تركه فإذا بيعت حصة مشاعه في عقار كان الشريك أولى من الجار بهذه الحصة وما دام أنه يطالب بحقه فلا حق للجار وأيهم ترك شفعته أو سقط حقه فيها ينتقل حق الشفعة إلى من يليه في المرتبة (استئناف مختلط ٧ مارس سنة ١٨٨٩ مجلة التشريع والقضاء ص ١ ص ٩٢) وعن أبي يوسف رحمه الله لا يأخذ وان ترك لأنه محجوب به (الزيلعي جزء ٥ ص ٢٤٠) هذا حكم الترك قبل القضاء أما بعده فلا يكون له أن يأخذ نصيب التارك لأن بالقضاء قطع حق كل واحد منهم (الزيلعي

جزء ٥ ص ٢٤١)

والناقد يرى أنه لا يمكن اجتماع كل هؤلاء في آن واحد لأن الشريك وصاحب حق الانتفاع لا يجتمعان أبداً فإن الشريك لا يكون شفعياً إلا إذا كان المبيع حصّة مشاعة في العقار المشترك والشريك يلزم أن يكون شريكاً في الملك التام فلا يكون هناك صاحب حق انتفاع وأما متى كان هناك صاحب حق انتفاع فإن الشريك يكون شريكاً في الملكية المجردة فقط ويكون إذا مالك رقبة لا شريكاً

٦٦ - وقد نصت المادة الثانية على أنه « يعد شريكاً في العقار المشفوع من يكون له حق الانتفاع فيه كله أو بمضيه وله طلب الشفعة إذا لم يطلبها مالك الرقبة نفسه » وهذه المادة في غاية الغموض إذ أنه يعلم لأول وهلة من أن المنتفع يعد شريكاً أن مالك الرقبة إذا باعها فللمنتفع أن يأخذها بالشفعة ويكون مقدماً في ذلك على الجار

ولكن مامعني قوله ثانياً وله طلب الشفعة إذا لم يطلبها مالك الرقبة نفسه ؟ يؤخذ من هذا أن الشارع يرمي إلى حالة يكون فيها لكل من مالك الرقبة والمنتفع حق الشفعة ويكون الأول مقدماً على الثاني وهذا لا يكون إلا إذا كان المبيع غير الرقبة والمنفعة لأنه لا يتصور أن يكون المبيع الرقبة إلا ويكون البائع هو مالكها فكيف يكون بائناً وشفيعاً في آن واحد مع أن صدر المادة يفيد ضد ذلك لقوله يعد شفعياً « في العقار المشفوع » من يكون له حق الانتفاع فيه كله أو بمضيه وله طلب الشفعة (أي في هذا العقار) إذا لم يطلبها مالك الرقبة وهذا يفيد أن المبيع ليس خارجاً عن العقار وإذا يوجد تناقض في

مدلول هذه المادة واختلاف بين الصدر والعجز

ومع كل قد يمكن التوفيق بينهما بتصوير الحالة الآتية ولو أنها نادرة الوجود وهي أن يكون لشخص حق انتفاع على عقار مملوك لشخصين وبيع أحد المالكين حصته فيكون لكل من المالك الآخر والمنتفع حق الشفعة . في هذه الخصة ولكن يكون الأول مقدماً على الثاني (أنظر شرح القانون المدني للمستتر هالتون المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية جزء ١ ص ١٧٠) وهذا قابل للاعتراض بأن الظاهر من المادة أنها ترمي الى الحالة الاعتيادية التي يكون فيها العقار مملوكاً لشخص واحد لقوله اذا لم يطلبها مالك الرقبة أي أن الرقبة كلها لها مالك لا مالكان

وقد عرض حل آخر وهو ان هذه المادة ترمي الى حالة من أحوال الجوار فانه كما تقدم يلزم ان يكون الجار مالكا للعين التي يشفع بها وأما اذا كان له حق عيني فقط عليها فلا شفعة له الا ان الشارع استثنى من له حق الانتفاع وجعله بمنزلة الشريك في العين وبذلك تثبت له الشفعة لانه هو جار واعتبره الشارع مالكا انما فقط يكون مؤخرأ عن مالك الرقبة في الطبقة فاذا كان لشخص حق انتفاع على عقار وبيع العقار المجاور له كان لذلك المنتفع أن يشفع فيه بعد مالك الرقبة وهذا الحل ما كان أحسنه لولا سببان الاول ما تقدم وهو ان المنتفع بعد شريكا في العقار « المشفوع فيه » لا في العقار « المشفوع به » والثاني أن المادة (٧) نصت على أن من له حق الانتفاع مقدم على الجار المالك فلا يعقل اذا اعتبرنا هذه حالة من أحوال الجوار أن يكون الجار المنتفع فقط مقدماً على الجار المالك وهو من له حق الانتفاع وزياده

٦٧ - الحالة الثانية أن يكون الشفعاء متحدين في سبب المطالبة بالشفعة كأن يكونوا كلهم جيرانا أو شركاء الخ فاذا كانوا كلهم شركاء أو مالكي رقبعة أو أصحاب حق انتفاع فيكون لهم جميعا حق الشفعة ويكون استحقاق كل منهم على قدر نصيبه أما اذا تعدد الجيران فيقدم منهم من تمود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره (مادة ٧) فاذا استووا في المنفعة وجب تقسيم العين المشفوعة بينهم بنسبة انصباهم

وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه اذا كان المشتري جارا من الاصل وسبق له ان بنى على عقارة الاصل مباني يخشى عليها من هبوط قيمتها ونزول ريعها من مجاورتها للمباني التي يمكن أن يقيمها الجار الطالب الاخذ بالشفعة يجوز أن يكون سببا شرعيا لتفضيل الجار المشتري وأما اذا تساوت الامور من كل الوجوه وجب تفضيل الجار المشتري لانه في حالة الشك تجب احترام حرية التعاقد ورفض دعوى الشفيع (٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣ مجلة التشريع والقضاء س ١٦ ص ٤) ويظهر لي أن هذا الحكم قابل للاعتراض لان القانون رتب الافضلية بين الجيران على مقدار المنفعة التي تمود على كل منهم من العقار المشفوع فقط فاذا استووا كلهم في هذه المنفعة كانوا سواء لا ترجحية بينهم والمادة الثامنة صريحة في وجوب مراعاة الاحكام المقررة فيما يتعلق بالاولوية ولو كان المشتري حائزا لما يجعله شفيعا

٦٨ - وقد جاءت المادة الثامنة حاسمة لنقطة تضاربت فيها أحكام المحاكم قبل صدور الامر العالي المختص بالشفعة لعدم وجود نظيرها في القانون المدني فكثيرا ما كان يحكم بأن لشفعة من شفيع فلا يصح استعمال حق

الشفعة من الجار ضد المشتري اذا كان هذا جاراً أيضاً للعقار المشفوع لان
القصد من الشفعة هو منع الجوار لانه مظنة الاضرار والشفعة في هذه الحالة
لا تمنع الجوار (الاستئناف الاهلي ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٨ القضاء س ٦
ص ١٦٩ و ١٥٠ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ص ١٧١ و ١٠ يونيو سنة ١٩٠٢ المحاكم
س ١٣ ص ٢٨٣٠)

وبضد ذلك حكم بأن لا أصل للقول بأن الشفيع لا يأخذ من شفيع مثله فاذا
كان المشتري أحد الشفعاء فلا يعد ذلك سبباً لسقوط حق الشفعة للشفعاء
الآخرين انما تراعي الاحكام المتعلقة بالاولوية (اسكندرية استئنافاً ٢٩ ابريل
سنة ١٨٩٧ القضاء س ٦ ص ٣٥٧) وجاء ذكر يتو الشفعة مؤيداً لهذا الرأي
الاخير فاذا كانت دار لرجلين وباع أحدهما حصته لشريكه فليس للجار أن
يطلبها بالشفعة بخلاف ما لو باعها للجار فللشريك الآخر أن يأخذها بالشفعة
لأن الشريك مقدم على الجار واذا كان الشفعاء من طبقة المشتري كان لهم
طلب الشفعة ويقسم المبيع بينهم بما فيهم المشتري كل بنسبة مملوكة

٦٩ - وفي هذه الحالة يجب أن يطلب كل منهم العقار بتمامه ولا يجوز له
أن يطلب البعض فقط بناء على أنه لا يخصه مع وجود الشفعاء الآخرين الا
ذلك البعض واذا فعل ذلك بطلت شفيعته لأن الشفعة لا تقبل التجزئة شرعاً
(محكمة فرشوط ٨ مارس سنة ١٨٩٣ المحاكم س ٤ عدد ١٣١ والاستئناف ١٢
يناير سنة ١٨٩٩ القضاء س ٦ ص ١٨٩) وطبعاً متى بطلت شفيعته سقط حقه
بالكلية فلا يمكنه أن يجدد الطلب بالكل مرة أخرى والسبب في ذلك هو
أن طلب الجزء فيه تفريق للصفقة على المشتري وهذا غير جائز وطلب الجزء

فيه تنازل ضمني عن الجزء الآخر مسقط لحق الشفعة — في ذلك الجزء فلا يمكن الشفيع أن يعود ويجدد الطلب بالكل بما فيه ذلك الجزء بعد أن سقطت شفعته فيه قال الزيلعي «إذا ترك في شيء منها وجد الاعراض فيه فسقط حقه في الكل لأنه لا يتجزأ» (جزء ٥ ص ٢٤٢)

٧٠ - وليس من الضروري أن يطلب كل منهم الشفعة على حدته في الكل بل يجوز لجملة جيران أن ينضموا معا ويطلبوا جملة واحدة العقار المشفوع كله ويكونون ملزمين امام المشتري كشخص واحد في دفع الثمن (بالتضامن) وبعد الحكم لهم به يكون مملوكا لهم على الشيوع ويقسم بينهم ويكون طلبهم بهذه الصفة صحيحاً (الاستئناف الاهلي ١٥ مايو سنة ٩٥ القضاء س ٢ ص ٢٤٣ و استئناف مختلط ٨ يونيو سنة ٩٨ مجلة التشريع والقضاء س ١٠ ص ٣١٣)
انما يجب في هذه الحالة ان تتوفر في كل منهم الشروط اللازمة قانوناً بالنسبة للعقار المشفوع (الاستئناف مختلط ٨ يونيو سنة ١٨٩٨ مجلة التشريع والقضاء س ١٠ ص ٢١٣) فاذا كان العقار المشفوع من الاراضى غير المعدة للبناء وكان كل من الجيران لا يجاورها الا من جهة واحدة فلا يمكنهم أن ينضموا ليستكملوا شرط الجوار من جهتين بل يلزم أن يكون كل منهم على حدته مجاوراً للعقار المشفوع من جهتين

٧١ - واذا تعددت الشفءاء وكان أحدهم غائبا فلا ينتظر قدومه ولا يوقف نصيبه بل يقضى لمن يطلب من الحاضرين بالكل فان حضر الغائب وطلب الشفعة مستوفيا شرائطها يقضى له بحقه أن لم يوجد مسقط له فان كان مثل الاول في المرتبة يقضى له بما يخصه بنسبة ملكه الذي يشفع به وان فوزه

يقضى له بالكل وتبطل شفعة الأول وان دونه يمنع (ماده ١٢٤ مرشد الحيران)
٧٢ - ويظهر لي أن الشفيع الذي طلب كل العقار ولم يقض له الا ببعضه
لوجود شفعا آخرين معه لا يمكن إجباره على قبول ذلك البعض لانه لا يريد
الا أن يأخذ الكل أو يترك الكل فتفريق الصفقة عليه غير جائز وفي هذه
الحالة يقسم نصيبه بين بقية الشفعا وهكذا كل من الآخرين ممكنه ترك
ما قضى له به اذا كان أقل من الكل وكلما ترك بهذه الصفقة انتقل نصيبه الى
الباقيين الى أن يؤول جميع العقار لشفيع واحد فيلزم به لأنه يكون قد طلب
الكل وآل اليه

٢١ - في مضمون حق الشفعة

٧٣ - الشفعة لا تقبل التجزئة فلا يجوز للشفيع أن يأخذ بعض العقار
المشفوع ويترك الباقي لان ذلك فيه تفريق للصفقة على المشتري واضرار به
٧٤ - ولكن قد توجد صعوبة في تطبيق هذا الاصل حينما يكون المبيع
متعددا والببيع صفقة واحدة ولم تتوفر شروط الشفعة عند الشفيع الا بالنسبة
لبعض فقط فهل له أن يأخذ بالشفعة ذلك البعض فقط ويترك الباقي ؟ الشريعة
الاسلامية تجيز له ذلك فلو كان ملك الشفيع ملاصقا لبعض المبيع وكان المبيع
متعددا كدارين كان له الشفعة فيما لاصقه فقط ولو فيه تفريق للصفقة على
المشتري (ابن عابدين جزء ٥ ص ١٧٢ ومحكمة الاستئناف ٧ يناير سنة ١٨٩٢
الحقوق س ٦ ص ٣٩٣) وجاء بهذا الحكم ان تفريق الصفقة غير جائز لا شرعا
ولا قانونا لكن بشرط أن تكون صفقة واحدة حال تعدد المبيع وأن يكون
الطالب بالشفعة شفيعا للكل فان فقد شرط من هذين الشرطين بان تعدد المبيع

ولم يكن صفقة واحدة من بائع واحد أو كان صفقة واحدة والطالب ليس شفيعاً في الكل بأن كان جارا لبعض المبيع دون البعض فلا يكون أخذها هو شفيع فيه فقط تفريق للصفقة كما جاء في الفتاوى الهندية (أنظر أيضاً حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٤ يناير سنة ١٩٠٠ المجموعة الرسمية س ٢٥ ص ٨٥)

وهذا المبدأ قابل للاعتراض بأن الشفيع يجب أن يأخذ العقار المشفوع بالشروط التي أخذها بها المشتري ولما يكون المبيع متعددًا والصفقة واحدة فإن شراء البعض غير المتوفر فيه شروط الصفقة يعتبر شرطاً من شروط شراء البعض الآخر الملاصق لعقار الشفيع لأن المشتري لم يشتر هذه العقارات كلها صفقة واحدة إلا غالباً لأحد أمرين أما لأن البائع لم يقبل بيعها إلا كذلك وإما لأن المشتري لم يقبل شراءها إلا جميعها مع بعضها فيجب على الشفيع أن يأخذ الصفقة بتمامها ولا يجوز له أن يعدل شروط البيع ويأخذ منها ما هو صالح له ويترك الباقي وربما لو عرض على المشتري هذا الباقي وحده من قبل لما قبل شراءه فكأنه اشترى هذه العقارات بصفقتها مجموعة لا يصلح له بعضها فلا يجوز للشفيع أن يأخذ ما هو ملاصق له فقط ويترك الباقي لأن ذلك فيه تفريق للصفقة على المشتري وعلى البائع أيضاً لأنه كما سيأتي يترتب على الصفقة إخلاء المشتري من كل واجباته نحو البائع ويلتزم بها الشفيع فلما تثبت الصفقة في البعض فقط ينحلي المشتري من واجباته فيما يختص بهذا البعض فقط كدفع الثمن فتتجزأ طلبات البائع بين المشتري والشفيع

ولذلك حكمت محكمة الاستئناف الأهلية ثانياً بأنه إذا كان المبيع جملة عقارات

صفقة واحدة فلا تجوز الشفعة الا في جميعها ولا يجوز طلب عقار منها فقط بحجة أن الشفيع لم يكن مجاراً الا لهذا العقار فقط لأن في ذلك تفريقاً للصفقة على المشتري واضراراً به (٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٦ القضاء ٦ ص ١٧٩)

٧٥- ولكن لم تقرر قاعدة عدم تجزئه الشفعة الا لصالح المشتري ولا يصح ان يحتج بها الشفيع ليؤيد حقه في ان يأخذ بالشفعة كامل الأعيان المبيعة مع أنه مجاور لجزء منها فقط (محكمة طنطا ١٦ نوفمبر سنة ٩٠١ المجموعه الرسمية س ٣ ص ١٠٨) لان أول شرط في الشفعة للجار هو الجوار وعلى ذلك فلا يجوز بحجة الجوار لقطعة أن يشفع في قطعة أخرى ولو كان البيع حاصلًا صفقة واحدة وبثمن واحد بدون تعيين ثمن كل قطعة (استئناف مختلط ١٤ يناير سنة ١٨٩٢ مجلة التشريع والقضا س ٤ ص ١٣٣)

٧٦- ننتقل الآن الى حالة ما يكون المبيع عقاراً واحداً والمشتري جملة أشخاص وهي المنصوص عنها بالمادة (١١) وقد ميزت هذه المادة بين حالتين الحالة الاولى « اذا بيع العقار لعدة أشخاص مشاعاً بينهم فلا تجوز الشفعة الا فيه بتمامه » الحالة الثانية « اذا عينت في العقد حصة كل منهم مفروزة كان للشفيع الحق في طلب أخذه بتمامه أو أخذ حصة واحدة أو أكثر مع مراعاة القواعد العمومية المقررة لطلب الاخذ بالشفعة » والفرق بين الحالتين يظهر في حالة ما يمكن اعتبار أن المشتري يكونون شركة مدنية لا تقوم الا باجتماع أعضائها وزوال صفة أحدهم دافع لانقضاء الشركة ولا يمكن اجبار باقي الشركاء على قبول خلافه فحلول الشفيع محل أحدهم يكون مضراً بالباقيين لان فيه تغيير عضو من أعضاء الشركة ضد إرادة بقية الشركاء وباعتبار أن الشركة

المدينة هي شخص أدبي يكون المشتري في الحقيقة واحد وهو ذلك الشخص
الأدبي فلا يجوز تفريق الصفقة عليه

وأما في الأحوال الأخرى فليس من السهل تعليل هذه التفرقة لأنه ما لم
توجد شركة مدنية بين المشتريين تكون شخصاً واحداً أدبياً فان مصالح
المشتريين تكون متفرقة ومستقلة بعضها عن البعض بدليل أنهم لا يمكنهم منع
أحدهم من بيع نصيبه المشاع لغيره بدون إرادتهم ولا يهتم كون العقار بيع لهم
مشاعاً بينهم أو تعينت حصة كل منهم في العقد فاذا طلب الشفيع حصة أحدهم
لم تكن له مصلحة في اجبار الشفيع على أخذ حصص الآخرين أيضاً ولا
مصلحة لغيره من الآخرين في التظلم من وجود الشفيع معهم لأنهم يمكنهم مقاسمته
الشريعة الإسلامية تقضي بأنه إذا اشترى جماعة عقاراً والبائع واحد
يتعدد الأخذ بالشفعة بتعددهم فلا شفيع أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك
الباقى (ابن عابدين جزء ٥ ص ١٧)

٧٧ - أما إذا تعدد البائع واتحد المشتري وكان البيع صفقة واحدة
فلا يتعدد الأخذ بل يأخذ الشفيع الكل أو يترك لأن في أخذ البعض تفريقاً للصفقة
على المشتري فيتضرر بعيب الشركة بخلاف الحالة السابقة لقيام الشفيع مقام
أحدهم فلا تفرق الصفقة على أحد وأما إذا اشترى نصيب كل بصفقة على
حدها فلا شفيع أن يأخذ نصيب أحدهم ويترك الباقي لأن المشتري رضى بهذا
العيب حيث اشترى نصيب كل بصفقة والمعتبر في هذا اتحاد العاقد لا المالك
(ابن عابدين جزء ٥ ص ١٧٠ و ١٧١)

٧٨ - بقيت حالة ما إذا تعدد كل من البائع والمشتري فيتعدد الأخذ

بالشفعة بتعدد المشتري فالشفيع أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي إذا عينت في العقد حصة كل منهم مفروزة وأما إذا بيع العقار مشاعاً بينهم فلا تجوز الشفعة إلا فيه بتمامه لأن المادة لم تفرق بين تعدد البائع واتحاده في هذه الحالة (أنظر فقرة ٧٦)

١٢ - في شروط الشفعة

٧٩ - الشفعة عبارة عن نزع ملكية لمنفعة خصوصية فيجب أن يعرض المشتري الذي تنزع ملكيته بهذه الطريقة عن كل ما صرفه تماماً فيجب أن يرد إليه قبل كل شيء الثمن الذي دفعه للبائع ولا يجز الشفيع على دفع القيمة الحقيقية للمقار وقت البيع أو وقت الطلب أو القضاء بالشفعة إذا كانت هذه القيمة أكثر من الثمن المذكور كما أنه ليس له أن يتمسك بدفع تلك القيمة إذا كانت أقل من الثمن المدفوع لأن الشفعة كما بينا ليست شراءً جديداً من الشفيع بل هي حلول الشفيع محل المشتري في العقد بشروطه (الاستئناف المختلط ٣٠ مايو سنة ١٩٠١ المجموعة الرسمية س ٢٦ ص ٣٩٢)

٨٠ - وفي كثير من الأحيان يتفق البائع والمشتري على وضع ثمن صوري في العقد أزيد من الثمن الحقيقي بكثير بقصد تعجيز الشفيع عن طلب الشفعة وبما أن هذا يعد غشاً فيجوز للشفيع أن يثبت هذه الزيادة بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة وقرائن الأحوال فإن الذي يجب دفعه ليس الثمن الصوري المكتوب في العقد بل الثمن الحقيقي المتفق عليه (الاستئناف الأهلي ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ المحاكم س ٤ عدد ١٤٧)

٨١ - وقد حكم خطأ على مانظن بأنه إذا اتضح أيضاً أن الثمن المدرج

بالحجة الشرعية أقل من الثمن الحقيقي تخفيفاً لرسوم البيع وجب على الشفيع أن يدفع الثمن الحقيقي بحسب تقدير أهل الخبرة (الاستئناف الأهلى ٢١ أبريل سنة ١٨٩٢ الحقوق س ٧ ص ٣١٠ وأسيوط استئنافاً ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٦ القضاء س ٤ ص ١١٢) لأن من القواعد العمومية أن الشخص لا يجوز له أن يحتج بنفسه ضد الغير ولا يجوز لأحد العاقدين إثبات صورية العقد ضد ثالث ٨٢ - «العين الجائز أخذها بالشفعة إذا باعها مشتريها قبل تقديم طلب ما بالشفعة وتسجيله كما هو مذکور في المادة الرابعة عشر لا تقام دعوى أخذها بالشفعة إلا على المشتري الثانى بالشروط التى اشترى بها» (مادة ٩) فلا يجوز للشفيع أن يتمسك بالثمن الأول إذا كان أقل كما أنه لا يكون ملزماً به إذا كان أكثر من الثانى

وقد جاء هذا النص حاسماً لهذه المسئلة التى تضاربت فيها أحكام المحاكم قبل صدور ذكرى الشفعة الذى نحن بصدده فقد حكم بأنه إذا بيعت العين المشفوعة جملة صرار متوالية قبل أن ترفع دعوى الشفعة فلا يكون للشفيع حق الا فى البيع الاخير بشروطه (الاستئناف الأهلى ٢ أبريل سنة ١٨٩٥ القضاء س ٣ ص ١٠٧ و ٥ يونيو سنة ١٩٠٠ المحاكم س ١١ عدد ١٤٤) وبضد ذلك حكم بأن حق الشفعة هو حق عيني ثابت على العقار ويترتب عليه بمجرد البيع ويتبعه فى يدمن انتقل اليه والتصرف فى الاموال الثابتة لا يؤثر على الحقوق العينية فاذا باع المشتري العقار المترتب عليه حق الشفعة جاز للشفيع أن يأخذ العين المباعة بثلث البيع الأول لأن بمقتضاه صار له حق الشفعة فيه واذا ترك حقه فى ذلك فله أن يأخذ بالبيع الثانى (٧ نوفمبر سنة ١٨٩٥ القضاء س ٣ ص

١١٠ و ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٦ القضاء س ٣ ص ٣٢٢ و ١١ يونيو سنة ١٩٠٣
المجموعة الرسمية س ٥ ص ٦٩)

٨٣ - وإذا كان المبيع جملة عقارات حتى ولو كانت من جنس واحد كجملة
أفدن ومقدرا لها ثمن واحد بدون تعيين ثمن كل فدان على حدته ولم تتوفر
شروط الشفعة الى في جزء منها فلا يمكن تجزئه الثمن على كل فدان لأنه
يجوز أن تلك الاطيان ليست من معدن واحد ولذا يجب تعيين خبير لتقدير
ثمن الجزء المشفوع فيه مع مراعاة السعر في زمن البيع ومراعاة النسبة الموجودة
بين الاطيان المشفوعة وباقي الاطيان المباعة (محكمة طنطا ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠١
المجموعة الرسمية س ٣ ص ١٠٨ و الاستئناف المختلط ٥ يناير سنة ١٨٩٨ مجلة
التشريع والقضاء س ١١ ص ٨٦)

٨٤ - وقد نصت المادة (١٣) «على أن المشتري اذا استحصل على تأجيل
الثمن لا ينتفع الشفيع من هذا التأجيل الا برضا البائع» لان الاجل عبارة عن
مساحة من البائع مبناها الاعتقاد في يسار المشتري وعدم مطله في الدفع في
الميعاد المتفق عليه وهذا قد لا يتوفر في الشفيع ف شخصية المشتري لها تأثير كبير
هنا ومن جهة أخرى فان الأجل متى لم يكن مشترط فيه أرباح يكون فيه
معنى التبرع وشروط التبرع لا ينتفع بها الا شخص المتبرع اليه

٨٥ - الثمن ليس كل ما يجب على الشفيع دفعه بل يجب عليه أن يشفعه بماله
الواجب دفعه قانونا (مادة ١٤) فيجب أن يدفع غير الثمن المصاريف الناشئة عن
البيع كرسوم التسجيل والسمسرة ولكن اذا كان الثمن المكتوب في العقد هو أزيد
من الثمن الحقيقي فلا يجب على الشفيع أن يدفع المصاريف الا بنسبة الثمن الحقيقي

٨٦ - ويدخل ضمن ملحقات الثمن فوائده قياسا لما جاء بالمادة (٣٥٤) من القانون المدني التي نصها «اذا بيع مجرد دعوى بدين أو بحق على الوجه المبين في المادة السابقة أو كان أصل الدين متنازعا فيه جاز للمدين أن يتخلص من الدين المبيع بدفعه للمشتري الثمن الحقيقي الذي اشترى به وفوائده والمصاريف المنصرفة (بودري وشوفو في الميراث ن ٢٦٤٧ وبلايول ن ٢٤٥٦)

٨٧ - وقد وقع خلاف في معرفة الوقت الذي يتدى فيه سريان الفوائد فيرى البعض أنه يجب على الشفيع أن يدفع للمشتري الفوائد من اليوم الذي دفع فيه هذا الأخير الثمن لأن المشتري لا يمكن القول بأنه عوض تماما إلا بذلك (دلمب وأبري ورو ولوران وبودري)

ويرى هوك بضد ذلك أن الفوائد لا تستحق الا من يوم طلب الشفعة وهذا هو مارجحه القضاء الفرنسي

٨٨ - ويظهر أن الريع الذي يجب على المشتري رده في مقابل ذلك للشفيع يستحق أيضا من اليوم الذي تستحق فيه الفوائد كما يؤخذ ذلك من كلام أوبري ورو

ومع ذلك فإن كثيرين ممن يمنحون المشتري حق أخذ الفوائد من يوم دفع الثمن لا يوجبون عليه رد الثمار الا من يوم الطلب فقط لأنه قبل ذلك يعتبر واضعا يده بنية سليمة (دلمب ولوران وبودري) ويرجح فلك نص المادة العاشرة التي تعتبر الشفيع اذا بني قبل الطاب مميزا عن واضع اليد بنية سليمة (فقرة ٩١)

وقد اعتبرت المحاكم الفرنسية أن مبدأ استحقاق الفوائد يجب أن يكون هو

بمعينه مبدأ استحقاق الربيع وجمعت هذا المبدأ يوم الطلب

١٩ - وحكم بعض تلك المحاكم أنه لا يجب على الشفيع دفع الموائد ولا على المشتري رد الثمار وقد أخذ بهذا المبدأ محكمة استئنافنا الأهلية وقررت بأنه لا حق للمشتري في مطالبة الشفيع بفوائد ثمن المدين مادام قد استحوذ على الربيع لأن المشتري بدفعه الثمن المحرم من استغلاله فلا يلزم بدفع ربيع العين المشفوع فيها من تاريخ مشتراه لغاية صدور الحكم الانتهائي للشفيع لأن من العدل والانصاف ان المشتري ينتفع باستغلال ربيع المبيع في مقابلة ربيع الثمن المدفوع ولا حق للشفيع في المطالبة بذلك الربيع (١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٢ المحاكم س ٤ عدد ١٢٠ ص ٥ ومحكمة مصر في ١٩ ابريل سنة ١٩٠٢ المؤيد من الاستئناف في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٢ المحاكم س ١٣ ص ٢٨٦٤)

ورفض أكثر الشراح قبول هذه المقاصة لان المقاصة لا تكون الا في الأحوال المبينة قانوناً إنما يجوز تقدير قيمة الارباح والربيع واستئزال أقلهما من الآخر واعطاء الفرق لصاحب الأكثر (انظر في مجموع نظرية الربيع والارباح دالوز تكملة في الميراث ن ١٢٣٢)

٩٠ - ويجب على الشفيع أن يدفع ما صرف في حفظ العقار وصيانته للمشتري المشفوع منه (مادة ٦٠٣ و ٦٠٥)

وكذلك قيمة التحسينات التي أوجدها المشتري في العين المشفوعة اذا أوجبت زيادة قيمتها عن الثمن الذي اشترى به بشرط ان لا يزيد عن قيمة هذه الزيادة (الاستئناف أول يونيو سنة ١٨٩٣ الحقوق س ٨ ص ١٨١)

أما الزيادة العامة التي تحصل في قيمة العقار المشفوع ولم تكن بفعل

المشتري فلا يلزم بها الشفيع (الاستئناف ٧ مايو سنة ١٨٩٥ القضاء س ٢ ص ٢١٤)
وكذلك المصاريف العادية التي يستلزمها الاستغلال فلا حق للشفيع في
مطالبة المشتري بها مادام قد استحوذ على الربيع (محكمة مصر في ١٩ أبريل
سنة ١٩٠٢ وتأيد من الاستئناف في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٢ المحاكم س ١٣ ص
٢٨٦٤)

وهذا الحكم كما قدمنا (فقره ٨١) يعتبر أن المشتري لا يجب عليه رد الربيع
كما أنه لا حق له في الأرباح أما علي المذهب الآخر القاضى برد الربيع فإن
المشتري يكون له بلا شك حق طلب هذه المصاريف من الشفيع اذ لا يعقل
أن تكون للشفيع الغلة وعلى المشتري مصاريفها

٩١ - من ضمن التحسينات البناء وقد نصت المادة (١٠) على أنه « إذا
بنى المشتري في العقار المشفوع فيه أو غرس أشجاراً قبل طالب الأخذ بالشفعة
يكون الشفيع ملزماً ببناء على رغبة المشتري إما أن يدفع له ما صرفه أو ما زاد
في قيمة العقار بسبب البناء أو الغراس » أي أن الشارع يجعل المشتري هنا
في منزلة من بنى أو غرس في أرض غيره بزعم أنها ملكه (مادة ٦٥ مدني)
إنما الخيار هنا للباني وليس لصاحب الأرض فكأن الشفيع مفضل على واضع
اليدين بنية سليمة

٩٢ - « وأما إذا حصل البناء أو الغراس بعد طلب الأخذ بالشفعة فالشفيع
الخيار أن شاء طلب ازالتها وإن شاء طلب بقاءها وفي هذه الحالة لا يلزم
الابدفع قيمة الأدوات وأجرة العمل أو مصاريف الغراس » (مادة ١٠) وهنا
أيضاً المشتري مفضل على واضع اليد بنية سيئة لأن هذا الأخير في حالة بقاء

البناء لا يستحق إلا قيمة البناء مستحق القلع بدون أجره العمل
وطبقا إذا اختار الشفيع في هذه الحالة طلب ازالها فتكون مصاريف
انزعها وهدمها على المشتري فاعلمها بدون اعطائه تعويضا ما

١٣ - في الاجراءات التي يلزم مراعاتها فيما يتعلق بالشفعة

٩٣ - « يجب على من يرغب الأخذ بالشفعة أن يعلن للبائع والمشتري
طلبه لها كتابة على يد محضر ويكون هذا الاعلان مشتملا على عرض الثمن
وملحقاته الواجب دفعها قانونا » (مادة ١٤) وذلك في ظرف خمسة عشر يوما
من وقت علمه بالبيع أو من وقت تكليفه رسميا بإبداء رغبته سواء كان بناء على
طلب البائع أو بناء على طلب المشتري ويزاد على هذه المدة عند الاقتضاء
ميعاد المسافة (مادة ١٩)

٩٤ - وقد جرى القضاء على أنه لا يجب على الشفيع أن يعرض الثمن
وملحقاته عرضا حقيقيا بل يكفي أن يعلن استعداد له لدفع الثمن بعد القضاء
بالشفعة واستلامه العين المشفوعة لأن قانون الشفعة لم يشترط العرض الحقيقي
(الاستئناف ١٥ مارس ١٨٩٥ القضاء س ٢ ص ٢٤٣ و ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩
المجموعة الرسمية س ٢ ص ١٤٢ و ١٢ يناير سنة ١٩٠٤ الاستقلال س ٢ ص ٢٧
و ١٥ مايو سنة ١٩٠٥ الاستقلال س ٤ ص ٤٥٤ والاستئناف المختلط ٢٤ مارس
سنة ١٨٩٧ مجلة التشريع والقضاء س ٩ ص ٢٣٤) وان كانت المحكمة في شك
من اقتدار الشفيع فتحكم له بالشفعة وتحدد له ميعادا لدفع الثمن وتقرر سقوط
حقه فيها أن مضي الميعاد (الاستئناف الأهلى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩ المجموعة
الرسمية س ٢ ص ١٤٢)

وعززوا هذا المذهب بنص المادة (١٣) بأن الشفيع يحل بالنسبة للبائع محل المشتري في كافة ما كان له وعليه من الحقوق ومن حقوق المشتري أن يكون الدفع في زمان ومكان التسليم فيكون إذا للشفيع الحق في أن لا يدفع الثمن الا عند استلام المبيع وزيادة على ذلك فان الشفيع في كثير من الاحيان قد لا يمكنه معرفة الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع كما ان مصاريف البيع وقيمة المباني لا تعلم الا بمد تقديرها بمعرفة خبير فلا يعقل اذا وجوب العرض الحقيقي (شرح القانون المدني للمستر هالتون جزء ١ ص ١٧٤)

٩٥- والمتأمل يرى أن هذه الأدلة غير قوية لأن المادة (١٣) لم توضع الا لتحديد علائق الشفيع بالبائع فقط ولم تتعرض قط لتحديد علائقه بالمشتري فاذا كان المبيع في يد البائع ولم يقبض هذا الاخير الثمن كان للشفيع أن يحل محل المشتري ويتمسك بما لهذا الاخير من حق حبس الثمن لحين استلام المبيع وفي هذه الحالة يكفي حقيقة اعلان البائع والمشتري برغبة في الاخذ بالشفعة واستعداده لدفع الثمن عند الاستلام ان صح زعمهم أن المشتري له هذا الحق على أنه وان كان هذا هو حق المشتري في القانون الفرنسي الا أنه يظهر أن القانون المصري بخلاف ذلك فان المادة (١٦٥١) من القانون الفرنسي نصت على أنه « في حالة عدم وجود شرط صريح في العقد يكون الثمن واجب الدفع في المكان » والزمان الذي يجب حصول التسليم فيه » وأما المادة (٣٢٩) المقابلة لها في القانون المدني المصري هي « في حالة عدم وجود شرط صريح في العقد يكون الثمن واجب الدفع «حالا» في مكان تسليم المبيع » واذا ففي القانون المصري يجب على المشتري دفع الثمن

فوراً حتى ولو ضرب أجل لتسليم المبيع ما لم ينص صراحة على تأجيله أيضاً
ودفع الثمن لا يتبع تسليم المبيع الا في المكان فقط لا في الزمان ويترتب على
ذلك أنه في حالة طلب الشفعة قبل تسليم المبيع لا يكون للشفيع حق تأخير
الثمن لأن المشتري الذي حل محله لم يكن له هذا الحق

وفي حالة حصول الطالب بعد تسليم المبيع فإن من البديهي أن المادة
(١٣) لا يكون لها دخل ولا يوجد فيها ما يصح الاستناد عليه في تأييد حق
الشفيع في تأخير الثمن لحين القضاء بالشفعة واستلام العين من المشتري
وأما القول بأن الثمن وملحقاته قد لا يمكن معرفته فلا يتصور العرض
الحقيقي فردود بأن الشفيع ليس ملزماً بطلب الشفعة الا بعد العلم بكل ذلك
ولا يسري عليه الميعاد الا من يوم تمام علمه باسم المشتري والثمن وملحقاته
(الاستئناف ٣ مايو سنة ١٩٣٣ المجموعة الرسمية س ٤ ص ١٩٣) وإذا طلب
قبل ذلك فله أن يعرض ما علمه ويعلن استعداده لدفع الباقي عند تأكيده ولا
خوف عليه من ذلك مادام أن الميعاد لا يمكن سريانه قبل ذلك وله حينئذ رفع
الدعوى ولكن لا يقضى له حتى يحضر الثمن وملحقاته في ظرف خمسة عشر
يوماً من تاريخ ثبوته وجاء بابن عابدين (جزء ٥ ص ١٥٧) « وعن محمد لا
يقضى للشفيع حتى يحضر الثمن وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة لأن الشفيع
عساه يكون مفلساً »

ولو كان غرض الشارع من إيجابه على الشفيع عرض الثمن وملحقاته
في المدة المقررة هو أن يظهر الشفيع استعداده فقط لدفعه بعد القضاء له
بالشفعة لكان ذلك من باب تحصيل الحاصل لأن المشتري سواء عرض

الشفيع عليه هذا الاستعداد أولم يعرضه له الحق في استيفاء الثمن وملحقاته فلا يعقل إيجاب الشارع ذلك العرض بهذا المعنى إيجاباً يؤدي إهماله إلى بطلان الإعلان مع ما قد يتبعه من فوات المدة وسقوط الحق مع أنه لا فائدة له بالكلية فلا اظهار هذا الاستعداد يكسب المشتري فائدة ولا إهماله يفوت عليه مزية والقانون صريح في أنه يجب على الشفيع عرض الثمن لا مجرد الوعد بعرضه وغير ذلك فإن القانون لم يتكلم إلا عن نوع واحد من العرض وهو الحقيقي وبين إجراءاته وكيفية تفصيله وليس فيه ما يفيد اعتبار أى عرض مالم يحصل بهذه الكيفية فلفظة عرض التي يستعملها الشارع لا يعقل أن يقصد منها غير هذا النوع لدى قرره وبين أحكامه وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بحكم أنه يجب على الشفيع أن يعلن رغبته بالاخذ بالشفعة في الميعاد القانوني ويعرض في الوقت نفسه الثمن عرضاً حقيقياً (١٨ يونيو سنة ١٨٩١ مجلة التشريع والقضاء س ٣ ص ٤٠٣) وقضت محكمة طنطا الابتدائية الاهلية أيضاً بوجوب العرض الحقيقي لأن القانون لم يرد الاكتفاء بالقول بأن طالب الشفعة يظهر استعداده لدفع الثمن لأن هذا القول مفهوم بطبيعة الحال من طالب الشفعة ولا معنى لكلمة «عرض» لغة وشرعاً الا اظهار الشيء المعروض للمعروض عليه ولا يقال ان القانون لم يقل هنا ان العرض يكون حقيقياً كما فعل في مواضع أخرى لأن تأكيداً في بعض المواضع باللفظ حقيقي لا يجمله في المواضع الأخرى غير حقيقي اذ العرض بطبيعته لا يكون اعتبارياً أو مجازياً (٧ مايو سنة ١٩٠٤ المحاكم سنة ١٥ ص ٥٦٥)

٩٦ - وتوجد صعوبة في معرفة مبدأ سريان الخمسة عشر يوماً التي يجب

حصول الطلب فيها من الشفيع في حالة ما يكون البيع معلقا وجوده على شرط فهل يسرى هذا الميعاد من يوم العلم بالبيع بهذا الشرط او من يوم تحقق الشرط نفسه ؟ قد قيل ان الشرط بتحقيقه يقع مستندا الى وقت العقد نفسه وتعتبر الملكية أنها انتقلت من هذا الوقت فاذا انتظر الشفيع الى أن يتحقق الشرط ربما يفوت الميعاد بوقوع الشرط بعد العلم بخمسة عشر يوما واذا فالواجب هو ابداء الطلب في بحر الخمسة عشر يوما التالية للعلم بالبيع

ويظهر لي أن الميعاد في هذه الحالة يجب أن لا يسرى الا من يوم تحقق الشرط لأن العلم بالبيع ليكون مبدأ لسريان المدة يجب أن يكون علما نافيا للجهالة وهذا لا يكون الا بتحقيق الشرط وقبل ذلك لا يوجد بيع بل هذا شيء قد يكون وقد لا يكون حسب الاحوال والى تحقق الشرط يكون حصول البيع مشكوكا فيه ولا يصير حقيقيا الا بتحقيقه ومع هذا فلا شفيع أن يطلب بمجرد العلم بالبيع ولكن لا يقضى له الا اذا تحقق الشرط

٩٧ - أما في البيع المعلق فسخه على شرط فان المدة يجب أن تحتسب من يوم العلم بالبيع بدون انتظار نتيجة الشرط لأن في هذا البيع الملكية تنتقل في الحال ويتم البيع ويكون الشفيع لا ينقصه شيء مطلقا نعم أن البيع قد يفسخ بتحقيق الشرط ويعتبر كأنه لم يكن ولكن هذا أمر غير محقق وكل بيع تقريبا معلق فسخه على شرط أقله عدم دفع الثمن فالشفيع هنا متحقق من وقوع البيع بخلاف الحال في البيع المعلق وجوده على شرط فان نفس البيع لا يمكن معرفة وقوعه من عدمه

وهذه الحالة مختلف فيها في الشريعة حيث جاء « لاشفمة في دار بيعت

بمختيار البائع ولم يسقط خياره فان سقط وجبت ان طلب عند سقوط الخيار وقيل عند البيع » (ابن عابدين جزء ٥ ص ١٦٤)

٩٨ - ويظهر من عبارة المادة انه لا يجوز اثبات ابداء الطلب في الميعاد المقرر الا بطريق الاعلان على يد محضر ولا يجوز اثبات ذلك بالبينة مهما قلت قيمة العقار المشفوع عن ألف قرش وقضت محكمة الاستئناف المختلطة أن الجواب المتضمن هذا الطاب لا يقوم مقام الانذار (١٦ ابريل سنة ١٩٣٥)
المجموعة الرسمية من ٢٨ ص ٢٥٦)

٩٩ - « ولا جل أن يكون هذا الاعلان حجة على الغير يجب تسجيله في قلم رهونات المحكمة المختلطة الكائن بدائرتها العقار واذا كانت الشفعة بين وطنيين يكتفى باجراء هذا التسجيل بقلم كتاب المحكمة الابتدائية الاهلية الكائن بدائرتها العقار المطلوب أخذه بالشفعة وعلى هذه المحكمة أن تبعث بصورة منه الى قلم رهونات المحكمة المختلطة الكائن بدائرتها العقار لتجرى تسجيله من تلقاء نفسها ولا يكون هذا الاعلان حجة على الغير من تبعه الدول الاجنبية الا من تاريخ هذا التسجيل الأخير » (مادة ١٤ انظر فقرة ١١٤ و ١٤٤)

١٠٠ - وقد ذكر الشارع ما يترتب على افعال هذا التسجيل بالمادتين ٩ و ١٢ ويفهم منهما أن المقصود باللفظة « الغير » المذكورة في المادة ١٤ إنما هو من تلقى الملك عن المشتري أو اكتسب منه حقا عينيا على العين المشفوعة ويكون الغرض اذا من تسجيل اعلان الشفعة هو منع المشتري عن التصرف في العقار اضرارا بالشفيع فلا يجوز لأحد أن يحتج على الشفيع بحق اكتسبه

من المشتري بعد تاريخ التسجيل

١٠١ - وهنا لا يفهم معني ما جاء في المادة من أنه « اذا كانت الشفعة بين وطنيين يكتفي باجراء هذا التسجيل بقلم كتاب المحكمة الأهلية الكائن بدائرتها العقار المطلوب أخذه بالشفعة » اذا كان التسجيل بهذه المحكمة لا يسرى على الأجنبي والشفيع غير ضامن ان المشتري لا يتصرف الا للوطنيين على أنه ليس من السهل فهم نفس الحالة التي يكتفي فيها بهذا التسجيل فان عبارة « اذا كانت الشفعة بين وطنيين » لا نفهم الا بمعنى اذا كانت دعوى الشفعة بين وطنيين أو اذا كان البيع المتولد عن الشفعة بين وطنيين وهذا لا تأثير له فان المعتبر هنا جنسية من تعامل مع المشتري لا جنسية الشفيع والبائع والمشتري

١٠٢ - غير أن الشفيع الذي حفظ حقه في الشفعة يتسجيل الطلب ليس مجبرا على نقض تصرفات المشتري بل له اجازتها فاذا كان المشتري قد باع العقار ثانيا فللشفيع أن يتنازل عن حقه في الأخذ بالشفعة بمقتضى البيع الاول ويشفع بالبيع الثاني إن رأى شروطه أصلح له من الاول ويكون اذا له أن يأخذ بأي اليمين شاء بخلاف ما لو حصل التصرف قبل التسجيل فان الشفيع لا يكون له سوى الأخذ بالبيع الثاني فقط وبشروطه

١٠٣ - « ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري امام المحكمة الكائن بدائرتها العقار في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان المنصوص عنه في المادة الرابعة عشر والا سقط الحق فيها ، (مادة ١٥)

١٠٤ - ويظهر أن الشفيع ليس ملزما باعلان البائع والمشتري أولا

برغبته في الأخذ بالشفعة ثم برفع الدعوى بعد ذلك للحكم بما طلبه في هذا الاعلان بل له أن يرفع الدعوى مباشرة في ظرف الخمسة عشر يوماً من تاريخ علمه بالبيع وما عريضة الدعوى في ذاتها الا اعلان حاول لكل الشروط التي يجب توفرها في الاعلان المذكور ثم انه بمجرد الاعلان قد يزعم المشتري الى طلب الشفيع ويغنيه عن رفع الدعوى فان الدعوى يجب أن لا ترفع الا اذا توقف المشتري فاذا تسرع الشفيع ورفع الدعوى قبل معرفة قبول المشتري من عدمه وجب فقط أن تلقى عليه مسؤولية زيادة المصاريف دون سواها اذا ثبت أن المشتري لم يكن متوقفاً عن التسليم بطلبه

١٠٥ - واذا كان البائع ممتدداً فلا تبدئ مواعيد الطلب ورفع الدعوى ضد كل بائع الا من يوم العلم به فاذا رفع الشفيع في الميعاد القانوني دعوى الشفعة على بعض بائعي العقار وهو لا يعلم بوجود غيرهم ثم أدخل باقي البائعين عند ما علم بهم فالدعوى صحيحة ولو كان ادخال البائعين في الدعوى بعد انقضاء ميعاد الثلاثين يوماً المنصوص عنه في المادة ١٥ من قانون الشفعة (الاستئناف ٦ ابريل سنة ١٩٠٥ المجموعة الرسمية س ٦ ص ٢١٧)

١٠٦ - ثم إن وجوب ادخال البائع في دعوى الشفعة الذي قضت به اللائحة هو من الاحكام المتعلقة بالحقوق نفسه لأنه شرط في صحة استياله لأن طالب الشفعة بطبيعته هو طالب موجه في الحقيقة ضد البائع والمشتري في آن واحد والحكم في هذا الطلب هو حكم عليها معاً فان الشفيع بمقتضى المادة (١٣) « يحل بالنسبة للبائع محل المشفوع منه في كافة ما كان له وعليه من الحقوق » فيتحول عقد البيع اذا من أنه بين البائع والمشتري الى كونه بين البائع والشفيع

فتسقط حقوق البائع قبل المشتري ولا يمكنه أن يطالب بها إلا الشفيع الذي حل محله ويصبح البائع له حقوق وعليه واجبات قبل الشفيع نفسه فيطالبه بالثمن ويضمن له المبيع وطالب الحكم بالشفعة هو طالب للحكم بكل ذلك (أنظر فقرة ١١٥) فلا يجوز الحكم للشفيع بأحقية الشفعة التي هي في الحقيقة طلبات موجهة ضد البائع كما هي ضد المشتري كما ينبغي بدون إعلان من يطلب الحكم عليه ويجمع أقواله والقواعد العامة لا تقضى بغير ذلك حتي مع عدم وجود نص في القانون ١٠٧ - ويظهر اذا من ذلك خطأ ما فضت به محكمة الاستئناف

الأهلية في الحيثية الآتية في دعوى شفعة رفعت قبل صدور لأثمة الشفعة الجديدة « وحيث أن الشفعة مزية خولها القانون لمن اتصل عقاره بعقار غيره في أنه يملكه عند بيعه قهراً عن المشتري بما قام عليه من الثمن والمصاريف فهي حتى يتولد بين شخصين أحدهما الشفيع وهو صاحبه المنتفع به وثانيهما المشتري وهو الملتزم به المضرور منه ولا ثالث لهما لأنه لا دخل للبائع في هذه النسبة المنحصرة بينهما وإنما يكون له شأن في نتائج التبعية على حسب ما يقرره القانون وحيث أنه بناء على ذلك تكون الشفعة خاضعة للقوانين المختلطة أو الأهلية باعتبار تبعية الشفيع والمشتري اللذين هما الخصمان الحقيقيان فيها بقطع النظر عن تبعية البائع » (٢٠ مارس سنة ١٨٩٤ القضاء ١٨٩٤ ص ٢٠١ و ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٥ المجموعة الرسمية ص ٧ ص ١٣ و ٣٨) ^(١) وكذلك حكم خطأ بأن دعاوي الشفعة التي تولد الحق فيها

(١) يلاحظ صدور الحكمين الأخيرين في دعويين رفعتا بعد صدور لأثمة الشفعة للمحاکم المختلطة وقبل صدورهما للمحاکم الأهلية وكذلك البيعان اللذان ترتب عليهما هذان الدعويان

وأقيمت قبل وجوب العمل باللائحة الجديدة لا يشترط لصحتها ادخال البائع فيها لان القانون المدني لم يجعل للبائع شأنًا فيها بل اعتبره أجنبيًا عنها ولذلك لم يوجب ادخاله فيها (محكمة الاستئناف الاهلية ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٥ المجموعة الرسمية س ٧ ص ١٣ و ٣٨ و محكمة الاستئناف المختلطة ٤ يونيو ١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٢٨ ص ٣٦١) لأن وجوب ادخال البائع في دعوى الشفعة مقرر بطبيعة الحال وبموجب القواعد العامة والنص عليه معن له فقط لا منشىء له كما قدمنا

١٠٨ - ويجوز دخول الشفيع بصفة خصم ثالث في دعوى شفعة مرفوعة من شفيع آخر لأن القانون أجاز لكل من لحقه ضرر من حكم في دعوى مرفوعة أن يدخل فيها بصفة خصم ثالث لافرق في ذلك بين الدعاوى التي تستلزم إجراءات مخصوصة وغيرها وفي هذه الحالة لا يلزمه أن يباشر الاجراءات التي فرضها القانون على من يرفع دعوى أصلية لأن دخول الخصم الثالث في دعوى لا يمد رفعها لها لانه يعرض عليها بعد رفعها ويسير في طريقها ولذلك لا يشترط فيه ما يشترط في رفع الدعاوى الابتدائية من الاجراءات (الاستئناف ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٥ س ١٩ ص ٧ و ٣٨) ولكن يشترط أن يكون دخوله في الدعوى قبل مضي المواعيد القانونية لأن حق الشفعة يجب أن يستعمل في مدة معينة والا سقط فاذا دخل الشفيع بصفة خصم ثالث بعد فوات هذه المدة كان دخوله انما هو للمطالبة بهذا الحق الذي نص القانون على سقوطه والحق متى سقط لا يمكن المطالبة به بأي كيفية سواء كانت بدعوى أصلية أو بالدخول في دعوى مرفوعة بصفة خصم ثالث

١٠٩ - وتنظر دعوى الشفعة « ويحكم فيها دائماً على وجه السرعة » (مادة ١٦) « ولا تقبل المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الشفعة وميعاد استئنافها خمسة عشر يوماً من يوم إعلانها » (مادة ١٧)

١١٠ - « والحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع وعلى المحكمة تسجيله من تلقاء نفسها » (مادة ١٨)

١١١ - والنصوص المختصة بتسجيل الطلب وما يترتب عليه تسري على تسجيل حكم الشفعة ، (مادة ١٤) على أن هذا النص غير واضح لأنه إذا كانت نتائج تسجيل الحكم هي بعينها نتائج تسجيل الطلب فلا يفهم معنى وجوب تسجيل الحكم بمد تسجيل الطلب ولعل المقصود هنا الحالة التي لا يحصل فيها تسجيل الطلب الى وقت صدور الحكم فيكفي تسجيل هذا الأخير ويكون لهذا التسجيل جميع النتائج التي كانت تنشأ عن تسجيل الطلب

١٤ - فيما يترتب على حق الشفعة

١١٢ - يترتب على الشفعة تحويل الصفقة من المشتري الى الشفيع بحيث يصير كأنه المشتري بدون أن يبطل البيع الحاصل للمشتري اذ لو بطل لبطلت الشفعة تبعاله لأنها بناء على البيع فلا يفسخ أصله إنما تفسخ اضافته للمشتري (ابن عابدين جزء ٥ ص ١٥٨) وقال الزيلعي : وجه التفسخ هنا أن يجعل فسخاً في حق الاضافة الى المشتري ويبقى أصل العقد لأن افساخه يوجب سقوط الشفعة وهي إنما تجب بعقد البيع فيجعل العقد مضافاً الى الشفيع قائماً مقام المشتري كأن البائع باعه له وخاطبه بالايجاب فجعل العقد متحولاً الى

الشفيع فلم يفسخ أصله وإنما انفسخت إضافته للمشتري ونظيره في المحسوسات من رمى سهما الى شخص فتقدم غيره فاصابه فالرمى بنفسه لم ينتقض والتوجه الى الأول قد انتقض بتخلل الثاني وتوجهه اليه فكذا هنا تحولت الصفقة الى الشفيع كأن العقد من الابتداء وقع معه ، (جزء ٥ ص ٢٤٦) وعلى ذلك فإن الشفعة ليست بيعا ثانيا من المشتري الى الشفيع بل البيع الأول باق كما هو غاية الامر « يحل الشفيع بالنسبة للبائع محل المشتري في كافة ما كان له وعليه من الحقوق » (مادة ١٣) فيسقط المشتري ويعتبر كأنه لم يكن ويحل محله الشفيع ويعتبر أنه هو الذي تعامل مع البائع مباشرة وإن البيع الذي صدر الى المشتري صدر اليه من الأول ولا يعتبر الشفيع أنه تاقى الملك عن المشتري بل عن البائع وينتج من ذلك

١١٣ - أولا أن الشفيع يعتبر مالكا للعين المشفوعة من يوم البيع نفسه لا من يوم القضاء له بالشفعة أي أن الرضا أو القضاء بالشفعة ليسا منبثين للمالك للشفيع بل معانين له فقط (الاستئناف الأهلي ١٥ مارس سنة ١٨٩٤ المحاكم س ٥ عدد ١٧١ ص ١٠٨ وطنطا ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠١ المجموعة الرسمية س ٣ ص ٨)

١١٤ - ثانيا أن جميع التصرفات والحقوق العينية التي منحها المشتري للغير على العين المشفوعة يجب أن تسقط وتعتبر كأنها لم تكن لصدورها من غير المالك ولذلك نصت المادة (١٢) على أن « كل رهن من المشتري وكل حق اختصاص حصل عليه دائنوه وكل بيع وكل حق عيني يسلمه المشتري أو اكتسبه الغير ضده بعد التاريخ الذي سجل فيه طلب الشفعة

طبقاً للمادة الرابعة عشر الآتية لا تسرى على الشفيع ويبقى مع ذلك لأصحاب الديون الممتازة وللدائنين المرتهنين ما كان لهم من حقوق الأولوية فيما آل للمشفوع منه من ثمن ذلك العقار » (أنظر فقرة ٩٩ و ١٤٤) وهذه الفقرة الأخيرة من المادة لا تنطبق الا على حالة ما اذا كان المشتري قد دفع الثمن الى البائع حتى وجب على الشفيع أن يرده اليه وأما اذا لم يكن قد دفعه فان الشفيع يكون ملزماً بدفع الثمن للبائع نفسه لا للمشتري كما سيأتى في الفقرة الآتية وبذا لا يؤول للمشتري المشفوع منه شيء من ثمن العين المشفوعة يكون لأصحاب الديون الممتازة حق الأولوية عليه

١١٥ - ثالثاً أن الشفيع يصبح مدنياً أصلياً للبائع بدل المشتري فيخلى هذا الأخير من جميع واجباته نحو البائع ويلتزم بها الشفيع فالشفعة تحدث استبدال الدين باستبدال المدين ويصبح الشفيع ملزماً أمام البائع بدفع الثمن اذا لم يكن المشتري قد دفعه كما يؤخذ ذلك من المادة (١٣) التي نصها « يحل الشفيع بالنسبة للبائع محل المشفوع منه في كافة ما كان له وعليه من الحقوق » ولا شك أن المشتري كان عليه دفع الثمن للبائع وأيضاً من الفقرة الثانية من المادة المذكورة التي نصت « على أن المشتري اذا استحصل على تأجيل الثمن لا ينتفع الشفيع من هذا الاجل الا برضاء البائع » (مادة ١٣) ولا مني لوجوب هذا الرضا الا اذا كان الثمن يجب دفعه للبائع

١١٦ - رابعاً أن الشفيع ينتفع بجميع الشروط الواردة بالعقد كما وانه يلتزم بكل ما جاء فيه لأنه يعتبر أنه هو الذي عقده فاذا اشترط البائع عدم الضمان في حالة الاستحقاق سري هذا الشرط على الشفيع وأذن اذا استحق

العقار من يده فلا رجوع له على البائع وكذلك فإن الشفيع يستفيد من جميع الشروط التي اشترطت لصالح المشتري « على أن المشتري إذا استحصل على تأجيل الثمن لا ينتفع الشفيع من هذا الاجل الا برضا البائع » (مادة ١٣) لأن الاجل هو شرط خاص بشخصية المشتري كما قدمنا اذ هو نوع من التبرع والبائع قد لم يقبل تأجيل الثمن الا لو ثوقه بصديق وعد المشتري بدفعه في الميعاد المحدد ولا يمكن اكراهه على وضع هذه الثقة في الشفيع

١١٧ - خامساً « اذا ظهر بعد الأخذ بالشفعة أن العقار المشفوع مستحق

للغير فليس للشفيع أن يرجع الا على البائع » (مادة ١٣) ولا رجوع له على المشتري

١١٨ - سادساً أن المشتري اذا كان قد دفع الثمن للبائع حتي استحق

استرداده من الشفيع وحصل تعرض للشفيع في وضع يده بدعوى حق سابق على البيع أو ناشئ من البائع أو ظهر سبب يخشي منه نزاع الملكية من المشتري فليس له أن يجبس الثمن عنده الى أن يزول التمرض أو السبب كما هو حق المشتري بموجب المادة (٣٣١) من القانون المدني لأن الشفيع لا يتلقى الملك عن المشتري بل عن البائع كما قد منا ولا ضمان على المشتري

أما اذا كان الثمن لم يدفع من المشتري للبائع حتي وجب على الشفيع دفعه للبائع وحصل له شيء من التمرض جاز له أن يجبس الثمن الى أن يزول التمرض لأن هذا حق المشتري والشفيع يحل بالنسبة للبائع محل المشتري في كافة ماله من الحقوق

١١٩ - سابعاً أن المشتري يجب عليه رد الريع الى الشفيع من اليوم

الذي أصبح فيه سيء النية أي من يوم الطلب

١٥ في هلاك المشفوعة وتمييزها

١٢٠ - « يحل الشفيع بالنسبة للبائع محل المشفوع منه في كافة ما كان له أو عليه من الحقوق ، (مادة ١٣) ومعلوم أن البائع لا يكون له دخل في مسؤولية الهلاك إلا قبل التسليم فإذا رفعت دعوى الشفعة وهلك المبيع قبل تسليمه ولو بدون تقصير البائع أو إهماله وجب فسخ عقد البيع ورد الثمن إن كان قد دفع (مادة ٢٩٨ مدني) أي إن الهلاك يكون على البائع ولا شيء على المشتري وكذلك الشفيع

١٢١ - ولكن متى طلبت الشفعة بعد استلام المشتري المبيع أو على الأقل بعد أن دعاه البائع لاستلام المبيع بورقة رسمية أو بما يقوم مقامها أو بمقتضى نص العقد فإن الهلاك يكون على المشتري (مادة ٢٩٧) ولكن ما تأثير ذلك على الشفيع ؟ إن المادة (١٣) من قانون الشفعة لم تعرض لتحديد علائق الشفيع بالمشتري وإنما فقط وضعت لتحديد علائقه بالبائع فلا شيء فيها فيفيد تحميل الشفيع الهلاك عن المشتري ولما يجب أن يتحملة ؟ مجرد كونه أظهر رغبته في الأخذ بالشفعة ؟ قد منا إن الشفيع لا يرتبط بهذا الطلب بل له العدول عنه وسحبه حتى القضاء (فقرة ٥) وإذا فلا يمكن للمشتري أن يمسك عليه شيء

١٢٢ - وأما إذا هلك العقار تحت يد المشتري بعد القضاء نهائيا بالشفعة فإن الهلاك يجب أن يكون أيضا على المشتري لأن التعهدات « تزول بالفسخ إذا صار الوفاء بعد وجودها غير ممكن » (مادة ١٧٧ مدني) فيبرأ المشتري من

تسليم العين وفي الوقت نفسه لا يمكنه أن يطالب الشفيع بالثمن لأنه « إذا
انفسخ التعهد بسبب عدم إمكان الوفاء تنفسخ أيضا كافة التعهدات المتعلقة به »
(مادة ١٧٩) بل يجوز للشفيع أن يطالبه بالتضمينات في حالة ما إذا كانت قيمة
العين قد زادت عن الثمن المدفوع لأنه إذا حدث عدم الإمكان بالوفاء بتقصير
المدين أو « بعد تكليفه بالوفاء بورقه رسمية الزم بالتضمينات » (مادة ١٧٨)
١٢٣ - إذا نقصت قيمة المبيع بعيب حدث فيه قبل استلامه بحيث
لو كان ذلك العيب موجودا قبل العقد لامتنع المشتري عن الشراء كان
المشتري مخيرا بين الفسخ وبين إبقاء المبيع بالثمن المتفق عليه (مادة ٩٨)
والشفيع يحل بالنسبة للبائع محل المشتري في كافة ماله وعليه من الحقوق
فينتقل هذا الخيار الى الشفيع ويكون له حق فسخ البيع أو أخذ العين
بالثمن المسمى

١٢٤ - ولكن إذا اختار المشتري الفسخ فهل تسقط الشفعة أم يكون
للشفيع الحق في أن يصر على شفعته ويقضى له بها ؟ يجب التمييز بين وقوع
اختيار المشتري الفسخ قبل طلب الشفعة أو بعده فإذا فسخ المشتري البيع
قبل الطلب وجب أن تسقط الشفعة لانعدام البيع قبل تقرير حق الشفيع وان
بعده فلا يكون للفسخ تأثير على حق الشفيع كما في حالة الاقالة (أنظر
فقرة ٢١)

١٢٥ - وإذا اختار المشتري إبقاء المبيع بالثمن المتفق عليه فهل يجوز
للشفيع بعد أن يقضى له ويقف على العيب أن يطلب الفسخ ؟ نعم أن المشتري
يقبوله ذلك ما عاد له حق الفسخ ولكن الشفيع يحل محل المشتري في جميع

ماله من الحقوق بموجب العقد نفسه وتنازل المشتري عن بعض حقوقه بعد ذلك لا يسرى على الشفيع فيكون لهذا الأخير إذا اختار بين الفسخ أو إبقاء العين بالثمن المتفق عليه فإذا اختار الفسخ بقيت العين للمشتري فإن هذا الأخير فيما بينه وبين البائع لا يمكنه التخلي عنها بعد أن قبل بقاءها و فرق بين هذه الحالة والحالة التي قبلها لأنه في حالة اختيار المشتري الفسخ قبل الطلب لا يكون للطلب تأثير عند وقوعه لصيرورة الوفاء بالتمتع به غير ممكن قبل وقوعه (أنظر مادة ١٠٦ وفقرة ٢١) ولكن إذا اختار المشتري بقاء العين قبل الطلب فإن الطلب ينتج كل نتائجه لوجود الشيء المتعهد به وبمحصوله يستقر ملك الشفيع بالشروط الواردة بالعقد بالاستناد إلى وقت العقد نفسه ويعتبر المشتري كأنه لم يكن فيكون إذا اختار قد استعمل ممن لم يملكه فلا يكون لهذا الاستعمال تأثير على الشفيع

١٢٦ - وأما العيب الحادث بعد الاستلام تحت يد المشتري فإن حكمة حكم الهلاك فلا يحمله إلا المشتري ويكون للشفيع الخيار بين ترك الشفعة أو أخذ العين بالثمن المسمى فإذا طلب الشفعة بعد أن علم بالعيب كان هذا رضا منه بهذا العيب وقبولا لأخذ العين بالثمن المسمى

١٢٧ - الشريعة الإسلامية تمنح الشفيع خيار العيب حتى وإن اشترط المشتري البراءة منه في العقد لأن المشتري ليس نائباً عنه (الزيلي جزء ٥ ص ٢٤٧) ولا يمكن قبول ذلك قانوناً لأن الشفيع بما أنه محل محل المشتري لا يجوز أن تكون له حقوق أكثر مما للمشتري بموجب العقد فإذا لم يكن للمشتري هذا الخيار فمن أين يأتي للشفيع؟ أليس من المقرر أن الشفيع

يجب أن يأخذ العقار بالشروط التي أخذه بها المشتري والاساءات حالة البائع مع الشفيع عما كانت عليه مع المشتري ويكون هذا تعديلا لنفس العقد الذي يجب أن يتحول كما هو للشفيع ؟

١٦ في سقوط حق الشفعة

١٢٨ - للشفيع أن يتنازل عن حقه في طلب الأخذ بالشفعة لأنها لم تشرع الا لصالحه وهذا التنازل قد يكون صريحا أو ضمنا وقد نصت المادة (١٩) على أنه « يسقط حق الشفعة في الاحوال الآتية أولا اذا حصل التنازل عنه ضراحة أو ضمنا ويستدل على التنازل الضمني بكل عمل أو عقد يؤخذ منه أن الشفيع عرف المشتري بصفة مالك للعقار نهائيا »

وهذه الاعمال لا تدخل تحت حصر بل ان تقديرها ، وكول طبعاً للقضاء فيقدرها في كل قضية حسب ظروفها (الاستئناف الاهلي ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٣ المحاكم س ٥ عدد ١٥٨ ص ٦) ومن ضمن الاعمال التي اعتبرها القضاء تنازلا استئجار الشفيع العين المشفوعة من المشتري وتنازله عن حق الشفعة لغيره ولو انه غير جائز الا انه يعد اسقاطا للشفعة (الاستئناف ٢ مايو سنة ١٩٠١ المجموعة الرسمية س ٣ ص ٤٤)

١٢٩ - ويجب أن يكون التنازل قطعيا لا معلقا على شرط كما يؤخذ من لفظة « نهائيا » في المادة المذكورة أما اذا كان التنازل معلقا على شرط فانه لا يتم الا بتحقيق هذا الشرط

١٣٠ - « ويجوز اثبات التنازل الضمني عن حق الشفعة والعلم بالبيع

بكافة طرق الاثبات المقررة في القانون بما فيها الاثبات بالبينّة » (مادة ٢٠)
وطبعاً يكون ذلك باثبات الأعمال التي يؤخذ منها هذا التنازل متى كانت هذه
الأعمال تقبل الاثبات بهذه الكيفية وأما ان لم تقبلها فيجب اتباع الطرق
القانونية في اثباتها كما اذا ادعى المشتري أن الشفيع استأجر منه العين المشفوعة
فلا يجوز له اثبات هذه الاجارة الا بالكتابة (مادة ٣٦٣ مدني)

ويلاحظ أن لفظة «أو عقد» المذكورة بالمادة (١٩) جاءت زائدة ولا
وجود لها في النص الفرنسي والقواعد العامة تنافي وجودها لأن نص
المادة (٢٠) على أن التنازل الضمني يجوز اثباته بالبينّة بعد ذكر المادة (١٩) على
انه يستدل على التنازل الضمني بكل عمل أو عقد يؤخذ منه أن الشفيع غرق
المشتري بصفة مالك للعقار نهائياً وهم أنه يجوز اثبات هذا العمل أو هذا
العقد بالبينّة توصلًا لاثبات التنازل مع أن الذي يجوز اثباته بالبينّة هو الأعمال
المحسوسة فقط التي يؤخذ منها تنازل الشفيع (استئناف ٢٩ مايو سنة ١٨٩٥
المحاكم س ٦ عدد ٢٣٦ وأول ابريل سنة ١٨٩٧ المحاكم س ٧ عدد ٣٢٣)
أما التنازل الصريح فلا يجوز اثباته بالبينّة الا إذا كانت قيمة الحق المتنازل عنه لا
تزيد عن ألف قرش (الاستئناف أول ابريل سنة ١٨٩٧ المحاكم س ٧ عدد ٣٢٣)
ولا يجوز لأحد الشفعاء أن يطلب الشفعة في جزء من العقار فقط بناء
على أنه لا يخصه مع بقية الشفعاء الا هذا الجزء فقط وإذا فعل ذلك سقطت
شفعته لأن طلب الجزء فيه تنازل ضمني عن الجزء الآخر فلا يمكن الشفيع
أن يمود ويحدد الطلب بالكل بما فيه الجزء الآخر بعد أن تنازل عنه وسقط
حقه فيه (أنظر فقرة ٦٩)

١٣١ - ولا يعتبر التنازل مهما كان صريحاً إذا كان معاقفاً على شرط غير مباح قانوناً كما إذا حصل نظير تعهد المشتري بامتناعه عن الدخول في مزاد أو ارتكاب جريمة ويكون هذا التنازل باطلاً مهما قام المشتري بتعده .
 فإذا كان الشرط المعلق عليه التنازل مباحاً قانوناً فإن الشفعة تبطل بتحقيقه وتطبيقاً لهذا المبدأ حكم بأن ترك حق الشفعة مقابل تعويض جائز في القانون المصري فالمشتري الذي يكون قد دفع إلى الشفيع مبلغاً من النقود لهذا الغرض لا يقبل منه فيما بعد طلب رده بناء على أنه دفع بغير سبب لأن حق الشفعة هو حق يجوز التنازل عنه بموضع أو بلا عوض كسائر الحقوق لأن التنازل مبني على العوض وهو سبب صحيح جائز قانوناً (محكمة قنا الجزئية ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ المجموعة الرسمية س ٣ ص ٧٣) الشريعة الإسلامية تقضي ببطلان الشفعة بالصالح عنها بموضع ويجب رد العوض (الزيلعي جزء ٥ ص ٢٥٧)

١٣٢ - وقد عرضت على المحاكم مسألة هل يصح التنازل عن الشفعة قبل البيع وصدرت فيها أحكام متناقضة فحكم بأن القواعد الشرعية والقانونية تقضي بعدم صحة التنازل عن الحقوق قبل وجودها واكتسابها وبناء عليه إذا تنازل الشفيع عن حق الشفعة قبل البيع فلا يصح التنازل وله أن يطلب الشفعة بعد البيع (الاستئناف الأهلي ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ المحاكم س ٤ عدد ١٧٤ ص ٤) أما في الشريعة فهذا لا شك فيه ولكن لا يوجد أي نص في القانون يقضي بعدم صحة التصرف في الأموال قبل امتلاكها نعم إن القانون قد استثنى بعض أحوال حظر فيها التصرف في الأموال قبل امتلاكها

كتصرف الوارث في شيء من التركة قبل موت المورث (مادة ٢٦٣) ورهن
العقار قبل امتلاكه (مادة ٥٦٣) ولكن هذا استثناء لا يجوز القياس عليه
ولا يوجد أي نص يقضي بعدم جواز التصرف في حق الشفعة قبل وجوده
ونظرت المحاكم في مسألة هل يعتبر رفض الشفع للشراء من البائع
مباشرة تنازلاً عن حقه في الشفعة فحكم بأن وجود طالب الشفعة في مجلس
البيع وعرض الأخذ عليه وامتناعه من الشراء ولو تحت شرط تأجيل الثمن
يعد إسقاطاً لحقه في الشفعة لأنه لا يجوز له أن يمنع البائع من التصرف في
حقوقه ولا المشتري من الانتفاع بثمرة أمواله حتى يتيسر له احضار الثمن
(الاستئناف الأهلي ١٢ نوفمبر سنة ١٨٩٢ المحاكم س ٤ عدد ١١٨ ص ٦) وبضد
ذلك حكم بأن عرض العقار المشفوع فيه على الشفع قبل البيع وعدم قبوله
مشتراً لا يعد تنازلاً منه عن حقه في الشفعة (الاستئناف الأهلي ٧ ديسمبر
سنة ١٩٠٥ الاستقلال س ٥ ص ٨٥) لأن رفض الشفع الشراء يمكن تفسيره
بغير تنازله عن الشفعة إذ يجوز أنه رفض الشراء مؤملاً أن العقار يباع بأقل
من القيمة التي عرضت عليه واذن يكون له حق أخذه بأقل من تلك القيمة
١٣٣ - ولا عبرة بالتنازل إذا بنى على خطأ أو تدليس وعليه إذا أخبر
الشفيع بمقدار الثمن فاستكثره فسلم في الشفعة ثم تحقق أن الثمن أقل مما أخبر
به فله حق الشفعة (مادة ١٤٤ مرشد الحيران) أو إذا علم باسم المشتري فسلم
في الشفعة ثم ظهر له أن المشتري هو غير من سمى فله حق الشفعة (مادة
١٤٥ مرشد الحيران) أو إذا باعه شراء نصف العقار المشفوع فسلم في الشفعة
ثم تحقق له شراء كل المبيع فله الشفعة (مادة ١٤٦ مرشد الحيران)

١٣٤ - ثانياً يسقط حق الشفعة « إذا لم يظهر الشفيع رغبته في الأخذ بالشفعة في ظرف خمسة عشر يوماً من وقت علمه بالبيع أو من وقت تكليفه رسمياً بإبداء رغبته سواء كان بناء على طلب البائع أو بناء على طلب المشتري ويتراد على هذه المدق عند الاقتضاء ميعاد المسافة » (مادة ١٩)

١٣٥ - ويجوز إثبات الوقائع التي تدل على علم الشفيع بالبيع بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة فيجوز إثبات أن المشتري سأل الشفيع عما إذا كان يرغب الأخذ بالشفعة أو أن الشفيع كان حاضراً وقت تحرير العقد أو استلام المبيع (الاستئناف الاهلي ٢٩ مايو سنة ١٨٩٥ المحاكم س ٢٣٦ د ٤٤٦) بل يجوز أيضاً إثبات العلم بقرائن الاحوال كوجود قرابة بين الشفيع والمشتري وانتقال التكليف باسم الأخير ومباشرة جميع الأعمال الخاصة بالمالك (الاستئناف ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤ المجموعة الرسمية س ٤ ص ٦٣)

١٣٦ - ولكن مجرد علم الشفيع بالبيع لا يؤخذ منه رضاه بذلك البيع الا اذا وجدت ظروف أخرى يستتبع منها التنازل الضمني عن الشفعة فلا فائدة في طلب اثبات تنازل الشفيع عن الشفعة بإثبات حضوره وقت البيع (الاستئناف الاهلي ١٧ مايو سنة ١٨٩٤ القضاء س ١ ص ٢٦٥ و ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٣ ص ١٢)

ولا شك أن إثبات حضور الشفيع في مجلس البيع يفيد كل الفائدة في تعيين مبدأ سريان مدة الخمسة عشر يوماً التي يجب على الشفيع اظهار رغبته بالأخذ بالشفعة وأعلان البائع والمشتري في ظرفها

١٣٧ - ولا جمل أن يسقط حق الشفيع لعدم المطالبة به في ظرف

الخمس عشرة يوماً من وقت علمه بالبيع لا يكفي أن يكون قد علم بمحصول بيع
بل يلزم أيضاً أن يكون قد عرف اسم المشتري وثمان المبيع وباقي شروط
العقد لأن المادة الرابعة عشر أوجبت على كل من يرغب الأخذ بالشفعة أن
يعلن البائع والمشتري على يد محضر طابيه مشتملاً على عرض الثمن وملاحقاته
ولا يتأتى له ذلك إلا إذا كان عالماً بشخص المشتري وبمقدار الثمن الذي
يجب عرضه وأيضاً لأن المادة (١٩) من الأمر المذكور قضت بسقوط
حق الشفيع إذا لم يبد رغبتة في الأخذ بالشفعة في مدة خمسة عشر يوماً من
وقت تكليفه رسمياً بإبداء رغبتة وأوجبت المادة (٢١) أن يشتمل هذا
التكليف على بيان العقار المبيع والثمن وباقي شروط البيع واسم المشتري
والا كان لاغياً ولا معنى للقول إلا عدم ترتيب أحكام عليه فإذا فرض عدم
اشتماله على بيان اسم المشتري أو الثمن ولم يبد الشفيع بعد ذلك رغبتة في
الأخذ بالشفعة فلا يسقط حقه (الاستئناف الأهلى ٣ مارس ١٩٠٣ المجموعة
الرسمية س ٤ ص ١٩٣)

وما يقال على العلم بواسطة التكليف الرسمي يقال على العلم بأي طريق آخر
١٣٨ - والسبب في وجوب العلم بكل ذلك هو أن الشفيع لأجل
أن يسقط حقه بمضى الخمسة عشر يوماً يلزمه أن يعلم بالبيع علماً يمكنه من
الحكم إن كان في صالحه الأخذ بالشفعة من علمه وبعد أن يقف على ذلك
ويستت هذه المدة يعتبر أنه رأى عدم الصالح لنفسه في الشفعة وتنازل
عنها ولا يمكنه الحكم بذلك إلا إذا علم بكل هذه المفردات
فيلزم أن يعلم بالمقدار المبيع لأنه قد يرغب في عقار دون عقار وبشروط

البيع لأنه يرغب بثن دون ثمن وباسم المشتري لأن الشفعة ما شرعت إلا لدفع الضرر الذي قد يلحق الشفيع من المشتري وصناعة ومحل سكن كل من البائع والمشتري لأنه مكان باعلاهما في ظرف خمسة عشر يوماً ولا يمكنه إعلانهما إلا إذا علم ذلك

١٣٩ - وقد تولدت صعوبة لوجود المادة (٤٦٢) من القانون المدني التي نصها «يجوز للشركاء في الملك قبل قسمته بينهم أن يستردوا لأنفسهم الحصة الشائعة التي باعها أحدهم لغيره ويقوموا بدفع ثمنها له والمصاريف الرسمية والمصاريف الضرورية أو النافعة» فانها بمقتضاها لا يسقط حق الشريك في الأخذ بالشفعة إذا لم يطلبه في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ العلم بالبيع بل يبقى حقه في ذلك الى وقت حصول القسمة ويرى اذا أن كلام من هذه المادة وقانون الشفعة الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ ينحول للشريك حق الشفعة في الحصة المشاعة التي يبيعها شريكه ولكن المادة (٤٦٢) تعطى له هذا الحق الى وقت القسمة بينما قانون الشفعة لا يجيز استعماله الا في ظرف خمسة عشر يوماً فقط من يوم العلم بالبيع وقد قضت محكمة الاستئناف الاهلية بأنه بوجود قانون الشفعة هذا صارت تلك المادة لا عمل لها وان لم ينص على ذلك صريحاً لأنه لا معنى لأن يضر بفي قانون الشفعة بمبدأ معين لسقوط الحق في الشفعة في سائر الاحوال بما فيها حالة الشريك المتقدمة وتكون المادة (٤٦٢) تعطى هذا الحق ولا يسقط الى ما شاء الله حتى القسمة (٧ يونيو سنة ١٩٠٤ المجموعة الرسمية س ٦ ص ٢٣ و ٣١ مارس سنة ١٩٠٦ مجلة ميزان الاعتدال س ٤ ص ١١) ١٤٠ - وقد أصدرت محكمة الاستئناف الاهلية حكماً قبل ذلك

أولاً فيه المادة (٤٦٢) من القانون المدني بأن واضع القانون أراد بتدوينها
جواز الشفعة في حالة خاصة وهي حالة ما اذا باع أحد الشركاء أو الورثة حصته
الشائعة في شركة أو تركة أو جزءاً من الحصة شائعاً مثل ربيعها أو خمسها أو
سندسها ومن المعلوم أنه يدخل في الحصة جميع بهتملات الشركة أو التركة
من عقار ومنقول وما عليها وما لها من الديون والحقوق ولم يرد واضع
القانون شمولها لما اذا باع حصته الشائعة في عين معينة تابعة للشركة أو للتركة
لأنه لو كان أراد بوضع هذه المادة مايشمل هذه الحالة لما كان لوضعها فائدة
فيما إذا كانت الحصة المبيعة في عقار لدخوله تحت نص المادة (٩٦) من القانون
المدني ولو كان مراده من هذه المادة المنقول لصرح بذلك وقد اتفق علماء
القانون الفرنسي على أن حكم المادة (٨٤١) مدني فرنساوي لا يسرى على حالة
ما اذا باع أحد الورثة حصته في عين معينة تابعة للتركة مع أنه لم يوجد في
قانونهم أحكام عمومية للشفعة كما هو موجود في القانون المصري فيكون من
باب أولى أن مادة (٤٦٢) لم توضع إلا للحالة الخصوصية المذكورة (٢ مايو
سنة ١٩٠١ المجموعة الرسمية س ٣ ص ٤٤)

ويرى من ذلك أن محكمة الاستئناف في هذا الحكم اعتبرت أن المادة
(٤٦٢) أتت لحالة خصوصية من أحوال الشفعة مد فيها الميعاد الواجب
استعمال الشفعة فيه إلى وقت القسمة بدل خمسة عشر يوماً من تاريخ العلم
بالبيع وقالت أن هذه الحالة هي حالة ما يكون البيع وارداً على حصة شائعة
في مجموع شامل غير محدد لا حالة ما يكون البيع وارداً على حصة شائعة في
شيء معين كما هو حكم المادة (٨٤١) من القانون الفرنسي المقابل للمادة (٦٢)

من القانون المصري

١٤١ - ويظهر أن تخصيص المادة (٤٦٢) بهذا المعنى هو ترجيح بلا مرجح لأن الشارع لم ينقل المادة (٨٤١) من القانون الفرنسي كما هي بل عدل فيها وحوذ في تركيبها مما يدل على أنه أراد تغيير حكمها كما هو ظاهر من نفس المادة (٤٦٢) والفرق الظاهر بين وضعها ووضع المادة (٨٤١) من القانون الفرنسي التي نصها « كل شخص حتى ولو كان قريباً للمتوفى لم يكن وارثاً له وباع إليه أحد الورثة حقه في الميراث يجوز اخراجه من القسمة بواسطة عموم الورثة أو أحدهم برد الثمن الذي اشترى به إليه »^(١) والغرض من هذه المادة الأخيرة هو منع الأجنبي من التداخل في أحوال العائلات والتنقيب على أسرارها وذلك قد يجر إلى الأضرار بسمعتها لأن الوارث إذا باع حقه في الميراث لأجنبي شمل حقه هذا كما قالت محكمة الاستئناف جميع مشتملات التركة من عقار ومنقول وما عليها وما لها من الديون والحقوق ويكون إذا للمشتري حق فحص جميع أوراق المتوفى توصلاً لحصر التركة بالضبط وتعيين الحصة التي اشتراها وهذا لا يرضاه باقي الورثة فإجاز لهم القانون منعه من ذلك بردهم إليه الثمن الذي دفعه وأجاز لهم ذلك إلى الوقت الذي يشرع فيه المشتري بطلب القسمة والتداخل في أسرار العائلة بهذه الكيفية ولذلك فإنه إذا باع أحد الورثة حصته في عين معينة فلا تثبت لباقي الورثة حق الشفعة فيها لأن ذلك لا

(١) Toute personne, même parente du défunt, qui n'est pas son successeur, et à laquelle un cohéritier aurait cédé son droit à la succession peut être écartée du partage, soit par tous les cohéritiers, soit par un seul, en lui remboursant le prix de la cession.

يستدعى تدخّل المشتري وطلبه فحص أوراق المتوفى فإلّا إذا في مشروعية هذه الشفعة ليست موجوده في هذه الحالة

ولو نقل شارعنا المادة (٨٤١) من القانون الفرنساوى كما هي لا يمكن القول بأن الشارع استثنى الشركة بسبب الارث عن باقى الشركات وجعل لها حكم خاص بها للأسباب المتقدمة ولكن المادة (٤٦٢) قد تناولت جميع أنواع الشركات ومنحت هذا الحق لكل شريك ولم تميز بين الحالة التى يكون فيها المبيع حصة شائعة فى عين معينة أو حصة شائعة فى مجموع شركة كما فى مادة (٨٤١) من القانون الفرنساوى حيث حصرت حق الاسترداد فى حالة ما يكون المبيع « هو حق الوارث فى الميراث » للأسباب المتقدمة فإذا كان شخصان شريكين فى منزل وباع أحدهما حصته لآخر فانهما لا شك يطلق عليهما انهما شركاء فى ذلك المنزل وباع أحدهما حصته الشائعة للغير وهذا هو ما نصت عليه المادة (٤٦٢) فموضوع هذه المادة اذا هو بعينه موضوع المادة (٦٩) من القانون المدنى وفقط تختلف عنها بأنها أباحت استعمال هذا الحق الى وقت القسمة والمادة (٧٥٠) قيده بمدة خمسة عشر يوما فقط من يوم العلم بالمبيع واذا فموضوع الخلاف بين المادتين هو مقدار المدة فقط الواجب استعمال الحق فيها هل هي الى وقت القسمة كنص المادة (٤٦٢) أو الى خمسة عشر يوما كنص المادة (٧٥) ؟ ولكن لا يوجد خلاف مطلقا فى موضوع الحق نفسه وشروطه وبعبارة أخرى فان الشارع بالمادة (٤٦٢) أعطي للشريك الحق فى أن يشفع فى الحصة المباعة من الشريك الآخر وأباح استعمال هذا الحق الى وقت القسمة ثم عاد وأعطاه هذا الحق نفسه

ثانياً بالمادة (٦٩) ولكنه قيد المدة الواجب استعماله فيها بخمسة عشر يوماً بمقتضى المادة (٧٥) فيما يختص بالمدة إذاً هل يتبع نص المادة (٤٦٢) أم المادة (٧٥) ؟ وقد كان هذا مشكلاً قبل صدور الأمر العالى الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ حيث لم يكن من السهل معرفة أى المادتين ناسخاً وأيهما منسوخاً وهما صادران من سلطة واحدة فى زمن واحد

وقد قالت محكمة مصر فى حكم من أحكامها أيدته محكمة الاستئناف ان نقل المادة (٤٦٢) من القوانين الاجنبية الى قانوننا قد جاء على سبيل الاطراد لا لغرض مخصوص كالمقرر فى قوانين من نقلت عنهم ولأنه يترتب على وجودها تناقض بينها وبين المادة (٧٢) من القانون المدنى ولا يسلم أن المادة (٤٦٢) جاءت استثناء للمادة (٧٢) لكونها ليست فى بابها ولا من متماتها (محكمة مصر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٢ وتأييد من محكمة الاستئناف فى ٢٦ يناير سنة ١٩٠٤. الاستقلال س ٣ ص ٢٨)

وكأنى بالشارع حينما نقل المادة (٤٦٢) قد لحظ الخلاف بين أصلها وبين المادة (٦٩) فوق بينهما ولم يراع الخلاف بينها وبين المادة (٧٢) فيما يختص بالمدة

لكن هذا الاشكال قد زال بصدر الأمر العالى المذكور حيث جاء بالمادة التاسعة عشر منه أنه يسقط حق الشفعة « اذا لم يظهر الشفيع رغبته فى الاخذ بالشفعة فى ظرف خمسة عشر يوماً من وقت علمه بالبيع » وبما ان هذا الأمر جاء بعد القانون المدنى فيكون لاغياً ضمناً كل ما جاء فيه مخالفاً لأحكامه وبما أن المادة (٤٦٢) تخالف أحكامه فيما يختص بالمدة فتكون قد ألغيت بالنسبة اليها

١٤٢ - ثالثاً يسقط الحق في الشفعة اذا لم ترفع الدعوى على البائع والمشتري امام المحكمة الكائن بدورها المقار في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان المنصوص عنه في المادة الرابعة عشر (مادة ١٥) (انظر فقرة ١٠٦) ويظهر من عبارة هذه المادة أنه اذا رفعت دعوى الشفعة بعد توفر شروطها امام محكمة غير مختصة وقضي بعدم الاختصاص فان الشفع لا يمكنه رفعها بعد ذلك امام المحكمة المختصة اذا كان ميعاد الثلاثين يوماً قد مضى من تاريخ الاعلان المنصوص عنه في المادة الرابعة عشر

١٤٣ - رابعاً يسقط حق الشفعة بنحوت الشفع قبل تملكه المقار المشفوع بالقضاء أو بالرضاء سواء كان موته قبل الطلب أو بعده ولا ينتقل حقه الى ورثته مادة (١٤٠ مرشد الحيران) وقد جرى فقه محكمة الاستئناف الاهلية على ان حق الشفعة ينتقل الى الورثة خصوصاً اذا كان المورث طالب الشفعة قبل وفاته فللورثة أن يحلوا محله ويستفيدوا من كل حقوقه بحجة ان القانون لم يذكر أى عبارة تجيز الرجوع الى الشريعة فيما سكت عنه في مسائل الشفعة فلا بد اذن من الرجوع الى ما قرر هو الرجوع اليه عند عدم وجود نص فيه وهو المبادئ العمومية المقررة في القانون ومبادئ العدل والانصاف ومبادئ القانون تقضى بحلول الورثة محل مورثهم واستنفادهم من كل حقوقه لان المادة (١٩٩) من قانون المرافعات قضت بأنه اذا مات أحد الخصوم أثناء الخصومة حلت ورثته محله ولم تستثن أحوالاً مخصوصة يمنع فيها الحل وتسلم صفة القيام عن المتوفي ولا يمكن تقييد هذا الاطلاق الا بنص صريح ولا نص في القانون بخصوص الورثة في حق الخصومة بالشفعة (الاستئناف

١٥ مارس سنة ١٨٩٤ المحاكم س ٥ عدد ١٧١ وأول إبريل سنة ١٨٩٧ المحاكم س ٨ عدد ٣٢٣ ومحكمة مصر في ١٩ إبريل سنة ١٩٠٢ المؤيد من الاستئناف في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٢ المحاكم س ١٣ عدد ٥١٣)

وقد أهتمت محكمة الاستئناف في جميع هذه الأحكام نص المادة (٥٤) من القانون المدني التي نصها يكون الحكم في الموارث على حسب المقرر في الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى والحكم في الميراث يستلزم الحكم في أركانه وهي وارث وموروث ومورث (أنظر شرح الأحوال الشخصية جزء ٣ ص ٤) وبمقتضى الشريعة الإسلامية الشفعة ليست بموروث فإذا كان المتوفى مسلماً وتوفي قبل القضاء له بالشفعة فإن شفيعته تسقط ولا ينتقل حقه للورثة لأن الشريعة الإسلامية على مذهب أبي حنيفة وهو المعمول به في مصر تقضى بذلك وإذا كان المتوفى غير مسلم وجب أيضاً النظر في شريعته وأتباع ما جاء فيها فإن لم يوجد فيها شيء وغالباً لا يوجد فيها خصوصاً في مسائل الشفعة وجب العمل بمقتضى قواعد العدل وهي تقضى بانتقال الحق إلى الورثة إذاً الأصل أن الوارث يحل محل المورث في جميع حقوقه ولا يعمل على غير ذلك إلا بنص صريح وقد راعت ذلك بعض المحاكم وحكمت بأن القانون قد أرجع الميراث إلى الشريعة وهي تقضى بعدم انتقال حق الشفعة من المتوفى إلى ورثته (أسيوط استئنافاً ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٩ المجموعة الرسمية س ١ ص ٣٠).

١٤٤ - «المين الجائر أخذها بالشفعة إذا باعها مشترها قبل تقديم طلب ما بالشفعة فيها وتسجيله كما هو مذكور بالمادة الرابعة عشر لا تقام دعوى

أخذها بالشفعة الاعلى المشتري الثانى بالشروط التى اشترى بها « (مادة ٩)
فتسقط الشفعة بالبيع الاول وانما تتجدد بالبيع الثانى بشروطه (انظر فقرة

٩٩ و ١١٤)

١٤٥ - ولكن لاجل سقوط حق الشفعة فى البيع الاول هل يكفى أن
يبيع المشتري العين الجائز أخذها بالشفعة قبل تسجيل طلب الشفعة أم يلزم
أيضا تسجيل هذا البيع قبل تسجيل الطلب ؟ قضت محكمة مصر الابتدائية
بأنه لا تقام دعوى الشفعة على المشتري الثانى الا اذا كان البيع الثانى مسجلا
فاذا لم يكن مسجلا جاز للشفيع أن يرفع دعواه على المشتري الاول (٢٨
نوفمبر سنة ١٩٠٣ قضية عثمان بك شريف ضد سليمان افندى فهى نمرة ٤٦٥
سنة ١٩٠٣ الاستقلال س ٥ ص ٥٧٨)

وأما اذا وهب المشتري العين قبل تسجيل انذار الشفعة فلا يكون
ذلك داعياً لسقوط الشفعة بل للشفيع نقض الهبة وأخذ العين بالشفعة
لأن الاشخاص الذين أراد الشارع حمايتهم بالتسجيل هم الذين يضر بهم
استعمال الشفعة حيث تؤخذ منهم العين أو يسقط ما لهم عليها من الحقوق
بعد أن دفعوا قيمتها فوجب على الشفيع أن يخطرهم بالخطر الذى يهددهم
اذا تعاملوا مع المشتري ودفعوا اليه شيئاً وأما الموهوب له فلا ضرر عليه اذا
لم تحقق له الهبة وكذلك اذا وقف العين المشفوعة كان للشفيع نقض الوقف
ولكن اذا باع الموهوب له العين أورهنها قبل تسجيل طلب الشفعة وجب
أن يسرى ذلك على الشفيع

١٤٦ - « خامساً يسقط الحق فى الشفعة فى سائر الاحوال بعد مضي

سنة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع وذلك بالنسبة لكافة الشفعاء ولو كان الشفيع غير أهل للتصرف أو غائبا « (مادة ٢٢) فكان الشارع يعتبر أن الشفيع لا عذر له في الاحتجاج بعدم العلم بالبيع بعد تسجيل العقد بسنة أشهر وكأنه يفرض عليه بذلك دوام مراقبة دفاتر التسجيل على الأقل في كل ستة أشهر مرة حتى يمكنه العلم بالبيع الذي يحصل في العقار الذي يكون له فيه حق الشفعة وهو إلزام لا يمكن تعليله بسبب معقول خصوصا في القطر المصري الذي لم ينظم الشارع فيه طريقة للتسجيل بكيفية تسهل على الشفعاء تلك المراقبة حيث لم يجعل له قلما إلا في بلدة واحدة ومن هنا يظهر مقدار إجحاف هذا النص بحقوق الذين يقطنون أطراف القطر

١٤٧ - والمراد بسقوط الحق في الشفعة بعد مضي ستة أشهر من

يوم تسجيل عقد البيع أنه يسقط إذا لم يعلن الشفيع البائع والمشتري في خلال هذه المدة طبقا للمادة (١٤) حتى إذا أعلنها في آخر يوم من هذه المدة برغبته في الأخذ بالشفعة كان له ثلاثون يوما لرفع الدعوى طبقا للمادة (١٥) وبمضي السنة أشهر المذكورة بعد التسجيل يعتبر الشفيع أنه علم بالبيع ولم يرغب الأخذ بالشفعة وبإبارة ادق يعتبر أنه علم بالبيع قبل انتهاء السنة أشهر بخمسة عشر يوما ويجب عليه إذا إظهار رغبته بعد هذا العلم في الخمسة عشر يوما الباقية كالمعتاد

١٤٨ - ولا يدخل في هذه المدة يوم التسجيل ولكن يدخل ضمنها

يوم الاعلان والا إذا كان الاعلان في أول الشهر السابع تكون السنة أشهر قد مضت ويكون الحق قد سقط وتحتسب المدة بالأشهر لا بالأيام والممول

عليه هي الاشهر العربية طبعاً فاذا حصل التسجيل في آخر ذى الحجة فان
المدة تبدى من أول محرم وتنتهى في آخر يوم من جماد الاولى ويكون هذا
هو آخر يوم للاعلان

١٤٩ - وقد نصت المادة (٢٢) على أن الشفيع يسقط حقه بمضى السنة
أشهر حتى ولو كان غير أهل للتصرف أو غائباً

ويظهر أنه اذا كان عدم الاهلية لا يوقف المدة مع هذا العلم الاعتبارى
فانه يكون كذلك من باب أولى مع العلم الحقيقى فاذا كان الشفيع صغيراً وعلم
وصيه بالبيع ولم يبد رغبته في الأخذ بالشفعة في ظرف خمسة عشر يوماً من
تاريخ علمه فان شفيعته تسقط ولا يكون له الحق في طلبها اذا بلغ وهذا هو
رأى أبى حنيفة وأبى يوسف وقد جاء بالمادة (١٢١) من مرشد الخيران
ان « لولى الصبي أو وصيه أن يأخذ له بالشفعة فان لم يطلبها وبلغ الصبي فلا
شفعة له بعد البلوغ »

١٥٠ - ولا يعقل أن يسرى نص هذه المادة الا اذا كان الصغير له
وصى فان لم يكن له وصى وجب أن يبقى على شفيعته حتى يبلغ (مادة ١٢١
مرشد الخيران) لان الصبي في حد ذاته لا تعتبر تصرفاته مطلقاً وليس مخاطباً
شرعاً وقانوناً الا في شخص وصيه. وقد قضت بذلك محكمة الاستئناف
الاهلية وجاء بحكمها انه بمقتضى الاصول الشرعية يقوم عوضاً عن الصغير في
طلب الشفعة من يقوم مقامه شرعاً وان لم يوجد فهو على شفيعته اذا أدرك
واذ وجد وترك الشفعة يسقط حق الصبي في طلبها متى بلغ رشده (٣٠ يناير
سنة ١٨٩٤ المحاكم س ٥ ص ٦٢)

١٥١ - سادساً يبطل حق الشفيع شرعاً ببيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة لأن سبب استحقاقه قد زال قبل تملكه ولا فرق بين أن يكون عالماً وقت بيع ما يشفع به بشراء المشفوعة أو لم يكن عالماً (الزيلعي جزء ٥ ص ٢٥٨) وجاء بالوجيز « ولو باع ملك نفسه مع العلم بالشفعة بطل حقه فان لم يعلم فقولان من حيث انه انقطع الضرر » (جزء ١ ص ٢٢٠)

١٥٢ - سابعاً تبطل الشفعة ببطلان البيع الذي ترتبت عليه فاذا اتضح ان البائع لم يكن هو المالك كان للمالك الحقيقي الحق في أخذ العين من الشفيع وهذا يرجع بالثمن على المشتري أو البائع على حسب الاحوال

١٥٣ - ثامناً اذا لم يوجد سبب من الأسباب المتقدمة لسقوط حق الشفيع فيبقى حقه خمسة عشر سنة من تاريخ البيع وهي المدة المقررة لسقوط الحقوق على وجه العموم



١ - في الشفعة في الحقوق المتنازع فيها

Du Retrait Litigieux

١٥٤ - « اذا باع شخص مجرد دعوى دين أو بمجرد حق فلا يكون مسؤولاً عن وجود الدين ولا عن وجود ذلك الحق » (مادة ٣٥٣)
« اذا بيع مجرد دعوى دين أو بحق على الوجه المبين في المادة السابقة أو كان أصل الدين متنازعاً فيه جاز للمدين أن يتخلص من الدين المبيع بدفعه للمشتري الثمن الحقيقي الذي اشترى به وفوائده والمصاريف المنصرفة »
(مادة ٣٥٤)

فيما زيد يدعي أنه يدين بكذا بمبلغ ألف قرش وهذا يشكر الدين فلا يمكن إذاً لزيد الحصول على دينه الا رفع دعوى قضائية والحصول على حكم فيها وهذا غير محقق اذ قد يحكم برفض دعواه أو على الأقل تستغرق الدعوى زمناً طويلاً وليس عنده ما يكفيه حين انتهائها فيفضل في هذه الحالة بيع حقه هذا ولو بنصف قيمته نقداً لشخص آخر أكثر منه صبراً وأقوى عزماً عن دخوله في دعوى غير محققة النتيجة فيحل المشتري محله ويكون له الحق في المطالبة بالدين بذله فالقانون هنا يحيز للمدين أن يرد للمشتري ما دفعه ويتخلص بذلك من الدين المذكور وينتهي كل أشكال بخصوصه

١٥٥ - فيرى إذاً أن أول نتيجة لذلك هي فض المنازعات وتقليل

المشاكل بين الناس

ويعملون هذا النوع من الشفعة أيضا بأنها ترد طمع الذين يتهمزون فرصة احتياج شخص وجعود مدينه لشراء حقه بثمان بخس لانهم متي علموا أن فائدة سعيهم هذا لا تكون لهم بل للمدين نفسه فانهم لا يقدمون على عملهم هذا وهذان هما السببان في مشروعية هذه الشفعة

وقد لاحظ بودرى أن هذا السبب الاخير قد يكون ضد مصلحة صاحب الحق نفسه الذي اراد الشارع حمايته اذا كان في حالة اضطرار وليس لديه الوسائل المالية للمطالبة بحقه هذا وقال بان العلة الحقيقية هي نهو القضايا بدون أن يخسر المشتري شيئاً وتقابل عدد القضايا هو من المصلحة العامة وهذا النوع من الشفعة يساعد على ذلك (بودرى وسنديات في البيع ن ٩١٤)

١٥٦ - ويرى لأول وهلة أن هذه الشفعة ماهي الا نوع من الصلح في الحقوق المتنازع فيها فان المدين يدفع الثمن للمشتري لا بقصد اكتساب الحق حيث كان حقيقة للبائع ولا بنية اداء الدين حيث يمترف بوجوده ولكن مع اصراره على ان البائع لا حق له فيما باع وان المشتري لم يكتسب شيئاً أكثر مما كان للبائع فهو لا يريد مع ذلك متابعة النزاع الى النهاية ويفضل أن يضحى جزءاً من ماله انهو ذلك النزاع اما لأنه يرى ان الادلة ليست كافية لديه لضحض دعوى المشتري أو لأنه يريد اتقاء ماعساه أن يقع من خطأ القضاء أو لأنه يريد نهو النزاع من حيث هو ولو أنه واثق من النتيجة منعا للتطويل فهو يريد على كل حال تثبيت حقه الذي يمتقداً بحقيقته اليه دون غيره ويبقى حقه في المستقبل كما كان في الماضي

١٥٧ - ومن ذلك يظهر الفرق الجسيم بين هذا النوع من الشفعة

والشفعة الاعتيادية فان الاولى طريق لرد دعوى الغير والتخلص من حق يدعيه والثانية طريق لاكتساب ملكية لم تكن للشفيع من قبل

١٥٨ - ومع ذلك فانه يوجد بينهما هذا الوجه من الشبه وهو ان في كليهما يجد المشتري نفسه مهددا بحرمانه من صفقته لفائدة شخص آخر وهذا ما حدا بنا لاستعارة اسم الثانية للاولى وتسميتها بالشفعة في الحقوق المتنازع فيها لعدم وجود ما هو النسب منه مع الاعتراف بالفرق بين الاثنين من عدة وجوه أخرى كما سيظهر من سياق ما يأتي

٢ - ما هي الحقوق التي يمكن أن تكون موضوعا لهذه الشفعة

١٥٩ - نصت المادة (٣٥٣) على انه « اذا باع شخص مجرد دعوى بدين أو بمجرد حق فلا يكون مسؤولا عن وجود الدين ولا عن وجود ذلك الحق » ثم نصت المادة (٣٥٤) على انه « اذا بيع مجرد دعوى بدين أو بحق على الوجه المبين في المادة السابقة أو كان أصل الدين متنازعا فيه جاز للمدين أن يتخلص من الدين المبيع بدفعه للمشتري الثمن الحقيقي الذي اشترى به وفوائده والمصاريف المنصرفة ». فيلزم اذاً أن يكون موضوع البيع مجرد دعوى « بدين » أو مجرد دعوى « بمجرد حق » ويظهر من ذلك أن الدعوى بدين هي خلاف الدعوى بمجرد حق واذا علمنا أن الدين قانونا يطلق على كل ما يلزم به الشخص من الحقوق الشخصية فلا بد وأن يكون اذا المقصود من لفظة « حق » المذكورة في المادة هو المقابل للحق الشخصي أي الحق العيني

ويظهر هذا التأويل جليا من نص المادة (٣٥٣) في النشرة الفرنسية كما يأتي « اذا باع شخص ادعاءه فقط بدين » أو بحق غير مادي « فلا يكون

مسئولا حتى عن وجود هذا الدين أو هذا الحق^(١)، ثم جاءت المادة (٢٥٤) بعدها كما يأتي « إذا حصل البيع كما في المادة السابقة أو اذ نشأت دعوى قضائية على أصل الدين فللمدين أن يتخلص من الحق المتنازل عنه برده للمحال اليه الثمن الحقيقي للخوالة وفوائده والمصاريف المنصرفة »^(٢) ومن ذلك يظهر أن كل الحقوق الشخصية والحقوق العينية غير المادية أي غير حق الملكية تصلح لأن تكون موضوعا لهذه الشفعة حقيقة ان كل الحقوق هي غير مادية وان الماديات انما هي فقط موضوع تلك الحقوق ولكن لما كان حق الملكية هو في الحقيقة مجموع جميع الحقوق العينية المترتبة على الاشياء فقد بالغوا فيه ومنجوه بالشئ نفسه وصاروا يعتبرون عن هذا الحق بموضوعه بطريق الاستمارة اشارة الى أن جميع الحقوق التي على هذا الشئ هي في يد المالك وبذلك صاروا يعتبرون حق الملكية حقا ماديا وبتية الحقوق غير مادية فالغرض اذا من لفظ حق غير مادي أي غير حق الملكية وقد اكتفى واضع النسخة العربية للتعبير عن الحق غير المادي بكلمة « مجرد حق » وهي في حد ذاتها كلمة مبهمه لولا وجود النص الفرنسي لما فهم حقيقة المقصود منها

353 — Quand le vendeur cède seulement ses prétentions à une créance ou à un droit incorporel, il n'est pas même responsable de l'existence de cette créance, ou de ce droit

354 — Lorsque la vente est faite dans les termes de l'article précédent ou lorsqu'il y a procès né sur le fond de la créance, le débiteur cédé peut éteindre le droit cédé en remboursant au cessionnaire le prix réel de la cession, les intérêts et les frais faits.

١٦٠ - وقيد اجمع الشراخ على أن جميع الحقوق عينية كانت أو شخصية تجرى فيها هذه الشفعة وذلك لاطلاق النص في القانون الفرنسي وإما في القانون المصري فإن النص قاصر على الحقوق غير المادية وإذا كان الغرض من وضع المادة (٣٥٤) هو فسخ المشا كل ونهوا القضايا من جهة ورد طمع من يتهز فرصة احتياج شخص ومماطلة مديته لشراء حقه بثمان بخس فلا يفهم إذا بمعنى حصرها في بعض الحقوق دون البعض الآخر سيما إذا لم يكن هناك اختلاف في طبيعة تلك الحقوق يستدعي الاختلاف بينها في الحكم

٣ - ما هي التصرفات التي تنشأ عنها هذه الشفعة

١٦١ - نص القانون صراحة بجواز استعمال هذا الحق في حالة ما إذا «باع» شخص مجرد دعوى دين أو بمجرد حق (مادة ٣٥٣ و ٣٥٤) ١٦٢ - وقد ذهب أغلب الشراخ الى جواز هذه الشفعة أيضا في حالة ما إذا حصل التنازل عن الدين أو الحق بطريق البذل لأن القانون نص صراحة بالمادة (٣٦٠) على أنه «يقع في المعاوضة القواعد المختصة بمشارطة البيع عدا ما جاء مخالفا لها في باب المعاوضة» (بلايول جزء ٣ من ١٦٥٢)

واعترض على هذا المبدأ بأن الشفعة لا تجوز الا بشرط أن يعيد الشفع المشتري الى الحالة التي كان عليها قبل الشراء وهذا ممكن في البيع لأنه برده الثمن يكون قد أعطى المشتري ما دفعه تماما ولكن كيف يمكن ذلك في حالة المعاوضة على شيء معين وكيف يمكن أن يرد إلى المشتري هذا الشيء وقد

صار ملكاً قطعيًا للبائع ؟ وهل إذا رد إليه ثمنه بدله يمكن القول بأنه أعاده إلى حالته الأولى تماماً ؟ إلا يكون مني ذلك أن المشتري أخذ منه ما اشتراه بغير أن يرد إليه ما أعطاه ؟ وزيادة على ذلك فإن القانون صريح بأن الشفيع يجب أن يرد إلى المشتري « الثمن الحقيقي الذي اشترى به وفوائده » وهذا دليل على أن الثمن يجب أن يكون من النقود (بودرى وسنيات ن ٩٣٣ ولوران جزأ ٢٤ ن ٥٨٢ وجويوارد جزء ٢ ن ٨٨٨)

ومما يساعد على قبول هذا الرأي في القانون المصري هو عدم جواز الشفعة الاعتيادية في المقايضة بنص القانون مع التشابه التام بين الحقين ثم أن نصوص الشفعة في الحقوق المتنازع فيها موجودة من وقت أن كانت الشفعة الأولى جائزة في المقايضة بمقتضى المادة (٧٠) من القانون المدني وكان التشابه بين الحقين مع وجوب التوافق بين مبادئ القانون في جميع أجزائه يقضيان بإجازة الشفعة في الحقوق المتنازع فيها في حالة المقايضة أيضاً تبعاً للشفعة الاعتيادية ولكن ليس تعديل نصوص الشفعة الاعتيادية وتحريمها في المقايضة مع وجود هذا التشابه ووجوب هذا التوافق هو تعديل ضمنى لنصوص الشفعة في الحقوق المتنازع فيها أيضاً ؟ إنا نرى وجوب اتحاد الحقين في جميع أحكامهما إلا فيما يستلزمه الاختلاف بين طبيعتهما والغرض من كل منهما

١٦٣ — ومن البديهي أنه إذا حصل التنازل عن الحق المتنازع فيه بلا مقابل فلا يكون هناك محل للشفعة لأنه من شروط الشفعة دفع الثمن الحقيقي وفوائده والجهة ليس لها ثمن (أنظر فقرة ٩) وأيضاً لأن من ضمن

أسباب هذه الشفعة رذ سمي من ينهز فرصة احتياج شخص آخر ومما طلة مدينه له لشراء حقه ثمن بخس فكان البائع يكون هنا في نوع من الاضطراب للبيع باقل من الثمن الحقيقي وهذا لا يتصور في الهبة فكان العلة التي شرعت من أجلها هذه الشفعة ليست متوفرة أيضاً في الهبة

١٦٤ - ولكن يجب أن يكون التنازل حقيقة بلا مقابل فإذا ثبت أنه بيع في قالب هبة فإن المادة (٣٥٥) تجرى أحكامها وتجاوز الشفعة فانه يجب الاتفاقات في العقود للمقاصد والممانى لا للاتفاظ والمباني (دالوز ربرتوارن ٢٠١٩) ويجوز إثبات صورة المقدم بهذه الكيفية بجميع طرق الاثبات بما فيها البينة والقرائن لأن هذا غش والمدين ليس في إمكانه إثباته بالكتابة

١٦٥ - ما الحكم إذا كان التصرف دأرا بين البيع والهبة بأن كان الثمن أقل من القيمة الحقيقية قصدا ومراعاة لحالة المشتري ؟ قالوا إنه يجب البحث عن الصفة الغالبة في العقد على حسب قصد العاقدين هل هي البيع أم الهبة ؟ ففي الحالة الاولى تجاوز الشفعة وفي الثانية لا تجاوز (بودري وسنيات في البيع ن ٩٣٢ ولوران جزء ٢٤ ن ٥٨٣ وجويوارد جزء ٢ ن ٨٨٩ ودالوز ربرتوار في البيع ن ٢٠٢٠) يرى ترانجيج أن التصرف لا يخرج من تحت أحكام الشفعة الا إذا كان هبة محضة والا فتكون قلة الثمن التي هي العلة في مشروعية هذه الشفعة لتخوف الشارع من انهاز المشتري فرصة اضطراب البائع ومما طلة مدينه للحصول منه على بيع الحق ثمن بخس سببا في بطلان هذه الشفعة وتعزيز جانب المشتري (جزء ٢ ن ١٠٠٩)

ونرى وجوب جواز الشفعة في هذه الحالة لكن لأسباب غير هذه
 الأسباب لأن تعليل تبرع لا يصندق إلا متى ثبت أن البائع كان في حالة
 اضطرار وقت البيع وأما متى ثبتت نية التبرع بالفرق فلا يكون هناك أي شبهة
 في جانب المشتري لأن نية التبرع لا توجد إلا إذا كان صاحبها متمتع بكمال
 حريته وإنما السبب الحقيقي على ما نرى هو ما ذكرناه عند الكلام على هذه
 الحالة في الشفعة الاعتيادية وهو أننا لو تأملنا لوجدنا أن الهبة في هذه الحالة
 ليست واردة على المبيع نفسه بل على جزء من الثمن فإن البائع لم يقصد أن
 يعطي المشتري جزءاً من المبيع بثمنه الحقيقي والجزء الآخر بلا مقابل بل باع
 إليه الكل وغاية ما في الأمر تنازل له عن جزء من الثمن فكان البيع حصل
 أولاً بمعناه الأكمل ثم حصل الخط بعد ذلك من الثمن فتثبتت الشفعة بموجب
 هذا البيع ولا يجوز أن يسري هذا الخط على الشفيع وعلى ذلك تثبت الشفعة
 بالثمن الحقيقي لا المتفق عليه والا لو كان قصده التنازل عن جزء في نظير
 الثمن المدفوع أو عن الباقي بلا مقابل لوجب جواز الشفعة في الجزء المبيع
 وعدم جوازها في الجزء الموهوب كما قرر ذلك دوفرجيه (جزء ٢ ن ٣٨٨)
 لأن في هذه الحالة يوجد في الحقيقة عقدان عقد هبة وعقد بيع ولو أنهما
 مكتوبان في صك واحد فيتبع في كل منهما الأحكام المتعلقة به (بودري
 وسنيات ن ٩٣٢)

١٦٦ — وقد ذهب بعض الشراح إلى جواز الشفعة في الحالة الآتية

وهي أن كل من زيد وخالد يدعي بحق الانتفاع بمقار بكر فيتنازل زيد عن
 دعواه لخالد نظير مبالغ من النقود فيجوز لبكر أن يتخلص من هذا الحق

برده لخالد ما دفعه لزيد لأن هذا تنازل عن حق متنازع فيه (بودري و-نيات ن ٩٣٤ وجويوارد جزء ٢ ن ٨٩٠ وهيكل جزء ٢ ن ٦٠٤) ويظهر لي أن هذا خطأ لأن هذا في الحقيقة ليس تنازلاً عن حق متنازع فيه بل صلحاً اذ لو اعتبرناه تنازلاً لاستلزم ذلك الاعتراف من جهة خالد بصحة دعوى زيد وإذا لا يكون هو نفسه مدعياً أيضاً وهو خلاف الفرض

١٦٧ - وقد دار البحث على جواز الشفعة في حالة ما إذا اتفق شخص مع آخر على أن يرفع له دعوى على من ينازعه في حقه الذي يدعيه ويتكفل بمصاريف هذه الدعوى ويكون له جزء من الحق المتنازع فيه بعد كسب الدعوى *Pacte de quota litis* فأجازها جويوارد (جزء ٢ ن ٨٩٢) وأوجب على الشفيع أن يرد إلى من أخذ على عهده هذا العمل مقدار المصاريف التي يتصور صرفها على الدعوى ولو بوجه التقريب ويظهر أنه انفرد من بين الشراح بهذا الرأي ولم يوافق عليه غيره لأن الذي يجب رده هو الثمن الحقيقي لا الثمن التقريبي وهذا لا يمكن معرفته إلا بعد انتهاء الدعوى فيلزم إذا الاستمرار في الدعوى مع أن الغرض من الشفعة هو نهوها وأيضاً فإن الذي تعهد به المشتري ليس دفع المصاريف فقط بل تعهد فوق ذلك بعمل آخر وهو رفع الدعوى وإثبات الحق فإذا استعمل الشفيع حقه في إنشاء الدعوى ضاع على المشفوع منه تعبه الذي تكبده فوق المصاريف وأخيراً فإن استعمال الشفعة هنا يغير حالة البائع لأنه تنازل عن جزء من الحق لا نظير المصاريف فقط بل أيضاً نظير سلامة الجزء الآخر فإذا استعمل الشفيع الشفعة ضاع من البائع هذا الجزء بلا مقابل لأن المشتري ترد إليه مصاريفه

التي دفعها ويأخذ الشفيع هذا الجزء بالشفعة ولا يكون أحدهما ملزماً بأن يدفع للبائع شيئاً ويبقى الجزء الآخر متنازعا فيه كما كان وقال بودرى ان مثل هذا الاتفاق يحصل عادة بشكل وكالة بأجرة فان المتعهد بهذا العمل يأخذ على عهده مباشرة الدعوي ويأخذ نظير أجرته جزءاً مما يؤول لصاحب الحق وهذا لا يدخل تحت أحكام المادة (٣٥٤) (بودرى و - نيات ن ٩٣٥ ودوفز جيبية جزء ٢ ن ٣٨٩)

١٦٨ - هل تثبت الشفعة في الحقوق المتنازع فيها اذا بيعت بيعاً قهرياً؟ قد ذهب البعض الى عدم جواز الشفعة في هذه الحالة لأن تخوف الشارع من غبن البائع لا يتحقق في هذه الحالة متى كان البيع قهرياً بالميزاد العلني ولو جازت الشفعة لوقع البائع في الغبن الذي أردنا حمايته منه لأن جوازها مما ينفر الراغبين في الشراء من الأقدام على المزايدة ومتى قل المزادون هبط الثمن ولكن هذا الرأي قد عدل عنه نهائياً وتقرر بأن الشفعة جائزة ولو كان البيع قهرياً لأن المادة (٣٥٤) لم تميز بين البيع الاختياري والبيع القهري ويكون البيع قهرياً لا يغير طبيعة الحق من أنه متنازع فيه والعللة في الشفعة هي منع هذا النزاع (دالوز تبكلمة في البيع ن ٨٨٠ وبودرى وسنيات ن ٩١٦ وجويوارد جزء ٢ ن ٨٩١ وهيك جزء ٢ ن ٦٠٧)

وقد سبق ان الشفعة الاعتيادية لا تجوز في البيع القهري ولا يمكن سريان ذلك هنا بطريق القياس لأن الشفعة في الحقوق المتنازع فيها وضعت لغاية خلاف التي وضعت لها الاولى وهي نهو المنازعات فيجب أن توجد كلما دعاها هذا الغرض

﴿ ٤ ﴾ - من له الحق في استعمال هذه الشفعة

١٦٩ - انقسم الشراح في هذه النقطة فقرر بعضهم أنه متى وجد حق متنازع فيه بين اثنين وباعه أحدهما إلى ثالث جازت الشفعة للثاني ولا فرق بين أن يكون البيع من أحدهما أو من الآخر لأن في كلتي الحالتين يوجد نزاع يجب إيقافه بهذه الشفعة وفي كلتي الحالتين يوجد شراء لحق متنازع فيه مكروه في نظر القانون (جويوارد جزء ٢ ن ٨٩٣)

وجرى البعض الآخر على أن الشفعة لا تثبت إلا للشخص المطلوب منه الحق إذا باعه من يطالبه به فإذا كان الحق موضوع النزاع هو حق عيني على عقار فلا تثبت الشفعة إلا لصاحب هذا العقار إذا كان البائع هو من يدعي هذا الحق أما إذا كان البائع هو نفس صاحب العقار فليس للآخر أن يشنع فيه وإذا كان موضوع النزاع هو دين فلا تثبت الشفعة إلا للمدين إذا تنازل عنه الدائن لشخص آخر وهذا ظاهر من نفس المادة (٣٥٤) حيث نصت على أنه « إذا بيع مجرد دعوى دين أو بحق على الوجه المبين في المادة السابقة أو كان أصل الدين متنازعا فيه جاز « للمدين » أن « يتخلص » من الدين المبيع بدفعه للمشتري الثمن الحقيقي الذي اشترى به وفوائده والمصاريف المنصرفة » ففي حالة ما يكون المبيع ديناً فإن النص صريح بجواز الشفعة « للمدين » فقط ولا يعقل جوازها للدائن لأن ذلك يستلزم أن يكون البيع من المدين نفسه وهذا لا يتصور وفي حالة ما يكون الحق المتنازع فيه هو حق عيني على عقار فإنه لا يمكن أن يكون المقصود من عبارة « جاز للمدين أن يتخلص من

الدين المبيع « الا صاحب العقار أي واضع اليد عليه لأنه هو المطلوب منه الحق وهو الذي يطلق عليه قانونا اسم مدين ومن جهة أخرى اذا كان البائع لهذا الحق هو صاحب العقار فلامعنى لأن يجوز لمن يدعى هذا الحق «أن يتخلص» منه أو يمدمه لأنه هو يريد تثبيته لنفسه لا أن يتخلص منه فيرى إذا أن عبارة المادة لا تسمح بمنح هذا الحق الا للمدين أو صاحب العقار (بودرى و سنيات ن ٩٣٨ وأوبرى ورو جزء ٤ بقرة ٣٥٩ ص ٤٥٥ وهيك جزء ٢ ن ٦١٧ - ١٩ و بلايول جزء ٣ ن ١٦٤٩ و ديجردان ن ٨٠) وبما أن هذه الشفعة كالشفعة الاعتيادية هي حق استثنائي لمخالفته لمبدأ احترام العقود فلا يمكن منح هذه الشفعة أيضاً لمن يدعى الحق إذا باعه صاحب العقار بطريق القياس لأن ماورد على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه

١٧٠ - وهذه الشفعة هي حق شخصي محض بمعنى أنها لا يجوز استعمالها الا من الشفيع نفسه وليس لدائيه أن يستعملوها بدلا عنه لانه لايجوز لهم أن يضحوا جزءاً من ماله لاقتداء حق هو يمتقد بثبوته ويعرف كيف يدافع عنه ويرد دعوى خصمه أمام القضاء

٥ - متى يكون الحق متنازعا فيه

١٧١ - نصت المادة (١٧٠٠) من القانون الفرنسي على أنه « يعتبر

الشيء متنازعا فيه متى كان هناك دعوى قضائية ومنازعة على موضوع الحق » وأجمع الشراح على أن النزاع لا بد وأن يكون قائماً امام القضاء حتى يتولد حق الشفعة ولكن هذه المادة لم تنقل الى القانون المصري الذي يؤخذ من نصوده أنه لا يشترط وجود دعوى قضائية بل مجرد الاختلاف على موضوع

الحق يكفي لا مكان استعمال الشفعة فقد نصت المادة (٣٥٤) على أنه « إذا بيع مجرد دعوى بدين أو بحق على الوجه المبين في المادة السابقة أو كان أصل الدين متنازعا فيه جاز للمدين ٠٠٠ » فالمقصود من لفظة « مجرد دعوى » أى مجرد ادعاء والمقصود من لفظة « متنازعا فيه » أى إذا كان هناك دعوى قضائية كما يظهر ذلك جليا من النص الفرنسي لهذه المادة حيث جاء هكذا « إذا حصل البيع كما في المادة السابقة (إذا تنازل البائع عن ادعائه فقط بدين أو بحق غير مادي فلا يكون مسؤولا حتى عن وجود هذا الدين أو هذا الحق) أو إذا نشأت دعوى قضائية على أصل الدين فللمدين ٠٠٠ » فكان الشارع يحيز استعمال الشفعة سواء كان هناك دعوى قضائية أو مجرد ادعاء غير قضائي .

١٧٢ - وفي جميع الأحوال متى رفع النزاع الى القضاء وفصل فيه نهائيا أصبح الحق ثابتا لمن حكم له به وانقطع كل نزاع بشأنه وصار مما لا تجوز فيه الشفعة ولكن لا يكفي أن يكون النزاع قد فصل فيه بحكم ابتدائي بل لابد من صيرورة الحكم نهائيا إما بفوات ميعاد الاستئناف من غير رفعه أو برفعه والفصل فيه من محكمة الاستئناف نهائيا لأن الغرض من هذه الشفعة هو فض المشاكل والمنازعات فإذا كانت هذه المنازعات قد انقضت بحكم نهائي أصبحت العملة في وجود هذه الشفعة معدومة .

وأما مجرد احتمال إعادة النظر في الدعوى بعد الحكم الاستئنافي فلا يجعل الحق متنازعا فيه لأن الطعن في الأحكام بطريق التماس إعادة النظر هو طعن غير اعتيادي ولا يتحقق في أغلب الأحيان سيما وأن المادة (٣٧٤) من قانون المرافعات تقضي بأن ميعاد التماس لا يتبدى إلا من يوم ظهور الغش أو

التزوير أو الأوراق التي كانت مخفية وهذا وقت غير معين فكأن الحق يبقى متنازعا فيه الى ما شاء الله لجرد جواز إعادة النظر فيه اذا ظهر وجهه من هذه الاوجه بخلاف ما اذا تقدم الالتباس فعلا فان النزاع يرجع كما كان ويكون الحق قابلا للشفعة بموجب المادة (٣٥٤) من القانون المدني (بودرى و سنيات ن ٩٢١ ودالوز تكمة في البيع ن ٩١٠ وجويوارد جزء ٢ ن ٨٨٦ وهيكل جزء ٢ ن ٦٤٣)

١٧٣ - ويجب أن يكون النزاع قائما على «أصل الدين» كما نصت المادة (٣٥٤) سواء من حيث وجوده أو من حيث مقدار اتساع دائرته أو من حيث انقضائه بسبب من الاسباب (دالوز تكمة في البيع ن ٩١٣ وبودرى و سنيات في البيع ن ٩٢٢)

ويكون النزاع جزئيا فقط متى كان واردا على مقدار اتساع دائرة الحق ولكنه يكفي لأن يجعل الحق متنازعا فيه وانما في هذه الحالة لا تثبت الشفعة اذا كان المبيع هو الجزء غير المتنازع فيه فقط (بودرى و سنيات ن ٩٢٢)



١٧٤ - وقد أجمع الشراح على أنه يجوز استعمال الشفعة حتى بعد الفصل نهائيا في النزاع القائم على الحق المبيع اذا كان البيع حصل قبل الفصل فيه وأُخفي الى ما بعد الفصل ففي هذه الحالة يوجد تدليس من جهة المشتري لا يجوز أن ينتفع منه (بودرى و سنيات ن ٩٣٠ ودو فرجيه جزء ٢ ن ٣٧٨ وجويوارد جزء ٢ ن ٨٩٩ وديجردان ن ٩٧)

وذهب البعض الى ثبوت الشفعة اذا لم يُعان الشفيع بالبيع الا بعينه

الفصل نهائياً في النزاع حتى ولو كان سبب ذلك مجرد إهمال من المشتري ولكن يجب أن يكون الشفيع لم يعلم بالبيع بأي طريقة كانت (دالوز تكملة ن ١٩١ وهيك جزء ٢ ن ٦٤٥ و ٦٤٦)

١٧٥ - وقد ذهب بعض الشراح أيضاً إلى أنه حتى مع وجود دعوى قضائية بشأن النزاع القائم على الحق المباع فإن الشفعة لا تجوز إذا ظهر أن الشفيع لم يطلبها إلا بعد أن ظهر بالأدلة القاطعة صحة دعوى المشتري وأيقن أن الحكم سيصدر ضده لأن غرضه في هذه الحالة ليس فض النزاع ونهوض القضية ولكن المروغ من الحق (دالوز ربرتوار ن ٢٠٤٢ نقلا عن بوتيه ن ٥٩٧ وتريلنج ن ٩٩٩ ودوفرجييه جزء ٢ ن ٣٧٧)

١٧٦ - وليس للمحاكم عند البحث في قبول الشفعة من عدمه أن تنظر فيما إذا كان النزاع مبنياً على أساس أولاً بل يكفي لثبوت الشفعة أن يوجد نزاع على موضوع الحق وقت البيع (بودري وسنيات ن ٢٢٩)

١٧٧ - ويلاحظ أن المادة (٣٥٤) التي تجيز هذه الشفعة لا تجد تطبيقاً في القانون الأهلي إذا كان المبيع هو دين لأن الحوالة لا تجوز في هذا القانون إلا برضا المدين وهذا الرضا يفيد الاعتراف بالدين فلا يكون إذا متنازعا فيه.  في الأحوال التي لا يجوز فيها استعمال الشفعة في الحقوق المتنازع فيها 

١٧٨ - الغرض من هذه الشفعة هو نهوض المنازعات وردمى من ينهض فرصة ضعف واحتياج شخص ومما طلة مدينه له للحصول على حقه بثمن بخس فإذا لم يوجد أحد هذين السببين أصبحت الشفعة عديمة الفائدة وصارت ضرب على حرية التصرف ونوع من نزع الملكية بلا مسوغ ولذلك قد

استثنى الشارع بعض أحوال لا تجرى فيها الشفعة لاستفاء العلة في مشروعيتها وهذه الأحوال منصوص عليها بالمادة (٣٥٥) من القانون المدني التي نصها « ولا تتبع هذه القاعدة في حالة ما اذا باع أحد الورثة نصيبه في التركة الى شريكه أو باع أحد الشركاء نصيبه في الدين الى شريكه أو أسقط المدين لدائنه شيئاً في مقابلة دينه أو اشترى مشتر حق امتياز عا فيه من الحصول دعوى » ١٧٩ - وهذه المادة لا تفيد الحصر بل ماورد فيها جاء على سبيل التمثيل فقط وبعبارة أخرى جاءت جامعة وليست بممانعة كما يظهر ذلك من العبارة الأخيرة منها فانها تشمل أحوالاً كثيرة غير معينة وهذا بخلاف المادة (١٧٠١) من القانون الفرنسي المقابلة لها فانها وردت على سبيل الحصر (أنظر بودرى وسنيات ن ٩٦٠) ولتشكم الآن على كل حالة من الأحوال المذكورة

١٨٠ - « اذا باع أحد الورثة نصيبه في التركة الى شريكه أو باع أحد الشركاء نصيبه في الدين الى شريكه » وهذان الخالتان هما في الحقيقة حالة واحدة تشملهما العبارة الثانية وهي اذا باع أحد الشركاء نصيبه في الدين الى شريكه فمثلاً اذا ادعى شخصان حق انتفاع مشتركاً بينهما على عقار مملوك لآخر وهذا ينازعهما في وجود هذا الحق فباع أحدهما حصته لشريكه فلا يجوز للمالك أن يمسك بالمادة (١٥٤) ويتخلص من هذه الحصة برده للمشتري الثمن الذي دفعه والمصاريف لأن تخليصه من هذه الحصة لا يقضى النزاع الذي يبقى مستمراً بالنسبة للحصة الأخرى نعم ان دائرة النزاع تقل عما كانت عليه أولاً وان كان النزاع نفسه يبقى دائماً كما كان أولاً ومن جهة أخرى فان

شراء أحد الشركاء حصة شريكه يكون غالباً للتخلص من الشركة أو لزيادة سهولة الانتفاع بتقليل عدد الشركاء وهذا ما يألفه القانون ويشجعه ففرض المشتري هنا حسن وليس فيه ما يكرهه الشارع ويحاربه بإجازة هذه الشفعة ١٨١ - ولكن هل تسرى هذه الفقرة من المادة على حالة ما إذا كان

لشخصين عقار يدعي عليه ثالث حق انتفاع فباع هذا الشخص حقه هذا لأحد الشريكين ؟ قد أجمع الشراح عدا ديرانتون على أن الاستثناء المتقدم لا يتناول هذه الحالة وأن هذا البيع تجوز فيه الشفعة للشريك الآخر لأنه لا يخلو الحال من أحد أمرين إما أن يكون شريكه قد اشترى هذا الحق لصالحهما معاً أو لنفسه خاصة ففي الحالة الأولى الشفعة ليست التحقيق وإتمام غرضه ولا يكون له إذا وجه شرعي في المعارضة وفي الحالة الثانية لا يوجد ما يحمل على التفريق بينه وبين أبيه مشترعياً لدى الحق متنازع فيه فيجب في هذه الحالة أيضاً ثبوت الشفعة ومن جهة أخرى فإن الاستثناء المتقدم صريح وقاصر على البيع الحاصل من أحد الورثة إلى شريكه أو من شريك إلى شريكه لا من أجنبي إلى أحد الشركاء (دالوز رپرتوار في البيع ن ٢٠٢٨) ويظهر لي أن هذه الحالة لا تجوز فيها الشفعة لأنها تدخل تحت الاستثناء الوارد بالمادة (٣٥٥) بل لأنها لا تنطبق عليها المادة (٢٥٤) لأن البيع الذي ثبت فيه الشفعة بهذه المادة هو الذي يصدر من المدعي بالحق لشخص أجنبي فتثبت الشفعة فيه للشخص المطالب منه هذا الحق وأما في حالتنا هذه فإن البائع هو أحد الطرفين والمشتري هو من الطرف الآخر لا أجنبي وهذا لا يمكن أن يقال له بيع بل صالح خصوصاً بالنسبة لحصة المشتري في هذا

الحق لأن اعتباراً ببيع استلزم تسليمه بأحقية البائع لما باع وهو خلاف الفرض ولا تجوز الشفعة لشريكه في هذه الحصة أولاً لأن الشفعة لا تثبت بالصلح وثانياً لأن هذه الحصة غير متنازع فيها بالنسبة لهذا الشريك وأما بالنسبة لحصة هذا الشريك فإنه يجب النظر إلى طبيعة العقد ونية المتعاقدين فإذا كان المشتري دفع الثمن بنية الصلح وفض النزاع عن نفسه وبالنيابة عن شريكه فإن العقد لا يكون بيعاً لأن المشتري لم يقصد أن يملك حصة شريكه بل قصد بالعكس تشيئها له فلامعنى للشفعة في هذه الحالة وإذا كان قصده الشراء والملك حقيقة لا اعتقاده بأحقية البائع لما باع فتثبت الشفعة لشريكه وإنما في حصته فقط لأن المشتري أجني بالنسبة إليه في هذه الحصة

١٨٢ - « إذا أسقط المدين لدائنه شيئاً في مقابلة دينه » مثلاً إذا ادعى زيد حق انتفاع على عقار في يد بكر وكان هو مديناً لخالد ووفاء لهذا الدين تنازل له عن حق الانتفاع الذي يدعيه فليس لبكر أن يدفع لخالد قيمة الدين ويتخلص من هذا الحق لأن هذا التنازل وإن كان حقيقة لا يفض النزاع الذي كان بين زيد وبكر والذي سيبقى مستمراً بين هذا الأخير وخالد الذي حل محل الأول إلا أن نية انتهاء فرصة النزاع للحصول على الحق بثمن بخس لا يمكن نسبتهما إلى خالد الذي لم يقبل هذا التنازل إلا للحصول على حقه حيث لم يمكنه غالباً الحصول عليه بطريق آخر

١٨٣ - ولكن يجب أن يكون هذا الاسقاط في مقابل دين حقيقي وإن لا يكون في ظاهره كذلك مع أنه في الحقيقة بيع عادي هروبا من أحكام المادة (٣٥٤) ومتى ثبت أن العقد صوري ثبت الشفعة ولكن بما أن الغش

ليس أصلاً في المعاملات فعلي طالب الشفعة إثباته (بودري وسنيات ن ٩٦٤ ودالوز ربرتوار ن ٢٠٣٠)

١٨٤ - قد لا يكون وفاء الدين الاجزاً فقط من الثمن المتفق عليه للحق المبيع وفي هذه الحالة يكون التنازل وفاءً للدين بقدر الدين ويعا فيها زاد عنه وفي هذه الحالة يجب الرجوع الى نية المتعاقدين ومعرفة هل القصد الاصيل وفاء الدين ولم يدفع الفرق الا لأن قيمة الحق وجدت أكثر من الدين أو هل القصد الاصيل بيع الحق نفسه ولم يستوف الدين الا عرضاً بطريق المقاصة بينه وبين جزء مساو من الثمن ؟ ففي الحالة الاولى لا تثبت الشفعة تطبيقاً للمادة (٢٥٥) وفي الحالة الثانية تثبت

١٨٥ - وتظهر هذه النية من قرائن الاحوال وقد يكون من أهمها قيمة المدفوع من الثمن فاذا كان أقل من الدين كان الغالب أن القصد الاول هو وفاء الدين باسقاط هذا الحق وزيادة قيمته عن الدين أخذ هذا الفرق وان كان أكثر كان الغالب البيع العادي اذ لا يقبل بسهولة أن الدائن للحصول على الوفاء بدينه لا يكتفي أن يتنازل عنه وهو ثابت في نظير حق متنازع فيه بل يدفع فوقه مبلغاً أكثر منه (بودري وسنيات ن ٩٦٥)

١٨٦ - وهنا نشير أيضاً الى تحريف قليل عن النص الفرنسي فان استعمال لفظة « شئ » توهم بأن الشفعة تجوز في الملكية أيضاً بخلاف ما تقرر بالمادتين السابقتين من أنها لا تجوز الا في الحقوق غير المادية (أنظر فقرة ١٥٠) وعبارة النص الفرنسي ليس فيها هذه اللفظة كالاتي « اذا حصل التنازل وفاء من مدين لدائنه »

١٨٧ - « اذا اشترى مشتر حقا متنازعا فيه منعا لحصول دعوى »

الظاهر أن هذه العبارة ترمى الى الحالة التى يمكن اعتبار المشتري فيها أنه لولا شراءه هذا الخلق لأقيمت عليه دعوى وأنه اشتراه منعا لحصول هذه الدعوى وفي هذه الحالة لا يجوز للمدين أن يرد اليه قيمة مادفعه ويتخلص من هذا الحق

ولكن كيف يمكن تصور هذه الحالة ؟ كيف يمكن لشخص أن يشتري حقا « متنازعا فيه » منعا لحصول دعوى ؟ إذا كان الحق متنازعا فيه فانه لا يعقل أن يشتريه إلا ليحل محل البائع له في النزاع القائم بشأنه أو في الدعوى المرفوعة بخصوصه أى ليعرض نفسه لدعوى لا يتخلص من دعوى هل الغرض أن يتخلص من دعوى خلاف المقامة أو التى يمكن أن تقام بشأن الحق المتنازع فيه ؟ من الصعب وجود حالة يتحقق فيها هذا الغرض لأن هذه الدعوى التى يتقيها لا بد وأن تكون بشأن الحق الذى اشتراه وهذا الحق لا يتنازع فيه الا البائع والشخص المطالب منه هذا الحق فلا يمكن أن يكون الشراء مانعا للدعوى الا اذا كان من يمكنه رفعها هو البائع حتى انه بخروجه ينقطع النزاع وهذا يفيد أن المشتري نفسه متعرض لهذا الخلق ويدعيه أيضاً والا لما أمكن تصور حصول دعوى يمنعها هذا الشراء

وإذا فالحالة التى يمكن فرضها هنا هي أن يكون لزيد عقار وخالد يدعي عليه حق انتفاع وفي أثناء النزاع علم خالد أن بكرأ يدعي أيضاً هذا الحق فهو يخشى أنه يعد أن يثبت له هذا الحق مع زيد يضطر للمنازعة مرة أخرى مع بكر فمنعا لحصول دعوى أخرى يشتري الحق من بكر حتى

يكون هو المطالب الوحيد بهذا الحق وبانتهائه مع زيد يسلم له الحق المذكور
ففي هذه الحالة لا يجوز لبكر أن يتمسك بالمادة (٣٥٤) ويرد خالد مادفعه
ويتخلص من هذا الحق ولكن هنا أيضاً يوجه هذا الاعتراض وهو أن
العقد بين خالد وبكر لا يمكن اعتباره بيعاً بل صلحاً لأن في البيع يلزم أن
يكون المشتري مسلماً باحقية البائع لمبايع وأما إذا كان هو نفسه ينازع
البائع فإن ما يدفعه إليه لا يكون الا فضا للنزاع وتكون حقيقة العقد صلحاً
والصحيح لا تثبت به الشفعة بمقتضى المادة (٣٥٤) التي لا تجيزها صراحة
الا اذا « بيع » مجرد دعوى بدين أو بحق لا إذا حصل صلح عن دعوى من
هذا القبيل وإذا كانت هذه الحالة بطبيعتها لا تدخل تحت حكم المادة (٣٥٤)
فلا معنى لاستثنائها بنص آخر وأما إذا كان المشتري مسلماً باحقية البائع لمبايع
باع فانه لا يمكن أن يكون مطالباً به أيضاً ولا يتصور إذا إمكان حصول دعوى
معه بشأن هذا الحق اتقاها بالشراء بل يكون مشترياً عادياً لحق متنازع فيه
بين البائع له والاخر ويجرى حكم المادة (٣٥٤)

وقد قيل ان هذه العبارة ترمي الى الحالة التي يكون فيها المشتري
مسؤولاً مع المدين فمثلاً زيد وبكر مدينان لخالد بالتضامن فيكون لخالد أن
يرفع الدعوى على زيد بمفرده ويطالبه بجميع الدين ثم يكون لزيد أن يرجع
بعد ذلك على بكر بحصته فزيد منعا لحصول الدعوى من خالد يشتري منه
الحق المطالب به ويحل محله بالنسبة لبكر فليس لبكر أن يتمسك بالمادة (٣٥٤)
ويرد اليه جزءاً مما دفعه مناسباً لحصته في الدين ويتخلص من هذه الحصته
ولكن هنا أيضاً العقد الذي حصل بين زيد وخالد ليس شراء لأن ما دفعه

زيد اذا كان مساويا لنفس الدين يكون سدادا لهذا الدين وان كان اقل فيكون
 صالحا اذا لا معنى لان يشتري المدين الدين الذي عليه وبطبيعة الحال يكون
 لزيد في كلتي الحالتين حق الرجوع على بكر بقدر حصته وفي كلتي الحالتين
 لا يجري طبقاً حكم المادة (٣٥٤) لأنها لا تنطبق إلا في حالة ما اذا بيع الحق
 المتنازع فيه

فهذه حالة ليست مفهومة في المادة (٢٥٤) والمادة (١٧٠١) المقابلة
 لها من القانون الفرنسي متفقة معها تماماً الا في هذه الحالة فان بدلها حالة ما
 « اذا حصل البيع الى واضع اليد على العقار موضوع الحق المتنازع فيه »
 وهي حالة تقارب حالتنا في الاشكال لأن الشفعة لا تجوز الا لو اضع اليد على
 العقار كما قدمنا (فقرة ١٥٠) فاذا كان هو المشتري فليس لغيره الشفعة بطبيعة
 الحال فمن هو المقصود اذا بمنع الشفعة بالنسبة اليه هنا ؟

وكأن الشارع المصري رأى هذا الاشكال في المادة (١٧٠١) من
 القانون الفرنسي وأراد أن يتقيه فوقع فيما هو أشكل منه

٧ - في شروط الشفعة في الحقوق المتنازع فيها

١٨٨ - يجب على المدين « أن يرد الى المشتري الثمن الحقيقي الذي
 اشترى به وفوائده والمصاريف المنصرفة » فاذا اتفق البائع والمشتري على وضع
 ثمن صوري في العقد أكثر من المتفق عليه تعجزا للمدين عن استعمال حقه
 فان هذا يعد غشاً ويجوز للشفيع اثبات الزيادة بكافة طرق الاثبات بما فيها
 البينة والقرائن . هما كانت قيمة الثمن لأنه أجنبي عن العقد وليس في إمكانه
 الحصول على اثبات بالكتابة ولذلك نصت المادة على أن الثمن الذي يجب

دفعه هو « الثمن الحقيقي » لا المكتوب في العقد (دالوز تكمله ن ٨٩٤
وبودرى وسنيات ن ٩٤٣ وجويوارد جزء ٢ ن ٩٠٢)

١٨٩ - وإذا كان الثمن مؤجلاً على المشتري فهل ينتفع المدين من هذا
الاجل ؟ قرر الشراح بأنه ينتفع به بشرط أن يقدم ضمانه عينية أو شخصية
والا فان المشتري يفقد الحق الذي اشتراه دون أن يكون متأكداً من
التخلص من طالبات البائع عند استحقاق الدفع (بودرى وسنيات ن ٩٤٤
ودالوز تكمله ن ٨٩٤)

ويظهر لي أنه لا يجوز له أن ينتفع بهذا إلا أجل خصوصاً في القانون
المصري الذي قضى في الشفعة الاعتيادية بان المشتري اذا استحصل على
تأجيل الثمن لا ينتفع الشفيع من هذا الاجل الا برضا البائع (مادة ١٣) فاذا
كان هذا هو حكم الشفيع في تلك الشفعة التي لا يضر فيها التأجيل بالمشتري
بأي وجه من الوجوه لأنه لم يدفع شيئاً الى البائع الذي لا يمكنه أن يطالبه بشيء
أيضاً بعد الشفعة لحلول الشفيع محله ولا ضرر فيها على البائع لأنه قبل ذلك مع
المشتري الذي انتقلت صفقته وحقوقه للشفيع فيكون ذلك من باب أولى حكم
المدين في هذه الشفعة التي لا تخل المشتري من واجباته نحو البائع ولا يخل
فيها المدين محل المشتري ويأخذ عنه ما كان عليه بل يبقى المشتري مرتبطاً
مع البائع بالشروط الواردة في العقد رغماً عن التخلص المدين من الحق الذي
اشتراه فكيف يصل اليه شرط الأجل وينتفع به وهو شرط خاص في عقد
بين البائع والمشتري لم ينتقل الى الشفيع ؟ قد يقال بأن ذلك لا ضرر فيه على
المشتري مادام هناك ضمانه عينية أو شخصية ولكن اذا جل الاجل ولم

يدفع المدين الا يكون المشتري مضطراً لدفع الثمن للبائع في الحال ثم هو لا يسترده من المدين إلا بعد أن يقاضيه ويتحصل على حكم نهائي وينفذه فيستغرق ذلك زماناً طويلاً وهذا ضرر للمشتري ؛ البائع منح المشتري الاجل لأنه يعتقد في يساره ووفائه فهل يستلزم ذلك أن يعتقد المشتري أيضاً هذا الاعتقاد في المدين ؟ أن حكم الشفيع في الشفعة الاعتيادية هو سبب قوى لتغيير حكم المدين في هذه الشفعة عما هو عليه في القانون الفرنسي

١٩٠ - إذا بيع الحق المتنازع فيه مع جملة حقوق أخرى صفقة واحدة وثمان واحدة فإن الشفعة يجب أن لا تجوز الا في الكل حتى لا تتفرق الصفقة على المشتري كما قدمنا في الشفعة الاعتيادية وان كان الرأي الغالب بين الشراح هو جوازها في الحق المتنازع فيه على حدته (بلا نيول جزء ٣ ن ١٦٥٥)

١٩١ - ولكن لم تقرر قاعدة عدم جواز تجزئة الشفعة الا لصالح المشتري ولا يصح أن يحتج بها الشفيع ليؤيد حقه في أن يتخلص من الحق المتنازع فيه ويأخذ باقي الحقوق المبيعة رغماً عن ارادة المشتري ولهذا الاخير أن لا يسمح الا بالحق المتنازع فيه فقط وفي هذه الحالة يصير تقدير ما يخص هذا الحق على حدته من الثمن مع مراعاة النسبة بينه وبين باقي الحقوق وقت العقد

١٩٢ - اذا باع المشتري الحق الذي اشتراه مرة ثانية بثمان غير الذي اشتراه به فما الذي يجب على المدين دفعه هل الثمن الاول أو الثاني ؟ انقسم الشراح في هذه النقطة فذهب البعض الى أنه بمجرد البيع يتولد للشفيع حق الشفعة بالثمن المتفق عليه فلا يمكن للمشتري أن يبيع هذا الحق بعد ذلك الا

بحالته التي هو عليها فينتقل الى المشتري الثاني خاضعا للشفعة كما كان في يد الاول
اذ لا يمكن للشخص أن يعطى أكثر مما يملك واذا كان البيع الثاني لا تأثير له
على المدين فالذي يجب دفعه اذا هو الثمن المتفق عليه في البيع الاول (جو يوارد
جزء ٢ ن ٩٠٣ ودملب جزء ١٦ ن ١١٠)

وذهب البعض الآخر الى أن الثمن الذي يجب دفعه هو الثمن الأخير
لأن هذه الشفعة بما انها طريق للتخلص من الدين فلا يمكن استعمالها الا
ضد من يطالب بهذا الدين وهذا طبعاً هو المشتري الأخير والقانون صريح
بأن المدين لا يجوز له التخلص من الدين الا برده للمشتري (الذي تستعمل
ضده الشفعة) الثمن الحقيقي الذي اشترى به وملحقاته (بودري وسنيات ن
٩٤٥ وديجردان ن ٩٢)

١٩٣ - وزيادة على الثمن الحقيقي يجب رد الفوائد الى المشتري (مادة
٣٥٤) وتحتسب الفوائد من يوم دفع الثمن من المشتري حتى لا يكون قد
خسر الانتفاع به من يوم دفعه الى وقت رده من المدين لأن المشتري في باب
الشفعة يجب أن يعرض تماماً عن كل ما خسره بسبب الشراء (بودري
وسنيات ن ٩٤٦ وبلانيول جزء ٣ ن ١٦٥٥)

ورغماً عن النص الصريح في القانون الفرنسي على وجوب احتساب
الفوائد من يوم دفع الثمن للبائع فان بعض الشراح قد ذهب الى ان الشفيع
لا يلزم بالفوائد الا من يوم اعلانه بالبيع (تربلنح جزء ٢ ن ١٠٠ ودوفرچيه
جزء ٢ ن ٣٨١٣ وجويوارد جزء ٢ ن ٩٠٥) وذلك لأن المشتري بتأخير اعلان
الشفيع بالبيع يوجب بفعله على المدين فوائد ما كان يلزم بها لو مكنته من طلب

الشفعة وقت البيع بواسطة اعلانه اليه

١٩٤ - وأخيراً يجب على المدين أن يدفع للمشتري « المصاريف

المنصرفه » كرسوم التسجيل وقيمة السمسره وغيرها ولكن اذا ثبت ان الثمن المكتوب في العقد هو أزيد من الثمن الحقيقي المتفق عليه فان المشتري لا يلزم بالمصاريف الا بنسبة الثمن الحقيقي والباقي يكون من مستلزمات هذه الزيادة الصورية وناشئاً عن تدليس المشتري فلا يلزم بها المدين (بودرى وسنيات ن ٩٤٨ وبلايول جزء ٣ ن ١٦٥٥)

١٩٥ - اذا كان الحق متنازعا فيه امام القضاء وحصل البيع أثناء الدعوى فهل يلزم المدين بمصاريف هذه الدعوى ؟ يجب التمييز بين حالتين اما أن يكون الذي التزم بهذه المصاريف البائع أو المشتري فاذا كان الاول فلا يجب على المدين دفعها لانه ليس ملزماً بأن يدفع الى البائع شيئاً وان كان الثاني فان هذه المصاريف تصبح من متمات الثمن ويجب على الشفيع ردها (بودرى وسنيات ن ٩٤٩)

وعلى كل حال فان المدين يجب عليه أن يدفع للمشتري جميع المصاريف الذي صرفها هذا الأخير بنفسه لأن المدين يجب عليه أن يرد للمشتري كل ما صرفه بلا تدليس وغير ذلك فان المدين يتخلصه من الحق بهذه الكيفية يمنع المحكمة من الفصل في المصاريف التي كان في الغالب يقضى بها عليه لأنه غالباً لا يستعمل هذا الحق الا اذا رأى احتمال خسارة الدعوى والتزامه بالمصاريف (بلايول جزء ٣ ن ١٦٥٥ وبودرى وسنيات ن ٩٤٩ ولوران جزء ٢٤ ن ٦٠١ وهيك جزء ٢ ن ٦٦١)

١٩٦ - هل يجب على الشفيع أن يعرض الثمن وملحقاته عرضاً حقيقياً ؟
يلزم ذلك لأن المدين باستعمال الشفعة « يتخلص » من الحق المبيع فلا يجوز تخلصه من هذا الحق إلا بعد أن يدفع للمشتري كل مادفعه لا بمجرد إظهار استعداده لدفع الثمن والنص صريح بأن يجوز للمدين أن يتخلص من الحق المتنازل عنه « بدفعه للمشتري الثمن الحقيقي وفوائده والمصاريف المنصرفة » لا بمجرد الوعد به (بودري وسنيات ن ٩٥٠) وطالما أنه لم يدفع الثمن فلا يمكن أن يتخلص من الحق ويكون للمشتري الاستمرار في مطالبته والحصول على حكم ولا يوقف الدعوى إلا إعلان رغبته في التخلص ورده الثمن وملحقاته وتقريباً كل الشراح الآخرين والمحاكم متفقون على ضد ذلك بأن العرض الحقيقي غير واجب (دوفرجه جزء ٢ ن ٣٨٥ ولوران جزء ٢٤ ن ٦٠١ وديجاردان ن ٩٥ وجويوارد جزء ٢ ن ٩٠١ وأوبري ورو جزء ٤ فقرة ٣٥٩ ن ٣١ ومحكمة النقض الفرنسية ٢٦ ديسمبر سنة ٩٣)

٨ - في طلب الشفعة في الحقوق المتنازع فيها

١٩٧ - لم يشترط القانون اجراءات مخصوصة لطلب الشفعة في الحقوق المتنازع فيها فإذا لم يكن هناك اتفاق على ثبوتها جاز للشفيع طلبها بدعوى على حدتها يعلن فيها للمشتري رغبته في أن يرد له مادفعه ويتخلص من الدين أو الحق ويكافئه في حالة عدم رضائه بالحضور امام المحكمة ليقضى في مواجهته بانقضاء الدين أو الحق نظير دفع الثمن والمصاريف

١٩٨ - وكما يجوز ابداء هذا الطلب بدعوى أصلية على هذا الشكل يجوز أيضاً تقديمه بصفة دفع في الدعوى المقامة بشأن الدين أو الحق المتنازع فيه

ويجوز تقديم الطلب بهذه الكيفية في أى حالة كانت عليها الدعوى حتى لأول مرة أمام الاستئناف . حقيقة أن هذا يعد طلبا جديدا ولكن يقبل لأنه يعتبر دفعا في الدعوى الاصلية وليس بواجب ابدائه قبل الدخول في موضوع الدعوى (دالوز ربرتوار ن ٢٠٤١)

١٩٩ - وكيفما كان الطلب فانه لا يجب توجيهه الاضد المشتري ولا دخل فيه للبائع لأنه لا مصلحة له فيه اذ بالبيع أصبح الحق للمشتري وحده وهو اذا الذى يمكنه المطالبة به دون غيره وبما أن هذه الشفعة هي طريق للتخلص من هذا الحق فلا تستعمل الاضد من يطالب به ولا مساس لها بعقد البيع نفسه فالمشتري وحده هو الذى يوجه ضده الطلب وهو وحده الذى له صفة في قبوله أو المنازعة فيه لأن هذا حقه الذى يريد المدين أن يتخلص منه (بودري وسنيان ن ٩٤١)

٢٠٠ - ومهما كان شكل الطلب سواء كان بدعوى على حديثها أو بصفة دفع في الدعوى الاصلية فانه لا يجوز ابداءه بصفة احتياطية بمعنى أن المدين لا يجوز له أن يطلب أصليا براءته من الدين أو من الحق واحتياطيا في حالة ما اذا رأت المحكمة عكس ذلك تقضي له بتخلصه من الدين أو الحق نظير رده الثمن والمصاريف لأن الغرض الاصلى من هذه الشفعة هو فض النزاع ونهو الدعوى وتقديم الطلب بهذا الشكل يستلزم استمرار الدعوى الى النهاية حتي يثبت القاضي أولا ان الدين أو الحق ثابت ثم يمكنه بعد ذلك أن يقضي بالشفعة فهو لا يقضي بها في الحقيقة الا بعد نهو النزاع وبذا ينعدم الغرض من جوده هذا الحق (دالوز ربرتوار ن ٢٠٤٣ و بودري وسنيان ن ٩٤٠ و اوپري

وروجزء ٤ فقرة ٣٥٩ ن ٣٢ وديجردان ن ٩٧ وهيكل جزء ٢ ن ٩٥٦)
٢٠١ - ولم يحدد القانون ميعاداً معيناً لاستعمال هذا الحق ولكن
مما لا نزاع فيه أنه لا يجوز استعماله بعد انتهاء النزاع بحكم حاز لقوة الشيء
المحكوم به (فقرة ١٧٢) وإلى هذه اللحظة يجوز استعماله

٩ - فيما يترتب على الشفعة في الحقوق المتنازع فيها

٢٠٢ - الشفعة - في الحقوق المتنازع فيها هي نوع من الصلح فان
المدين كما قدمنا يدفع الثمن للمشتري لا بقصد اكتساب الحق حيث كان
حقيقة للبائع ولا بنية أداء الدين حيث يعترف بوجوده ولكن مع اصراره
على أن البائع لا حق له فيما باع وأن المشتري لم يكتسب أكثر مما كان
البائع فهو لا يريد مع ذلك متابعة النزاع الى النهاية ويفضل أن يضحى جزءاً
من ماله لهواه إما لأنه يرى أن الادلة غير كافية لديه لدحض الدعوى واما
لأنه يريد اتقاء ما عساه أن يقع من خطأ القضاء أو لأنه يريد فض النزاع
من حيث هو ولو أنه واثق من النتيجة فهو يريد فقط تثبيت حقه الذي
يعتقد بأحقية اليه دون سواء ويبقى حقه الثابت في المستقبل كما كان في الماضي
وبذلك فالحق لا ينتقل اليه من البائع أو من المشتري بل هو حقه دائماً
وانما هو فقط يرد دعوى المشتري بهذا الحق وعلى ذلك فهو لا يحل فيه محل
المشتري كما ذهب اليه خطأ بلانيول (جزء ٢ ن ١٦٥٦) لأن حلولة محل
المشتري يستلزم اعترافه بصحة دعواه اذ لا يعقل أن يحل شخص محل آخر
في حق ينكره عليه وينازعه فيه

٢٠٣ - وينتج من ذلك أن كل مانشأ عن وجود هذا الحق للمشتري

يعتبر كأنه لم يكن فاذا كان الحق المتنازع فيه ديناً فانه الحجز المتوقع عليه تحت يد المدين من دائي المشتري يصبح لا تأثير له كما اذا توقع على دين ليس في في ذمة المحجوز لديه واذا كان حقاً عينياً فكل زهن توقع عليه يصبح كأنه لم يكن (بودري وسنيات ن ٩٥٣ وبلايول جزء ٢ ن ١٦٥٦)

٢٠٤ - وأخيراً فانه كما تقدم يرى أن هذه الشفعة لا تأثير لها الا فيما بين المشتري والمدين فيتخلص هذا الاخير من الدين أو الحق الذي يدعيه الاول ولا تأثير لها فيما بين البائع والمشتري ولا يجوز لهذا الاخير أن يحتج بها ليتخلص من دفع الثمن للبائع بل يبقى ملزماً بجميع التعهدات الناشئة عن عقد البيع (بودري وسنيات ن ٩٥٤ وبلايول جزء ٢ ن ١٦٥٦ وهيك جزء ٢ ن ٦٦٥)



فهرست

صفحة

- ١ - في الشفعة على وجه العموم ١
- ٢ - في طبيعة حق الشفعة ٥
- ٣ - ماهو القانون الواجب تطبيقه في الشفعة ٦
- ٤ - فيما تثبت فيه الشفعة وما لا تثبت ٩
- ٥ - في البيوع التي يتولد عنها حق الشفعة ١٤
- ٦ - في البيوع التي لا يتولد عنها حق الشفعة ١٩
- ٧ - في شروط المبيع ٢٥
- ٨ - من له حق الشفعة ٢٧
- ٩ - فيمن لا شفعة له ٣٧
- ١٠ - في تعدد الشفعاء ٣٩
- ١١ - في مضمون حق الشفعة ٤٥
- ١٢ - في شروط الشفعة ٤٩
- ١٣ - في الاجراءات التي يلزم مراعاتها فيما يتعلق بالشفعة ٥٥
- ١٤ - فيما يترتب على حق الشفعة ٦٥
- ١٥ - في هلاك المشفوعة وتعييدها ٦٩
- ١٦ - في سقوط حق الشفعة ٧٢



- ١ - في الشفعة في الحقوق المتنازع فيها ٨٩

صحيفة

- ٢ - ماهي الحقوق التي يمكن أن تكون موضوعاً لهذه الشفعة ٩١
 ٣ - ماهي التصرفات التي تنشأ عنها هذه الشفعة ٩٣
 ٤ - من له الحق في استعمال هذه الشفعة ٩٩
 ٥ - متى يكون الحق متنازعا فيه ١٠٠
 ٦ - في الأحوال التي لا يجوز فيها استعمال الشفعة في الحقوق ١٠٣
 المتنازع فيها

- ٧ - في شروط الشفعة في الحقوق المتنازع فيها ١١٠
 ٨ - في طلبية الشفعة في الحقوق المتنازع فيها ١١٥
 ٩ - فيما يترتب على الشفعة في الحقوق المتنازع فيها ١١٧

إصلاح خطأ

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٤٣	١٣	مملكه	ملكه
٤٥	٩	٢١	١١
٤٧	٢	مجاراً	مجاوراً
٤٨	١٢	١٧	١٧٠
٤٨	١٩	١٧	١٧٠
١٠٧	١٩	١٥٠	١٥٩
١١٠	١٠	١٥٠	١٦٩

عزیز خانکی

مستاء الوفا

مطبعة

مقدمة

لعلّ هذا أول كتاب بحث في الوقف من وجوهه الأربعة : التاريخي والشرعي والقضائي والعمراني

فالرسالة الأولى والثانية والثالثة منه بحثت في تنازع السلطة بين القضاء الأهلي والقضاء الشرعي في المنازعات المتعلقة بالنظر والتحدث على الأوقاف وفي إمكان حسم النزاع بينهما بتحويل المحاكم الأهلية حق الفصل فيها ما دامت ولاية الأوقاف باقية لم تنفد وحصر اختصاص المحاكم الشرعية في المنازعات التي تكون فيها ولاية القاضي العامة قد حلت محل ولاية الأوقاف الخاصة، وقد شغلت هذه المسألة نظارة الحفانية زمناً طويلاً وأشار جناب المستشار القضائي إلى رأي النظارة فيها ورأيه في هذه الرسائل فعسى الله أن يوفقه إلى حل يرضى عنه الفريقان

والرسالة الرابعة والخامسة فيها أجلّ وأحسن البحوث الكتاب لانهما تضمنتا تاريخ الوقف في عهد النبي عليه الصلاة والسلام وفي عهد الخلفاء الراشدين عليهم رضوان الله وشيئاً من أقوال وآراء بعض أئمة الدين في صدر الإسلام وقد تناول الكلام بحثاً في علاقة الوقف بالتجارة والعمران

وعندي انه اذا اثبت الاستقراء حقيقة أن الوقف آخذ في النمو والانتشار وأن نموه يضر بحركة البلاد المالية والعمرانية كان من المفروض على علمائنا وولاة أمورنا التدبر في الامر بوضع قواعد جديدة توفق بين احكام الشرع ونواميس العمران والا حاق بالبلاد مصاب في مآلتها وعمرانها دونة كل مصاب وما أخرى الرسالتين السادسة والسابعة بنظر وتأمل الواقفين عموماً والمسلمين منهم خصوصاً فان الواقفين في هذا العصر اعتادوا ان ينسجوا على منوال كتب الوقف القديمة فيشرطون صرف غلات اوقافهم على مصارف ليست من وجوه البر في شيء مع ان وجوه البر الحقيقية كثيرة في مصر وكلها في أمس الحاجة الى احسان المحسنين مثل المدارس والكتاتيب ودور العجزة واللقطاء وذوي العاهات وملاجئ الايتام والمستشفيات وغيرها

وقد ختم الكاتب رسائله يبحث شرعي جليل خلاصته أن نظار الاوقاف يملكون شرعاً بغير اذن من الحاكم الشرعي تحويل صرف غلات اوقافهم من جهة الى جهة وتقديم الاجزل ثواباً والاعم نفعاً اذا اتحدت جهات البر جنساً وباذن اذا اختلفت وبناء على هذه القاعدة الشرعية التي استنبطها من كتب الوقف دعا نظار الاوقاف عموماً وديوان الاوقاف خصوصاً الى مساعدة جميع القائمين بالمشروعات الخيرية والعامة العائدة منفعتها على الامة بأسرها مثل مشروع انشاء الجامعة وغيره

وما اجمل دعوته اوقاف المسيحيين الى التضامن مع اوقاف المسلمين في تعضيد هذه المشروعات بأموالها ما دامت الغاية فيها عمل البر وكفى كاتب هذه الرسائل مدحاً وهذه الرسائل تقر يظاً ما قاله له احد علمائنا يوم نشر رسالتيه الاخيرتين : « ان تسعة اعشار المسلمين يوافقونك ويشكرونك ويطلبون منك المزيد . . . »

عمر لطفي
تحريراً بمصر في ٩ مارس سنة ٩٠٧ الحامي أمام محكمة الاستئناف

الرسالة الأولى^(١)

تنازع السلطة

بين القضاء الأهلي والقضاء الشرعي

يوجد الآن بين المحاكم الأهلية والمحاكم الشرعية خلاف كبير نشأ عقب صدور حكم محكمة الاستئناف الأهلية في الدعوى المشهورة التي رفعتها الأميرة فاطمة دولت هانم على سعادة حسين باشا فهمي بشأن النظارة على أوقاف المرحوم السيد أبي بكر راتب باشا ويتذكر القراء أن الحكومة أصدرت بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٠١ أمراً عالياً بإيقاف تنفيذ حكم محكمة الاستئناف الذي قضى بوجوب اعتبار الأميرة فاطمة دولت هانم ناظرة شرعية على أوقاف جدها السيد أبي بكر راتب باشا طبقاً لشرط الواقف دون سعادة حسين باشا فهمي الذي عينه فضيلة نائب قاضي مصر بتقرير نظر سابق على حكم محكمة الاستئناف وقد صدر في ١٦ ديسمبر الماضي أمر عال آخر قضى بتشكيل

(١) نشرها المقطم في عدد ١٠ يناير سنة ١٩٠٢

مجلس مخصوص تحت رئاسة سعادة ناظر الحقانية للفصل في الخلاف الذي نشأ عن وجود حكمين نهائيين متناقضين أحدهما شرعي قاض بتعيين حسين باشا فهى ناظراً على الوقف والآخر أهلي قاض بوجوب اعتبار الاميرة فاطمة دولت ناظرة شرعية طبقاً لشرط الواقف

والذي وجهه الانظار الى هذه القضية هو صدور أمرين عاليين فيها فان الناس لم يسمعوا قبل الآن ان محكمة عليا مثل محكمة الاستئناف الاهلية تصدر حكماً نهائياً في دعوى ثم يوقف تنفيذ حكمها بأمر عال كما حصل في القضية الحالية ولم يسمعوا من عهد تشكيل المحاكم الاهلية الى يومنا هذا ان مجلس الفصل في دعوى الاختصاص قد تشكل قبل الآن في قضية من القضايا العديدة التي نظرتها المحاكم الاهلية من منذ انشائها الى الآن لذلك عظم اهتمامهم بأمر تشكيل المجلس ومعرفة موضوع أبحاثه ونتيجة أعماله ولا يعلم حتى الآن كيف يكون سير الاجراءات التي تتبع أمام هذا المجلس لانه تشكل على غير قاعدة في القانون وليس هناك سوابق جرى عليها العمل فيما مضى يمكن ان يقاس عليها الآن اذ القانون لم ينص فيما يتعلق بمجلس الفصل في دعاوي الاختصاص الا على حالة واحدة وهي حالة وجود خلاف بين جهتين قضائيتين أو جهة قضائية وأخرى ادارية وكانت الجهتان تتنازعان السلطة

ولم تصدر كلتاها أو أحدهما حكماً نهائياً في الدعوى
أما إذا صدر حكم انتهائي في دعوى فمن الواجب احترامه
وتنفيذه لأن الأحكام النهائية معتبرة قانوناً أنها عنوان الحقيقة
وهذا الاعتبار هو سر تشريع القواعد التي أوجبت احترام الأحكام
النهائية وتقديسها لذلك ترى الشارع المصري أعلن في المادة ٨٥ من
لائحة ترتيب المحاكم الأهلية أنه « لا يجوز رفع دعوى الاختصاص
بشأن حكم صار في قوة حكم انتهائي ... »

والظاهر أن الشارع المصري لم ينص على حالة قيام الخلاف
عند وجود حكمين نهائين متناقضين لأن اقتراض الحالة التي يوجد
فيها حكمان نهائيان متناقضان بعيد الاحتمال إذ من المعلوم أنه إذا
أصدرت إحدى الجهتين حكماً نهائياً في دعوى وجب على الأخرى
احترامه ولو كان خطأً وجاز للخصم الذي صدر لمصلحته هذا الحكم
أن يتمسك به أمام المحكمة الثانية ليدفع دعوى خصمه بعدم قبولها
لسبق نظرها والحكم فيها نهائياً

إذا سأل سائل كيف جاز إذن وجود حكمين انتهائين متناقضين
في الدعوى الحالية — ولم لم تحكم المحاكم الأهلية في دعوى الأميرة
دولت هانم بعدم قبولها بناء على سبق نظرها والحكم فيها نهائياً
من المحاكم الشرعية

نقول : الحقيقة أن المحاكم الشرعية لم تنظر في دعوى من

هذا القبيل ولم تصدر حكماً مطلقاً وغاية ما صدر منها هو تقرير
نظر بسيط وتقارير النظر التي تحررها المحاكم الشرعية ليست في
الحقيقة أحكاماً بالمعنى القانوني المعروف لأن الأحكام لا تسمى أحكاماً
إلا إذا صدرت في خصومة بين مدع ومدعى عليه وبعد أخذ ورد
بينهما وهما لم يحصل شيء من ذلك والأحكام معصومة عن المحو
والنسخ والتعديل والتحويل وتقارير النظر قابلة لها لدرجة أن القاضي
قد يعدل اليوم عن تقرير حرره بالأمس حسب مقتضى إرادته
ومشيئته والأحكام تصدر في جلسات علنية وبعد مرافعات
علنية وتقارير النظر تحرر خفية عن صاحب الحق الأصلي وبغير
علم أحد من المستحقين في الوقف سواء كان الاستحقاق في النظر
أو في الربح أو فيها معاً وكثيراً ما يفاجأ صاحب الحق الأصلي
بتقرير يكون قد استحصل عليه خصمه خفية وبغير علمه وتقارير
النظر ليس فيها شيء من شرائط الدعوى والأحكام الصحيحة
ولذلك لا تعتبر تقارير النظر في نظر القانون بمثابة أحكام انتهائية
وهذا هو سر عدم تعويل المحاكم الأهلية عليها

والأحكام هي التي تكتسب القوة الانتهائية التي لا راد لها
وهي توصف بأنها عنوان الحقيقة وهي التي أعلن الشارع وجوب
تقديسها واحترامها وتنفيذها أما الأوامر وتقارير النظر فليست على
شيء من ذلك قطعاً لذلك يعتقد فريق كبير من رجال القضاء

والمحامية ان الامر ين العاليين اللذين وصفا تقرير النظر بأنه حكم
انتهائي لا يقيدان مجلس التحكيم فيجوز له ان يقضي بوجوب احترام
حكم محكمة الاستئناف الاهلية بناء على عدم وجود حكم انتهائي
آخر يعارضه

وأما بيان لمن السلطة في توجيه هذه النظارة على الاوقاف
وهل هي للقاضي الاهلي أو للقاضي الشرعي فسيجيء في رسالة
أخرى ان شاء الله



الرسالة الثانية^(١)

تنازع السلطة

بين القضاء الأهلي والقضاء الشرعي

في الولاية على الوقف

وهم البعض ان سبب الخلاف الذي قام بين المحاكم الاهلية والمحاكم الشرعية هو ان المحاكم الاهلية تدعي ان لها حق تولية النظر على الاوقاف وحق عزلهم منها وان المحكمة الشرعية تنكر عليها هذا الحق بما لها من الولاية العامة على الاوقاف كلها وهذا وهم باطل

والحقيقة ان المحاكم الاهلية لا تنازع المحاكم الشرعية فيما لها من الولاية العامة على الاوقاف وانما تذهب الى ان لها حق التداخل في تأييد صاحب الحق وتمكينه منه عند ما تكون الولاية على الوقف ثابتة للواقف أو لمن يقوم مقامه ويكون حق النظارة قد آل الى شخص نصبه الواقف فلا يصح غصب هذا الحق منه

(١) نشرها المقطم في عدد ١٣ يناير سنة ١٩٠٢

واعطاؤه لسواه بدون مسوغ شرعي أو قاتوني مقبول
اذ المعروف ان ولاية تنصيب القيم على الوقف هي للواقف
أولاً ثم لوصيه لقيامه مقامه ثم اذا مات المشروط له بعد موت
الواقف ولم يكن الواقف قد شرط الولاية لاحد بعد موت المشروط
له تكون الولاية للقاضي فالقاضي اذن مرتبته آخر مرتبة ولا تبدئ
ولايته الا بعد ان تنتهي ولاية الواقف

ومن الاحكام الشرعية التي فرعها فقهاء الاسلام من هذه
القاعدة انه لو شرط الواقف كون المتولي من أولاده وأولادهم
فليس للقاضي أن يولي غيرهم ولو فعل فلا يصير من ولاه متولياً
وذهب بعضهم ومنهم صاحب الفتاوى الخيرية الى عدم صحة تولية
الاجنبي متى وجد من أقارب الواقف من يصلح للتولية مطلقاً
شرط الواقف أو لم يشترط سواء

وقد أفتى المرحوم الشيخ العباسي المهدي مفتي الديار المصرية
سابقاً بأن « لا عبرة بتقرير القاضي ناظراً على وقف بناء على انه
شاغر عن ناظر فتبين أن له ناظراً . . . »

وصفوة القول ان ليس للقاضي الشرعي أن يتدخل في الوقف
مادامت ولاية الواقف تكون باقية لم تنفذ وكل أمر او كل عمل
يعمله يكون باطلاً لا يعتد به شرعاً بناء على انه صادر من غير ذي
صفة

فاذا تقرر ذلك علمنا أن المحاكم الاهلية قد اصابته كل الاصابة
في التفرقة بين ولاية الواقف وولاية القاضي وفي تفضيلها ارادة الواقف
على ارادة القاضي عند ما يتبين لها من دراسة الوقائع ان الارادتين
متعارضتان وان الناظر الحقيقي الذي عينه الواقف يريد أن يمنع
الناظر الدخيل الذي عينه القاضي من مزاحمته في ادارة الوقف
ومحكمة الاستئناف سبقت فأخذت بهذا المبدأ في قضية
أخرى مهمة بالنسبة لموضوعها وبالنسبة لشخص أحد المتقاضين فيها
كما ترى في الحثيتين الآتيتين من حكمها الرقم ٥ يونيو سنة ١٩٠٥
« حيث ان الحكم الشرعي الذي قضى بتعيين الخديوي توفيق باشا
ناظراً والمستأنف وكلاً عنه لا يمكن ان يكون له قوة أكبر من ارادة
الواقفين الذين أظهروا رغبتهم في ان النظارة على هذه الاوقاف تكون
محصورة في عائلة المستأنف بصفتهم الشخصية أو بصفتهم تقباء للضريح ولو
علم القاضي الشرعي ان لهذه الاوقاف ناظراً موجوداً معروفاً عند ديوان
الاوقاف ما كان أصدر الاعلام الذي يتمسك به الآن »
« وحيث انه يوجد الآن ناظران للوقف أحدهما الناظر المعين من
المحكمة الشرعية (وهو الخديوي توفيق باشا) والثاني الناظر المعين من قبل
الواقفين وهو المستأنف وهذه المحكمة ترى ان هذا الأخير هو الناظر الحقيقي
وانه ما دام لم يعزل بأمر من القاضي لسبب من الاسباب التي تبيح عزله
فهذه الصفة لا تزول عنه بمجرد صدور اعلام شرعي بتعيين ناظر آخر خصوصاً
اذا كان هذا الاعلام مبتغياً على وقائع غير صحيحة . . . »

والقانون الأهلي لا يأبى على المحاكم الأهلية حق الفصل في المنازعات التي تكون من هذا القبيل بل بالعكس يؤيدها كل التأيد لأن الشارع المصري جعل النظر في جميع المنازعات المتعلقة بالوقف بوجه عام للمحاكم الأهلية باعتبار أنها منازعات مدنية محضة ولم يستثن منها إلا نوعاً واحداً وهو الخاص بأصل الوقف فإنه أبقى النظر فيه للمحاكم الشرعية . هذا هو المستفاد من منطوق المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . إذ قد بسط الشارع المصري في المادة الأولى اختصاص المحاكم الأهلية على جميع المنازعات التي تقع بين الأهالي بوجه عام سواء كانت منازعات مدنية أو تجارية أو جنائية فأعلن بذلك أنها هي الأصل في الاختصاص في جميع المنازعات على العموم

ثم أتى في عجز المادة ١٥ وفي المادة ١٦ فأخرج من اختصاص المحاكم الأهلية بعضاً من المسائل وبينها بيان حصر جعل منها المنازعات المتعلقة بأصل الوقف

فالقاعدة إذاً أن جميع المنازعات المتعلقة بالوقف تكون من اختصاص المحاكم الأهلية إلا ما تعلق منها بأصل الوقف فيكون من اختصاص المحاكم الشرعية

بقي علينا البحث فيما إذا كان النظر على الوقف هو من المسائل المتعلقة بأصل الوقف المحظور على المحاكم الأهلية النظر فيها أو

من المسائل الخارجة عن أصل الوقف وجائز للمحاكم الأهلية
البحث فيها :

ان الوقف وأصل الوقف والنظارة والولاية على الوقف
كلمات واصطلاحات أخذها الشارع المصري عن فقهاء الاسلام
فاليهم اذاً يكون مرجعنا

وقد قرر علماء الشرع وأئمة الدين ان أصل الوقف كل ما
يتعلق بصحته ويتوقف عليه . واما ما لا يتوقف على صحته فهو من
الشرائط والمراد بالشرائط ما يشرطه الواقف في كتاب الوقف
لا الشرائط التي تتوقف عليها صحة الوقف

وقد ذكر العلماء ان من الاشياء التي تتوقف عليها صحة الوقف
وتدخل في أصله أهلية الواقف للتبرع وكون الوقف منجزاً غير
معلق وملك الواقف للعين الموقوفة الى غير ذلك من الامور التي
لها مساس بأصل الوقف وتتوقف عليها صحته وذكروا ان من
الاشياء التي لا تتوقف عليها صحة الوقف النظر وتعيين مقدار
الاستحقاق والاستبدال وغير ذلك من الشروط التي يشرطها
الواقف في حجة الوقف ولا يتوقف عليها الوقف وجوداً وعدمًا
(راجع ابن عابدين والبحر والفتاوي صحيفة ٢٠٦ جزء ٣ والطحطاوي
صحيفة ٤٤٥ جزء ٢٢)

يتلخص من كل ما تقدم ان الشرع الأغري يأبى تداخل القاضي

الشرعي عند ما تكون الولاية للواقف والقانون الاهلي يحتم على القاضي الاهلي أن يتدخل وأن يفصل في جميع المنازعات التي تنشأ عند تنفيذ شروط الواقف وبالاخص عند ما يسلب حق النظر من الشخص الذي آل اليه هذا الحق من قبل الواقف

وحكم القاضي الاهلي لا ينشئ لصاحب الحق حقاً جديداً بل يظهر له الحق الذي تلقاه عن الواقف فلا يصح اذاً أن يقال ان القاضي الاهلي ولي من حكم له وعزل من حكم ضده لانه لا يولي ولا يعزل وليس من وظيفته التولية والعزل بل ان حكمه أظهر حقاً وممكن صاحب الحق من حقه ومنع المنازع له من منازعته بغير حق فاذا كان علماء الدين أنفسهم لا يعتبرون النظر من أصل الوقف وكان نص القانون صريحاً بأن للمحاكم الاهلية حق الفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالوقف الا ما تعلق منها بأصله فقط وأحكام الشرع الاغر تنكر على القاضي الشرعي الولاية على الوقف عند ما تكون الولاية للواقف فليس بمستنكر على القضاء الاهلي أن يحكم باختصاصه بالفصل في دعوى الاميرة فاطمه دولت ولا بمستغرب ان يحترم القضاء الاهلي ارادة جدها الواقف الذي أراد أن تكون الاميرة بنت بنته ناظرة على وقفه ما دام الشرع والقانون اللذان وجدنا لاقامة العدل ونصرة الحق يؤيدان حكمه كل التأييد

الرسالة الثالثة^(١)

المحاكم الشرعية

وجه من وجوه الاصلاح

كان للخبر الذي روته جريدة الاهرام أمس عن عزم نظارة
الحقانية على انشاء دائرة في المحاكم الاهلية تختص بالفصل في جميع
مسائل الاوقاف ما عدا ما يتعلق منها بحقوق النظر وبأصل الوقف
بعض الدهشة والاستغراب عند الجمهور

ولعلّ راوي الخبر أخطأ في فهم المراد لأن المتفق عليه
الآن والجاري العمل بمقتضاه هو ان تفصل المحاكم الاهلية في
جميع مسائل الاوقاف ما عدا ما يتعلق منها بأصل الوقف فهو
للمحاكم الشرعية. ولا خلاف في ذلك وإنما الخلاف الذي كان
وسيكون هو هذا: أي القاضيين أحق بالاختصاص بالفصل في

(١) نشرتها الجوائب المصرية في أول اكتوبر سنة ١٩٠٣

مسائل النظر على الاوقاف وفي المنازعات التي تنشأ عند تنفيذ
وتطبيق الشروط العشرة التي تذكر عادة في جميع كتب الوقف -
القاضي الشرعي أم القاضي الاهلي ؟

قضت محكمة الاستئناف الأهلية في عدة احكام أصدرتها
(أهمها الحكم المشهور الذي أصدرته في العام الماضي في قضية الاميرة
دولت هانم ضد الفريق حسنين فهمي باشا) ان النظر على الوقف حق
من الحقوق المدنية يتلقاه الناظر عن الوقف مباشرة ولا يحتاج ثبوته
وتوجيهه اليه الى تقرير القاضي الشرعي فاذا تبين للقاضي الاهلي
ان الوقف اسند النظر لشخص معين بالذات أو معين بالصفات
ونازع هذا الناظر منازع كان القاضي الاهلي هو المختص بالفصل
في هذا النزاع دون القاضي الشرعي بناء على ان النزاع مدني صرف
داخل بحكم القانون في اختصاص القاضي الاهلي وانصار القضاء
الشرعي يقولون ان القاضي الشرعي له الولاية العامة على جميع
الاوقاف وبهذه الصفة يختص وحده دون سواه بالفصل في جميع
المنازعات المختصة بحق النظر وفي سائر المنازعات المختصة بتنفيذ
وتطبيق الشروط العشرة التي لا يخلو منها كتاب من كتب الوقف
وقد أدّى هذا الخلاف الى تنافس بين السلطتين القضائيتين
الأهلية والشرعية وتنازع قد أضرَّ بحقوق الناس وعطل كثيراً
من مصالحهم

على انه ما دام راوي الخبر قد فتح لنا باب البحث في الاصلاح
فاسمحوا لنا بكلمتين :

ان أعظم غاية يسار اليها في سبيل الاصلاح انما هي توحيد
القضاء فقد دل الاختبار ان تفرقة القضاء من اكبر رزايا الحكومات
ومن أعظم الاسباب في اختلال الأمن وضياع الحقوق وحسب
القارئ دليلاً ما كانت عليه حالة القضاء في مصر قبل تشكيل
المحاكم المختلطة — اذ كان المتقاضون عمومًا والمصريون منهم خصوصاً
يتيهون في قضاياهم بين تسع عشرة قنصلاً و متباينة لغة متنافرة
شريعة متناقضة أحكاماً متنافسة سياسة متحاسدة متباغضة تمزقها
الغايات والسعايات سواء عندها مات الحق أو عاش ما دام الاجنبي
صاحب الامتيازات راجحاً غير خاسر — وما وصلت اليه حالة القضاء
المختلط الآن من النظام والكمال بسبب قيام تلك الدار على اطلال
التسع عشرة داراً تحكم باسم عزيز مضر وتحت لواء العلم المصري
فقضايا الوقف كثيرة لا تدخل تحت حصر بعضها من اختصاص
المحاكم الأهلية والبعض الآخر من اختصاص المحاكم الشرعية
فالشارع المصري أعطى المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة حق الفصل
في جميع مسائل الوقف بوجه عام واستثنى منها نوعاً واحداً فقط وهو
ما يتعلق بأصل الوقف

فالقاعدة التي شرعها الشارع هي ان الاصل في الاختصاص

للمحاكم الاهلية ولم يستثن من اختصاصها الا نوعاً واحداً جعله من اختصاص المحاكم الشرعية وهو المتعلق باصل الوقف فالمنازعات التي تتعلق بحق النظر وبالشروط العشرة وبمطالبة النظر بالحساب وغيرها داخلة اذن بحكم القانون في اختصاص المحاكم الاهلية وليس للقاضي الشرعي ان يتعرض لها مطلقاً على هذا المبدأ سارت المحاكم الاهلية عموماً ومحكمة الاستئناف خصوصاً الى أن حدث الخلاف الهائل في العام الماضي أثر صدور حكم محكمة الاستئناف الاهلية في قضية الاميرة دولت هانم وما كان من أمر تشكيل مجلس التحكيم وصدور حكمه السياسي المشهور باعلان اختصاص القاضي الشرعي دون القاضي الاهلي في مسائل النظر على الاوقاف

وفي اعتقادنا ان الحل الحسن لهذا الخلاف — ان كان في نية ولاية الأمور حله حقيقة — وضع نظام جديد يجعل الاختصاص تابعاً للولاية على الوقف فان كانت ولاية الواقف باقية ونشأ عن تنفيذها خلاف كان القاضي الاهلي هو المختص لان بحثه سيكون قاصراً على معرفة ارادة الواقف والتثبت من نيته وهذا أمر عادي بسيط والبحث فيه مدني صرف داخل في اختصاصه حتماً وان كانت ولاية القاضي العامة قد حلت محل ولاية الواقف الخاصة كان القاضي الشرعي هو المختص

وهذا الحل يوفق بين الشرع والقانون لان أحكام الشريعة
الغراء تقضي بأن ولاية تنصيب الناظر للواقف ثم لوصيه ان
كان — ثم للقاضي ان لم يكن له وصي قالقاضي مرتبته آخر مرتبة
لأن ولايته عامة أدنى من ولاية الواقف الخاصة
خذ لك مثلاً لزيادة البيان :

يقول الواقف في كتابه «ويكون الناظر من بعدي ولدي عمر»
فلم لا يجوز للقاضي الاهلي عند قيام النزاع بين عمر هذا وبين
دخيل في الوقف ان يحكم لعمر على الدخيل ؟ وما دخل القاضي
الشرعي هنا عند وضوح ارادة الواقف وعدم وجود دعوى العته
أو القصر أو الكفاءة»

وخير من هذا الحل اعطاء المحاكم الاهلية حق الفصل
في جميع مسائل الاوقاف بلا استثناء شيء منها ما تعلق منها بالاصل
والنظر وما تعلق بالشرائط وسائر المنازعات على الاطلاق حتى ما
تناول منها عزل النظار خيانة أو عدم أهلية وتنصيب سواهم ومحو
كل سلطة للقاضي الشرعي على الاوقاف بأسرها وذلك ابتغاء توحيد
القضاء في مادة من أعظم المواد أهمية في المعاملات بين الناس^(١)

(١) قال جناب المستشار القضائي في تقريره السنوي عن حالة القضاء
المصري في سنة ١٩٠٤ حكاية عن تنازع السلطة بين القضاء الاهلي والقضاء
الشرعي في مسائل الاوقاف ما يأتي حرفياً :

ولا أريد نزع السلطة على الاوقاف من المحاكم الشرعية
فقط بل أريد نزعها ايضاً من البطريركيات كافة ليكون الاختصاص
كله في قبضة يد واحدة هي يد القاضي الاهلي دون سواه
ولا يظن ظان ان هذا الحل فيه مساس بالدين اذ ان الوقف

«وحال المحاكم الشرعية في الوقت الحاضر ليس على ما يرام فلا غرابة
في ان محبي الاصلاح من الوطنيين قد تنبهوا أخيراً الى ضرورة ادخال
الاصلاحات المهمة في هذه المحاكم وانه على الخصوص في الدعاوى المتعلقة
بالاوقاف الاهلية يكاد لا يمر أسبوع بدون تقديم الشكاوى الى النظارة
بشأنها حقة كانت أو غير حقة هذا ومعظم دعاوى الاوقاف الاهلية يدور
محورها على مجرد مسائل الملكية والحقوق الشخصية ولا دخل لها في ديانة
الامة مطلقاً ولذلك فان بعض المتورين من مريدي الاصلاح الوطنيين
يرثون ان أقرب وأوفق حل يرضي جميع من لهم شأن في ذلك ان تتخلى
المحاكم الشرعية للمحاكم الاهلية عن كل ما يتعلق بالاوقاف الاهلية وتحفظ
لنفسها حق الاختصاص في الاوقاف الخيرية فقط التي لمساسها بالدين تكون
المحاكم الدينية أحق بالنظر فيها ولا ريب في انه بهذه الطريقة يكون حل
المشكلة وتشتغل الحكومة الآن بالبحث فيما اذا كان العمل بها ممكناً»

وقال فخامة اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٥ :

« والعناية موجهة أيضاً الى المسألة المهمة المتعلقة بفصل الوقف الاهلي

في المعاملة عن الوقف الخيري صحيفة ١٣١ »

ليس من الدين في شيء وقواعده وأحكامه كلها اجتهادية
وضعها فقهاء الاسلام من باب الاجتهاد ليس الا

والوقف جزء من المعاملات والمعاملات خاضعة لسلطان
القانون الاهلي فالوقف يجب أن يخضع له ايضاً

على ان المنازعات التي تتولد عن الوقف أيسر حلاً من سواها
لان معظمها نزاع في الادارة وفي الاستحقاق وفي طلب الربح
والقاضي الاهلي الذي ينظر في قضايا الجنايات الكبرى ويحكم فيها
بالاعدام لا يعسر عليه طبعاً ان يفصل في مسائل الاوقاف البسيطة
هذا حل نعرضه على ولاية الامور بقصد حسن فان أخطأنا
فلنا من حسن قصدنا شفيع وان أصيبنا فلا نبغي جزاء ولا شكوراً



الرسالة الرابعة^(١)

حديث عن القضاء

الوقف

ما دامت العناية منصرفة الآن الى اصلاح بعض النظمات القضائية واستبدال المعتل منها بنظمات حديثة ملائمة اكثر منها لدرجة التمدن المصري وجب ان يبسط كل رأي فيما يظن انه دائم وما يظن انه دوائ

والآراء تكاد تكون مجمعة على ان النظام الذي كثر شاكوه وقل شاكروه وأصبح مفتقراً حقيقة الى الاصلاح انما هو نظام الاوقاف في مصر

يقدر العارفون ان عشر معاملات القطر متعلقة بأعيان موقوفة وعلى هذه النسبة كان يجب ان تكون عشر مواد القانون

(١) نشرها المقطم في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٣

خاصة بالوقف مع ان عدد المواد التي تبحث في الوقف لا تزيد على خمسة أو ستة

ولعل سبب اهمال مادة الوقف وعدم وضع قواعد واحكام لها مثل سائر المعاملات المدنية وضبطها وتدوينها في القانون المدني الأهلي هو ظن المتقدمين انها جزء من الدين أو انها فرع من الاحوال الشخصية الداخلة في اختصاص القاضي الشرعي كما وهم بعض علماء الافرنج . وهذا وهم باطل

لأن الوقف لم يرد له ذكر في القرآن الشريف مطلقاً والاحاديث الشريفة خلت من ذكره ايضاً الا واحداً ورد في كتب الفقه اذ أتى عمر بن الخطاب النبي (عليه السلام) وقال له اني أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط انفس عندي منها فما تأمرني فيها يا رسول الله فاجابه الرسول « ان شئت حبست أصلها وتصدقت بثمرتها »

هذا هو الحديث الوحيد الذي فرع منه العلماء الف قاعدة وقاعدة ووضعوا لها الف حكم وحكم ولو انهم اتفقوا كلمة لهان الا انهم اختلفوا في القواعد الكلية والاحكام العامة اختلافاً كبيراً فينما ترى الحنفية يقولون بصحة الوقف اذا جعله الواقف على نفسه مدة حياته ترى المالكية يقولون ببطلانه وعدم صحة انشائه لانهم لا يعتبرون الوقف وقفاً صحيحاً

الا اذا جرد الواقف نفسه حال الايقاف لجهة البر من حق الرقبة
وحق المنفعة معاً . وبينما ترى مذهب الحنفية يحلل حرمان البنات
من ريع الوقف ترى مذهب مالك يعتبر حرمان البنات سبباً من
أسباب بطلان الوقف . والخلاف لم ينحصر في الأئمة الاربعة بل
تعداهم الى علماء كل مذهب وانصاره اذ قل ان تجد فئة من انصار
أحد المذاهب متفقة في الرأي والحكم وحسبك دليلاً ما بين أبي
حنيفة النعمان الامام الاعظم وتلميذه أبي يوسف ومحمد وما بين
نفس التلميذين من الخلاف

انما نريد بهذا البيان الوجيز اثبات ان أحكام الوقف
كلها اجتهادية وضع معظمها في القرن الثاني من الهجرة ومادامت
وضعية فهي بغير شك قابلة للتغيير والتبديل بحسب مقتضى الزمان
والمكان

وعندي ان هذا التغيير يمكن ان يصل الى درجته القصوى
حتى اذا رأى الحاكم الشرعي ان من مصلحة بلاده الغاء نظام الوقف
بالمرة ومحاؤه بالفعل محوآ تماماً جاز

ونحن لا نطلب الغاء الوقف بالمرة وان كان الوقف حبر عشرة
في سبيل تقدم مالية البلاد لأن الاعيان الموقوفة تكاد تكون الآن
عشر ثروة القطر وحبس عشر ثروة القطر عن الدوران مع دولاب
التجارة يؤخر الرقي المالي بهذه النسبة . والوقف آخذ في الازدياد

والنمو فان كان اليوم العشر فهو صائر غداً التسع ثم الثمن ونمو
الوقف يسير مع تقدم مالية البلاد على نسبة عكسية كلما كثر
الوقف وعم قل التعامل وضعفت التجارة . ومثلُ المال الذي يخرج
من الملك الى الوقف مثل الطليق الذي يحبس والحر الذي يستعبد
الوقف كما يدل عليه اسمه حبس الاموال عن النمو والاصلاح
فهو نقيض التقدم بالمعنيين الحقيقي والمجازي

تمثل امام عينيك بلداً كل أموالها موقوفة ماذا يكون حال
التجارة فيها ؟ كساداً في كساد . فاذا كان النصف وقفاً والنصف
حرّاً قل الكساد الى النصف وهكذا ...

المصريون لا يشعرون الآن بتأثير الوقف في تجارة بلادهم
لان النسبة لا تزال عظيمة بين الوقف والملك ولكنهم سيشعرون
بها في مستقبل الزمان اذا دام الميل الى الوقف نامياً نموهُ الحالي
أما الجزائريون والتونسيون واهالي الهند الصينية الذين رأوا
تغلب الوقف على الملك فانهم احسوا بسوءالعقبى فوضعوا نظمات
جديدة للوقف أجازوا فيها التصرف في العين الموقوفة بالبيع والهبة
والرهن والوصية حتى كاد الوقف يكون اسماً لغير مسمى

ونحن لا نطلب الاخذ بهذه النظمات كلها لاننا نعتقد انها
تخالف افكار الامة واميالها وتخالف على الاخص الغاية التي وضع من
اجلها الوقف وانما نطلب تخفيف ويلات الوقف على سوق المعاملات

في الحال ودراها عنه في الاستقبال بوضع قواعد جديدة توافق سياسة البلاد المالية وتطابق نوااميس العمران الطبيعي مثل توسيع التصرف في رقة اعيان الوقف عند تحقق احد المسوغات القانونية التي دل الاختبار على وجوب وجودها في القانون وبسط احكام القانون المدني على الوقف وسريان قانون المرافعات على منازعات الوقف باسرها فلا يحرم الناظر الشرعي ولا ينصب ناظر دخيل الا بدعوى وخصوصية حقيقية تحصل المرافعة فيها من الجانبين والفصل في كثير من المسائل الخلافية مثل جواز او عدم جواز الحجز على الاستحقاق كله او بعضه ثم توحيد السلطة القضائية لتكون صاحبة الحكم في جميع المنازعات المتعلقة بالوقف حتى ما يتعلق منها بالاصل والنظر والاستحقاق بحيث لا يستثنى منها شيء على الاطلاق

ولتفصيل هذا الاجمال نقول

من مسوغات بيع الوقف — التي نرى ضرورة تشريعها — قضاء ديون الواقف « ولو لاحقة على الوقف » . اعرف واقفاً توفي عن دين يربو على ثلاثين الف جنيه وعن وقف تزيد قيمته على ٤٠٠ الف جنيه فلما توفي فجأة اصبح اصحاب الديون يقبلون كفاً على كف على موت ديونهم بموت مديونهم وبات اولاد الواقف ينظرون فيضحكون ويسخرون فلو كان بيع الوقف جائزاً لقضاء ديون

الواقف لأمن الخمسة عشر دائناً غائلة الافلاس وما خسر ورثة
الواقف شيئاً مذكوراً بالنسبة الى ما يتبقى لهم
ومن المسوغات ايضاً بيع الوقف بيعاً اختيارياً او جبرياً لقضاء
ديون الوقف نفسه اعرف وقفاً بشعر الاسكندرية احتاج الى العمارة
فعمره الناظر وعجز عن دفع قيمة المرممة الى المقاول فرفع هذا
دعواه الى المحكمة المختلطة فحكمت له بدينه وعينت على الوقف
حارساً لقبض الربيع ومحاسبة الدائن وقد مضى على الحراسة ثماني
سنوات ودين الدائن كما كان وسيبقى كذلك الى ما شاء الله لان
الربيع يكاد يفي بفوائده الدين وباجرة الحارس وبمصاريف التحصيل
والادارة فلو كان البيع جائزاً وباع الناظر جزءاً من عقار الوقف
لا نتفع المستحقون بالباقي

وما قيل في البيع يقال في الرهن والاختصاص العقاري
والاستبدال بغير اذن القاضي وبغير حاجة الى وساطته لان التجارب
دلت على ان كل امر تعلق نفاذه على ارادة آخر او وساطته تعطل
وكثيراً ما يهمل

وتمشية احكام القانون المدني على الوقف فيه تفريج كبير
خذ لك مثلاً احكام التقادم فانه على حسب الشريعة الاسلامية
الغراء لا يجوز تملك اعيان الوقف الا اذا دام وضع اليد ثلاثاً
وثلاثين سنة . اما القانون المدني فيكتفي بخمس سنوات اذا كان

وضع اليد مبنياً على سبب صحيح وبخمس عشرة سنة اذا كان ذواليد غاصباً وقد جرى القضاء الاهلي (دون القضاء المختلط) على ذلك ونعم ما فعل لان اطالة اجل التقدم الى ثلاث وثلاثين سنة فيها تضيق على المعاملات خصوصاً في هذا العصر عصر الحركة والتيقظ والسعي وراء المال

وقس على التقدم سائر الاحكام التي ارشد اليها العقل والاختبار وجاءت مطابقة لمقتضى هذا الزمان

اما تطبيق قواعد قانون المرافعات على المنازعات المتعلقة بالاوقاف فانه يكون ولا شك من اكبر نعم الاصلاح . يقوم كل يوم على صدق هذا القول الف برهان وبرهان فقد ضجت الارض وملت السماء من شكاوي وتذمر النظار الشرعيين على الاوقاف من طريقة تنصيب النظار غير الشرعيين وحرمانهم هم من النظارة بغير سبب وبغير دعوى وبغير خصومة وبغير مرافعة بل وبغير علمهم واخبارهم بسبب هذا الحرمان^(١)

(١) نشرت هذه المقالة في مقطم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣ وقد كتب جناب المستشار القضائي في تقريره عن سنة ٩٠٥ ما يأتي حرفياً :

« أما مسائل الاوقاف فهي ذات مشكلات جمّة والشكاوي بخصوصها كثيرة لا تحصى . وكنت أشرت في تقريري الاخير « صحيفة ٢ » الى ما رآه المتورون من محبي الاصلاح الوطنيين من صواية تخطي المحاكم

في مصر فئة من الناس لا مهنة لها سوى احتكار اشغال النظارة على الاوقاف والوصاية على القصر والقوامه على السفهاء والوكالة عن النساء فاذا ماتوفي واقف او ناظر وكان بين المستحقين من يستحق النظارة شرعاً سعى الدخيل سعيه ودس دسائسه وما هي

الشرعية عن كل ما كان متعلقاً بالاوقاف الاهلية للمحاكم الاهلية واقتصارها هي على ما كان متعلقاً بالاوقاف الخيرية لما لها من المساس كثيراً أو قليلاً بالمسائل الدينية بخلاف الاولى التي يدور محورها عادةً على مجرد مسائل الملكية والحقوق الشخصية

وكانت هذه المسائل المعضلة موضوع بحثنا في غضون العام الماضي . فرأينا امكان حل المشكلة بطريقة ولو لم تكن دواء شافياً ولكنها ربما أحدثت تحسناً عظيماً . ومقتضاها محور السلطة المطلقة المخولة للقاضي الشرعي في المحاكم الكلية في مسائل الاذن بالخصومة واقامة النظر وعزلهم والاذن لناظر دون آخر بالتصرف باستبدال أعيان الوقف واجارته وعمارته وبالجملة كل ما يتعلق بالاوقاف أهلية كانت أو خيرية وأن يكون كل ذلك من اختصاص المجلس الشرعي بحيث لا يستقل قاض واحد بالنظر فيها — على الاقل بدون أن يكون حكمه قابلاً للدفع — مع تقييد سلطة المجلس بقيود تكون حاجزاً منيعاً دون ما فيه الاضرار بمصلحة الوقف ومستحقيه

وقد أعدت النظارة في الصيف الماضي مشروع أمر عال في هذا الصدد الا انه مع الاسف بعد انتضاء العطلة القضائية وقف السير في هذا المشروع مؤقتاً نظراً لطول غياب فضيلة قاضي مصر في الاستانة . ولكني اوئل ان

الآن غمضة عين وانتباهتها فيصبح صاحبنا وتقرير النظر في يسراه
وصولجان الوقف في يمناه

كيف ولي البعيد وحرم القريب ونصب الدخيل ومنع الاصيل
هذه مسائل لا يعلمها الا الله والراسخون في العلم

لو ان هناك دعوى او خصومة او مرافعة بين خصمين انتهت
بحكم لمان لكن ما قولك دام فضلك اذا كان القاضي يولي من
يشاء ويعزل من يشاء ويعطي من يشاء بغير حساب

ان اردت مثالا لبرهان نخذ ما جرى لناظر وقف الاميرة
جميلة هانم . استحق زوج الاميرة النظر بعد وفاتها فاراد ان يضع
يده على اعيان الوقف فوجد ثلاثة من العلماء واضعين ايديهم على
الوقف بدعوى انهم النظار الشرعيون فنازعهم ونازعوهم وانتهى

توجه العناية عما قريب الى استمرار فحص هذه المسألة المهمة . على أن كل
شيء متوقف على العين التي ينظر بها رجال الدين الى أحكام هذا المشروع .
فان نظارة الحقانية عاجزة تقريبا عن الاقدام على شيء فيما يتعلق بالشرعية
الغراء ما دام ذوو النفوذ من كبار المسلمين البعيدين عن وظائف الحكومة
لا يسعون في انماء أي حركة عمومية يقصد بها تعضيد الاصلاح مع انهم
يتسارعون الى تقديم الشكاوى الى هذه النظارة عن دعاو خصوصية
ويجتهدون في استمالتها الى مساعدتهم في الدعاوى التي يكون لهم شأن
فيها شخصيا »

الامر برفع النزاع الى عدالة المحاكم الاهلية فثبت امام القضاء الاهلي
صدق دعوى الزوج فقضى بأنه الناظر الشرعي الحقيقي وبأن
حضرات المشايخ ليس لهم صفة في معارضته ومنازعته . تم هذا
بين المدعي والمدعى عليهم بدعوى حقيقية سمعت فيها اقوال
الفریقین ابتدائياً واستئنافياً وبعد جدال دام عدة سنين
انظر بما ذا جرى بعد ذلك

انتهز دخیل فرصة سفر وكيل الناظر الى خارج القطر في
فترة من فصل الصيف وقدم طلباً الى القاضي الشرعي ليعين
لوقوف ناظراً بدعوى انه خال عن ناظر فأجاب القاضي الطلب
وقرر تعيين ناظر آخر بدل زوج الاميرة بغير خصومة ولا مرافعة
ولا دعوى فهدم بقلمه في ساعة ما بنته المحاكم الاهلية في سنين
بقيت جولة نظر في امر توحيد القضاء وهو ولا شك خير
ما يرجى من الاصلاح القضائي في مصر لان تفرقة القضاء على
وجه عام من اكبر النكبات التي يمكن ان تصاب بها البلاد

وقد اشبعت الكلام في هذا الموضوع في مقالتين نشرهما المقطم
في يناير سنة ١٩٠٢ وفي ثلاثة نشرتها الجوائب في الاول من شهر
اكتوبر الحاضر وصفوة ما قلته فيها ان الشارع المصري اعلن في
لائحة ترتيب المحاكم الاهلية اختصاص القاضي الاهلي في جميع
المنازعات المتعلقة بالوقف حتى ما تعلق منها بالنظر والاستحقاق

وغيرها ولم يستثن من اختصاصه سوى المنازعات المتعلقة بأصل
الوقف فقط فجعلها هي وحدها دون سواها من اختصاص القاضي
الشرعي ثم عرضت لفصل الخلاف أن يجعل الاختصاص تابعاً للولاية
على الوقف فإن كانت ولاية الواقف باقية كان الاختصاص للقاضي
الأهلي وإن كانت ولايته قد انقضت وحلت ولاية القاضي الشرعي
العامة محل ولاية الواقف الخاصة كان تعيين النظار وعزلهم من
اختصاص القاضي الشرعي

قلت إن هذا حل حسن يطابق أحكام القانون ويطابق أحكام
الشرع أيضاً لأن الشريعة الإسلامية الغراء تعتبر ولاية الواقف
الخاصة أقوى من ولاية القاضي العامة وتحل إرادة الواقف فوق
إرادة القاضي حتى إذا سمي الواقف ناظراً وسمى القاضي آخر كان
القول للواقف لا للقاضي وإذا شرط الواقف أن يكون الناظر من
ذوي قرابته وقرر القاضي اجنبياً كان تقريره باطلاً لا يعتد به.

وقد عرضت في النهاية رأياً يحسم الخلاف حسماً تاماً وهو
محو سلطة القاضي الشرعي على الأوقاف محواً تاماً بحيث لا يكون
له أدنى حق في الفصل في المنازعات المتعلقة بالأوقاف على الإطلاق
حتى ما يتعلق منها « بأصل الوقف » فلا يولي النظار ولا يعزلهم ولا
ينظر في شؤونهم مطلقاً ويكون القاضي الأهلي هو المختص بذلك
وحده دون سواه

اظن ان اقامة الدليل على مزايا توحيد القضاء تحصيل حاصل
لان الدليل يطلب اذا كان الامر محتملاً للشك وهنا المصلحة في
توحيد القضاء تكاد تزاحم البداهة في الجلاء والوضوح . على اني
اذكر للقراء على سبيل التفكرة حادثة حدثت يعلم منها اهمية توحيد
القضاء وتكون خاتمة الحديث :

لجماعة من السيدات استحقاق في وقف وعلى هذا الوقف
ناظر اذا طالبته امام المحاكم الاهلية قال انه اجنبي غير خاضع لها
واذا قاضينه امام المحاكم المختلطة قال لا يفصل في امري الا القاضي
الشرعي واذا خاصمته امام القاضي الشرعي قال ليس لاحد علي
سلطان سوى القنصل بدعوى انه جزائري من رعايا جمهورية
فرنسا فكان مثله مثل النعامة اذا قيل لها طيري قالت انا من الابل
واذا قيل لها سيري قالت انا من الطير . دام النزاع امام المحاكم
الاهلية عدة سنين وامام المحاكم المختلطة مثلها ولما حضر امام
القاضي الشرعي قيل له سن سقط الحق اذ سكنت خمس عشرة سنة
بغير عذر شرعي لان الخصومة التي رفعت امام المحاكم الاهلية
والمحاكم المختلطة لا يعتد بها شرعاً ولا تقطع مدة التقادم في نظر
المحاكم الشرعية . فتأمل

الرسالة الخامسة

حديث عن القضاء

عود الى الوقف

من الناس من يرى الخوض بالرأي والاجتهاد في احكام
الشرع واصول التشريع بدعة حتى لو كان الاجتهاد في أدنى الامور
المعاشية

هؤلاء هم أسراء النقل والتقليد عندهم الاعتقاد ولو على باطل
خير من الانتقاد ولو عن حق يرون الخير وكل الخير في بقاء
القديم على قدمه حتى لو شهد العيان ودل الاختبار على ان هذا
القديم أصبح لا يلائم روح التمدن الحديث
ومنهم من يرى الخروج عن هذا التقليد والتخلص من هذا
الاسر فضيلة

هؤلاء يميلون الى تغيير النظمات القديمة باحدث منها ويجوزون
استنباط الاحكام من المنصوصات بحسب ما يرشد اليه العلم والعقل

دون التقيد بآراء السلف من العلماء والفقهاء ويديحون الفتيا بترك
الاحكام التي ليست من الاصل في شيء ولو كان قد مضى على
العمل بها دهر أو دهور

الضرب على الآراء العتيقة صعب وأصعب منه اقناع المخطيء
بخطأ رأيه سيما اذا كان اعتقاده به قديماً تلقاه عن أبيه وجدّه
مثل هذه الآراء الاعتقادية تترج بالدم وتنمو مع اللحم والعظم
فيصعب انتزاعها واستئصالها

الآن ان أصحاب الافكار النيرة من الامة الذين يودون حقيقة
خدمة المصلحة العامة لا ينفرون ممن ينتقد نظاماً عتيقاً اصبح غير
ملائم لحاجات البلاد فيستقبلون انتقاده بنفس طيبة سيما اذا كان
قصده حسناً وغايته سامية فان وجدوا انتقاده صحيحاً تقبلوه بقبول
حسن وابتوه نباتاً حسناً وان وجدوه زيفاً نبذوه وبينوا للامة
مساوئه

كتبت عن الوقف ما كتبت مستهدياً بعضات التاريخ مسترشداً
بأصول علم السياسة المالية مستضيئاً بكتب ائمة الفقه محترماً اصول
واحكام الدين الحنيف ثم كتبت عن نظام القضاء والتقاضي امام المحاكم
الشرعية في مواد الاوقاف فبيّنت فساد طرق التقاضي وخلل
المرافعات المتبعة في المنازعات المتعلقة بأمر تولية النظار وعزلهم
كتبت ما كتبت وانا اعلم ان الامة تنادي بالاصلاح وتكرر

النداء ورجال الاصلاح يدورون وراء الداء والحكومة تسمى
وتجتهد في معرفة الدواء

فتنفر الينا شيخ رمانا بالجهل وبالجراءة على كتابة ما كتبنا
ونشر ما نشرنا ويستفز رجال الشرع الى تكذيبنا وتأديبنا
ولو انه قرع الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان لهان الا انه
اكتفى بالسباب والمهاجرة عن الجدال والمناظرة (سأحمه الله)
والآن نعود الى تأييد قولنا وتعزيز رأينا :

دل التاريخ على ان الرومانيين والفرنساويين والاسبانيين
وكثيراً من أمم الغرب كان عندهم نظام يشبه نظام الوقف الموجود
اليوم عندنا مقتضاه حبس الاموال عن البيع والرهن والهبة والميراث
منها ما هو محبوس لمصلحة فئة ممتازة من الاشراف ومنها ما هو
محبوس لمصلحة طائفة الكهنة والقسوس ومنها ما هو محبوس
لمصلحة بعض الموقوف عليهم من الاهالي الذين خشي آباؤهم واجدادهم
سطوة الملوك وبطش الحكام فحبسوا املاكهم واموالهم صوتاً لها
عن الغصب والسلب

وقد فشنا امر حبس الاموال في تلك البلاد فشواً كبيراً حتى
تعطلت تجارة البلاد تعطيلاً اضراً بها وبقيت الحال على هذا المنوال
حتى بلغ السيل الزبي وثارث ثورة سنة ١٧٨٩ في فرنسا فقضت
على هذه النظمات مع ما قضت عليه من النظمات الاستبدادية

والظاهر ان السبب الذي حمل اوروبا على نسف هذه المنظمات
نسفاً هو نفس السبب الذي حمل محمد علي باشا رأس العائلة الخديوية
على تغيير الحالة التي وجد عليها مصر في سنة ١٢٢٧ كما شرح ذلك
حضرة صديقي الفاضل داود بك عمون في الرسالة التي نشرها في
المقطم . ولو كانت الحالة بقيت على ما كانت عليه لما وصلت مصر
الى هذه الدرجة من الرخاء التي نراها اليوم

وكون الوقف منافياً لمبادئ علم الاقتصاد السياسي امر لا
ريب فيه وكل من كان على شيء من مبادئ هذا العلم لا يرتاب
مطلقاً في الحكم معنا على ان الوقف مهطل لتجارة القطر وان من
مصلحة البلاد تسهيل المعاملات بقدر ما يمكن ان تصل اليه
مدارك الانسان

الناس في الشرق لا يقدرّون لحرية المعاملات وسهولة
التجارة في الاموال قيمة ولا يصدقون بان لهذه الاصول علاقة
وتأثيراً في تجارة البلاد المالية لان مبادئ علم سياسة المال غير شائعة
في الشرق شيوعها في الغرب لذلك ارى انه من المستحسن ان تدرس
مبادئ علم الاقتصاد السياسي في المدارس الثانوية دون الاختصار
على تدريسها في مدرسة الحقوق الخديوية لتنشأ الناشئة والافكار
مهيأة لقبول كل شيء يقال له اصلاح مبني على السياسة المالية
وعندي ان تدريس علم الاقتصاد السياسي في المدارس

الثانوية خير من تدريس كثير من المواد التي تدرس فيها الآن مثل علم المعادن وعلم طبقات الارض وعلم الكيمياء (التي تدرس في مدرسة الطب لمن اراد صناعة الطب) ولا اشك مطلقاً في ان علم الاقتصاد السياسي يمكن تنزيله لدى الناشئة منزلة علمي التاريخ والجغرافيا اما الشرع فاحكامه ومنصوصاته لا تأتي مطلقاً كل تعديل يرى الحاكم ضرورة ادخاله في نظام القضاء لغاية تقتضيها مصلحة البلاد.

لأن القرآن الشريف كما قلت خلا من ذكر الوقف بالمرّة والاحاديث الشريفة خلت من ذكره أيضاً الاً ذلك الحديث الذي رويته حكاية عن أرض عمر بن الخطاب في خير

رد بعضهم فقال ان هذا الكلام فيه مساس بحرمة الدين لان الوقف بضعة من الدين ومحو الوقف محو جزء من اجزاء الدين وقد فات هذا المعترض انه بعد وفاة النبي (عليه السلام) قام رجل من فحول رجال العلم وامام من اكبر أئمة الدين يقول للملاء جهاراً ان الوقف غير جائز شرعاً وما هذا الرجل سوى القاضي شريح والقاضي شريح هذا هو قاضي عمر وعثمان وعلي الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم أجمعين)

قال القاضي شريح هذا القول في زمن كانت فيه نفوس العرب تلهب اعتقاداً وتتقد ايماناً واسلاماً وسيف الدين يرهف فوق الرؤوس

ولو كان يعلم ان قوله يناقض نصاً أو يخالف عقيدة أو يباين
سنة أو يصادم شريعة لما اجتراً على المجاهرة به على ملاء من
الصحابة والانصار والتابعين ولما ولاه عمر وثمان وعلي القضاء
على الناس (راجع ذلك في كتاب شرح صحيح البخاري للعيني
صحيحة ٤٧٠ جزء ٦)

ولو كان الوقف جزءاً من الدين كما يقول المعترضون لما بحث
الفقهاء في أمر مشروعية الوقف وعدم مشروعيته لانك قل ان تجد
كتاباً من كتب الفقه الا ويذكر شيئاً عن مشروعية الوقف فدل
ذلك على ان المسألة خلافية بين نحارير العلماء أنفسهم
وقد بنى القاضي شريح رأيه على ان الوقف فيه حبس عن فرائض
الله المنزلة في كتابه فلا يصح للمرء ان يخالفها

ولما عورض بأن النبي عليه السلام وقف وقفاً قال : « ان وقف
النبي (عليه الصلاة والسلام) انما جازلانه لم يقع حبساً عن فرائض
الله لقوله (صلى الله عليه وسلم) : انا معاشر الانبياء لا نورث
ما تركنا صدقة — كذا وقف الصحابة جاز لا جازته من الورثة »
وأقطع برهان للدلالة على ان نظام الوقف يقبل التغير والتعديل
شرعاً ما رواه العيني في شرح البخاري من ان عمر بن الخطاب
(رضي الله عنه) قال : « لولا اني ذكرت صدقتي لرسول الله صلى
الله عليه وسلم لرددتها » فلما قال عمر هذا دل على ان نفس الايقاف

للأرض لم يكن يمنعه من الرجوع فيها وإنما منعه من الرجوع فيها
ان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمره فيها بشيء وفارقه على
الوفاء به فكره ان يرجع عن ذلك

ثم ان صيغة الحديث لا تأتي هذا الرأي لأن النبي يقول لعمر
« ان شئت » حبست أصلها وتصدقت بها فقوله « ان شئت »
لا يستلزم اخراجها عن ملكه ولكنها تكون جارية على ما اجراها عليه
من ذلك ما دامت موقوفة ويكون له فسخ ذلك متى شاء هذا
ما يقوله علماء الشرع انفسهم . (راجع شرح صحيح البخاري للعيني
في باب الوقف في الصحيفتين الاخيرتين)

وليلاحظ بان كتب الحديث على ثلاث طبقات مرتبة بحسب
ثبوت صحة سندها فالطبقة الأولى تشمل كتاب صحيح الموطأ للإمام
مالك وهو أصح كتاب في الحديث الشريف وقد جاء خالياً من
ذكر الحديث بالمرّة ويليه صحيح البخاري وصحيح مسلم ولم يذكر
سوى الحديث الذي رويته عن أرض خير فهو اذاً الحديث
الوحيد المجمع عليه كما قلت

على اننا لو أخذنا بالاحاديث الشاذة أو الفاذة لوجدنا واحداً
يقضي على من يعارضنا القضاء المبرم ذلك انه ورد في كتاب شرح
البخاري الذي ذكرناه قوله عليه السلام « لا حبس عن فرائض
الله » وهذا الحديث قد اخرج الطحاوي عن سليمان بن شعيب عن

أبيه عن أبي يوسف عن عطاء بن السائب عنه ورجاله ثقات
وأخرجه البيهقي في سننه ومعناه لا يوقف مال ولا يزوى عن ورثته
ولا يمنع عن القسمة بينهم . ويؤيد هذا ما رواه الطحاوي أيضاً من
حديث عكرمة عن ابن عباس قال : « سمعت رسول الله (صلى الله
عليه وسلم) بعد ما أنزلت سورة النساء وأنزل فيها الفرائض نهى
عن الحبس وأخرجه البيهقي أيضاً . . . » فإذا صح هذا الحديث
وصحت هذه الرواية كان الوقف حرام شرعاً

فمن هذا يعلم القارئ أن رجال الدين في صدر الاسلام كانوا
يتناقشون ويتناظرون في مشروعية أو عدم مشروعية الوقف وان
منهم من رأى أن الوقف غير جائز شرعاً

فإذا صحَّ هذا البحث وصحت هذه المناظرة في تلك العصور
الحوالي التي كانت حركة الأموال فيها ضعيفة وسوق التجارة كاسدة
أفلا يصح نفس ذلك البحث ونفس تلك المناظرة في هذا العصر
عصر المال والعرفان والحضارة والعمران

هذه مبادئ اقتصادية وحوادث تاريخية وحقائق علمية
تكاد تمسك باليد وتحس بالنظر وكلها أدلة ملجئة تين بأجلى بيان
صدق ما نقول

قلت اني لا أطلب الغاء الوقف بالمرّة لاني أعلم ان اميال
الأمة تأباه وإنما أطلب تخفيف تأثير الوقف في تجارة القطر باباحة

التصرف في رقبه الأعيان الموقوفة لمسوغات تقتضيها مصلحة
الوقف نفسه تارة ومصلحة المستحقين أخرى

كلنا يعلم ما هي حالة الأعيان الموقوفة في مصر يدل ذلك الاستقراء
على ان تسعة اعشارها مهمة متخربة أكل الزمان جدارها وانقاضها
وما هي الا بضع سنين حتى تصبح أثراً بعد عين وكثير منها كائن في
أحسن الاصقاع فبينما تجد الاملاك السامقة الشائخة الشائقة تجد
في وسطها أو على مقربة منها الأعيان الموقوفة خربة مهمة يعافها
البصر فاذا سألت عن سبب خرابها واهمالها قالوا لك ليس للوقف ريع
يكفي التجديد والتعمير والترميم وناظر الوقف يسمع هذا ويضحك
يذكرني هذا بقول حضرة حافظ افندي ابراهيم الشاعر
المشهور « خرائب الوقف في مصر كالجدرى في وجه المدينة »
فما اصبح قوله وما اسد التشبيه

يروى ان احد علماء الافرنج زار الاستانة من بضع سنين
خلون فاجتمع فيها باحد رجال الدولة الخبيرين بامورها وسياستها
المالية وساقها الحديث الى ذكر اسباب عسر مالية الخزينة العثمانية
ثم الى البحث في اسباب اعادة اليسر اليها فقال السائح الاوربي
لصاحبه ما بالكم لا تبيعون الاوقاف الخيرية المنتشرة في طول
البلاذ وعرضها وتسددون ديونكم الباهظة وتستريحون من وقر
الديون ووقر الفوائد الربوية الهائلة التي تتقاضاها اوروبا منكم فان

الفوائد الربوية التي تدفعونها لدائتكم يكفي اليسير منها لمصارف
جهات البر الخيرية وزيادة تصرفونها في وجوه بر أخرى فاذا فعلتم
ارحتم واسترحتم من مداخلة أوروبا في اخص شؤونكم الداخلية
والمالية اهـ

اما طريقة التقاضي امام المحاكم الشرعية لا سيما ما يختص
منها بتنصيب النظار على الاوقاف وعزلهم فلا ازال اعتقد بفسادها
وانادي باصلاحها واجاهر بانها ليست على شيء من النظام وان
الواجب تمشية احكام قانون المرافعات الاهلي عليها اي انه لا يعزل
ناظر معين من قبل الواقف بالذات او بالصفات ولا ينصب آخر الا
بدعوى وخصومة علنية حقيقية امام المحكمة (لا امام القاضي وحده)
تحصل فيها مرافعة بين المدعي والمدعى عليه وتنتهي بحكم شرعي
وليلاحظ باني لا اطعن مطلقاً في شخص او اشخاص
معينين وانما اطعن فقط واحصر طعني في طرق التقاضي المتبعة
الآن وهذا ما يجب ان يفهمه القارئ ويجعله نصب عينيه لاني
اكتب في جريدة سيارة والجرائد محال البحث في العموميات
دون الخصوصيات والشخصيات

وما قلته طعناً في نظام التقاضي امام المحاكم الشرعية لا يصل الى
عشر معشار ما قاله وكتبه ونشره صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
في تقريره المشهور فانه تكلم فيه عن شكوى الخاصة والعامة من

جهالة الكتبة وتحكمهم والسخافات التي الفوها ومن هوى بعض القضاة وضعف يقظتهم وكسلهم وغفلتهم والفوضى السائدة على كثير من المحاكم الشرعية وألح في وجوب ادخال الاصلاح بقدر ما يستطيع من السرعة حفظاً لحقوق العباد وصوناً لها من العبث والضياع

ومما هو جدير بان يكتب بماء الذهب قول فضيلته : « من الحق ان تشتكي الناس من الاعتلال الذي عرض لها ومن الحق ان ارتفعت اصواتهم بطلب الاصلاح ومن العدل بل ومن الواجب الذي لا تبرأ الذمة الا بادائه ان تسمع الحكومة شكوى الكافة وان تنهض لتخفيف آلام الشاكين وتدخل الى الاصلاح من ابوابه وجزى الله كل من اهتم بشأن هذه المحاكم خيراً... »

المحاكم على وجه العموم انما انشئت لخدمة مصالح الامة فاذا رأت الامة خللاً في النظام كان من حقها الشكوى منه وطلب استبداله بآخر اصالح لها ولا اقدر على معرفة ضرر نظام التقاضي من المتقاضي نفسه لانه هو الذي يعاينه وهو الذي يتحمل نتائجه والمتقاضون مجمعون على ان نظام تولية النظر وعزلهم مفتقر الى الاصلاح وانه خال من الضمانات الموجودة في طرق التقاضي الاخرى والشكوى تكاد تكون عامة امام جميع المحاكم الاهلية من اجراءات وتصرفات المحاكم الشرعية في طرق عزل وحرمان النظر الشرعيين من أوقاف آبائهم واجدادهم وتنصيب النظر غير

الشرعيين الذين لا يستحقون في الوقف ولا تجمعهم مع الوقف
أو مع المستحقين أدنى جامعة

وصلتني اليوم وأنا اكتب هذه السطور نتيجة مطبوعة من
انشاء حضرة الفاضل محمود بك ابي النصر (المحامي الشرعي الشهير)
قدمها لمحكمة مصر الابتدائية الاهلية في دعوى رفعها الست جليلة
هانم البارودية على ديوان الاوقاف تنكر فيها على مولانا القاضي
صحة تقريره وضمه ديوان الاوقاف ناظراً معها على اوقاف أبيها
واطلاقه له الانفراد بالتصرف في الوقف دونها مع انها هي المستحقة
وحدها دون سواها لهذه الاوقاف نظراً واستحقاقاً

قال حضرته حكاية عن هذا الضم ما يأتي :

« هذا هو العزل في اكبر معانيه ولكن بغير طريقه الشرعي
وهو المصادرة في الاموال وانزاعها من يد مالكيها ولكن بغير
حكم قضائي فسموه كما تشاؤون سموه ضمّاً واطلاقاً . سموه ولاية
عامة سموه محافظة على حقوق الله . سموه قضاء مبرماً أو كما تريدون
فقولوا أما أنا فلا أرى له اسماً غير ما ذكرت

« ما هذا الكلام يا قوم . كانت الست جليلة هانم بالامس ناظرة
من قبل القاضي على هذه الاوقاف تتصرف فيها قبل ان يؤول اليها
النظر بالشرط وقبل ان ينحصر فيها الاستحقاق وكانت هي صاحبة
تلك الصفات الحميدة والمزايا العديدة التي يعترف بها نفس مولانا

القاضي في صلب ذينك التقريرين . واليوم تصبح ناظرة بالشرط ولا مستحق للريع سواها فما تشعر الا وقد سلط القاضي عليها أجنبياً ينزع الاوقاف من حيازتها ويتولى هو شؤون ادارتها ويترك صاحبة الحق ومالكة الريع مغולה اليد عن التصرف فيها بأي وجه كان كل ذلك بما لسماحته من الولاية العامة أو بما وصل اليه فضل الاجتهاد أخيراً من جواز الضم واطلاق التصرف على الوجه الذي بينا . ان هذا شيء عجاب

الى أن قال :

«من هنا تفتحت أبواب المشاكل مثل ما كانت وازيد على الست جليلة هانم لانها تأبى ويأبى الشرع والعدل والقانون وقواعد النظام العام ان يؤخذ منها هذا الحق على هذه الطريقة رغم ارادة ايها وانتهاكاً لحرمه شرطه دون مسوغ شرعي . نعم اخراج الوقف من يدها واعطاؤه ناظراً أجنبياً ليس من الشرع ولا من العدالة في شيء . وما أجدر الست جليلة هانم وامثالها ان كان لها من نظار الاوقاف في بلواها مثل ان تلقبهم المحكمة الشرعية بنظار شرف كلما ضربت أيديهم واطلقت التصرف للاجنبي دونهم . الا اننا لم نعرف في كتب المذهب ولا في لسان أهله لهذا اللقب أصلاً ولا فصلاً ولكن من يعيش ير والسلام»

ثم قال في صحيفة ٨ :

« فمن أين جاءت للقاضي هذه السلطة المطلقة واني له ما فعل
وشرط الواقف ونص الشارع يحولان دون ذلك قطعاً فلا شأن
لديوان الاوقاف اذاً

«من هنا ترى ان موضوع النزاع يتناول من مباحث الشرع
والقانون ما لا محيص لنا عنه في هذه الدعوى على بساطتها حتى
يتبين لعذل القضاء الاهلي وللناس أجمعين ان للولاية العامة على
أوقاف المسلمين حداً يجب الوقوف عنده شرعاً وعدلاً وان
الولاية الخاصة وهي ولاية الواقف مقدمة على الولاية العامة باتفاق
الائمة والعلماء وان مسألة الضم واطلاق التصرف التي عمت بها البلوى
في هذه الايام لا اصل لها في قواعد الشرع ولا في أصول القوانين»
الى أن قال في صحيفة ٢٢ تلميحاً لامر وجوب رفع الامر
الى المحكمة :

« فهل مع ذلك يمكن ان يكون للقاضي حق اطلاق التصرف
وعزل الناظر الاصلي في كلمة ينطق بها متى أراد وحيثما أراد
وكيفما أراد كلا ان الشريعة تأباه وقواعد الانصاف تأباه وكذا
اصول النظام العام ... » اهـ



الرسالة السادسة^(١)

حديث عن الوقف

جهات البر

كان سبب الوقف عند العرب في صدر الاسلام محض طلب
الزلفى بالاحسان الى المعدمين من الفقراء والتصدق على المساكين
ومعاونة ابناء السبيل وبناء المساجد والتكايا وما شاكل ذلك من
وجوه البر

وكانت بينهم في التصديق ابتغاء وجه الله خالصة لدرجة ذهبت
بالبعض من الأئمة والفقهاء الى القول بأن الوقف لا يكون صحيحاً
الا اذا جرّد المالك نفسه من ملكه « رقبته ومنفعة » الى الله
والفقير . فلا يصح ان يجعل الوقف على نفسه وذريته من بعده بل
يجعله مباشرة على جهات البر التي يريد أن يختصها باحسانه وصدقته

(١) نشرها المقطم في ٢ نوفمبر سنة ٩٠٦

ولكن فكرة الاحسان الصحيح أخذت تتضاءل من عهد الى عهد الى ان صار سبب الوقف في هذه الأيام غيره فيما غير من الزمان وأصبح محل الوقف في هذا العصر غيره في تلك العصور سبب الوقف اليوم تخوف المالك من ان تلعب بأمواله أيدي الاسراف والاهمال والجهل فتزول عن أولاده نعمة اليسر والرخاء والاستمتاع بلذات الحياة

ومحله في هذا العهد الذراري والسراري والمعاليق والجواري فلا يذكر الواقفون غالباً المدارس والمساجد والتكايا والفقراء والمساكين الا للزوم صحة الوقف لان الوقف لا يصح شرعاً الا اذا انتهى الى جهة بر لا تنقطع

يحبس الوالد أمواله على ولده فيظن انه وقف عليه سعادة الدنيا وضمن له نعيم الحياة فيهمل تعليمه وتهذيبه فيشب الولد على النعمة والكسل والميل عن العمل فاذا شاب شاب على الجهل المطبق فيبدد ثمرات أمواله في المنكرات والمسكرات لانه لا يعرف لذة سواها فيكون الوالد قد أضر بولده من حيث اراد نفعه وسبب له الشقاء من حيث اراد له السعادة وأضر بوطنه ومواطنيه لانه أفقدهم واحداً منهم قد يكون لهم عوناً لوربائهم على العمل لكسب المال والعلم والمجد

من ذا يجهل حالة الاوقاف الكبيرة وما فعله فيها أولاد

الموسرين . أقل ما فيها انها مؤجرة لعشرات من السنين مدفوع
بجارها مقدماً (والجنيه بعشرة)

ومن ذا الذي لم يلاحظ شيوع التأنث والتخنث في الشبان
الذين نشأوا وشبوا في احضان الاوقاف ثم لما أدركوا هوية الحياة
وماهية الدنيا ايقنوا ان آباءهم واجدادهم انما أتوا شيئاً فرياً وظلموهم
ظلماً عبقرياً

هذا هو الواقع ولا حجة فوق الواقع
فالوقف على الابداء غالباً معطل في الحقيقة لمجموع قوى حيوية
كبيرة جداً لان الاتكال على الوقف كالاتكال على الارث يمنع
الاتكال على النفس والاتكال على النفس هو المربي للارادة المحي
للهمة الباعث على الجهاد في هذه الحياة الدنيا أو هو هو الحياة فاذا
هذبت هذه القوى واستخدمت خدمت البلاد خدمة كبيرة اما
اذا تركت فسدت وأفسدت ما قرب منها وما بعد لان سراية الشر
أسرع من سراية الخير

وما يقال عن الوقف للأولاد يقال أضعاف أضعافه عن الوقف
للسراري والجواري والعيبد والأغوات والخدامين والخدامات
والمعتوقين والمعتوقات والقارئین والقارئات الذين أصبحوا بفضل
الوقف عالة على البلاد يأكلون ولا يعملون ويستهلكون ولا ينتجون
ويفسدون ولا يصلحون ثم هم يتناسلون ويتكاثرون

كل هذه الخيرات تصرف في وجوه ليست من البر في شيء
فهي خيرات ضائعة لا تستفيد البلاد منها شيئاً مطلقاً بل ربما أضرت
بها ضرراً معنوياً يعم ويعظم كلما سرت هذه الافكار في الأمة وفشا
داؤها فاذا تقادم عليها العهد استعصت واصبحت من مألوفات
الأمة التي لا يمكن الغناء عنها ولا محاربتها في مستقبل الأيام
وهناك مصارف أخرى ليست من وجوه الاحسان مطلقاً
بعضها محرم شرعاً وبعضها مكروه أو مستنكر والبعض قليل الجدوى
أولاً جدوى له

خذ لك مثلاً اشتراط بعض الواقفين صرف غلات أوقافهم
على القراء في الطرقات أو صرفها في مشتري خوص وريحان يوضع
على القبور واحراق البخور وإيقاد الشموع واقامة الاذكار واحياء
موالد الاولياء وقراءة القصص وتلاوة الاشعار وليس في ذلك شيء
من الاحسان ولا شيء من التعبد

وقد فشت هذه الامور في الأمة فشواً كبيراً حتى أدركت
الطبقات العالية منها

اضرب لك مثلاً وقف المنشاوي باشا وهو اكبر وأشهر وأحدث
الاوقاف في هذا العهد وصاحبه (رحمه الله) كان معدوداً من نوابغ
الأمة ففي وقفه العجب وها أنا أثلو عليك طرفاً مما فيه :

« شرط ان يصرف ريع وقفه في مشتري خبز يصرف على

الكلاب^(١) وتلج يردبه الماء ويوزع على العطشى من أبناء السبيل^(٢)
وفواكه وحلوى وتمر جيد ورطب وقهوة تصرف للقرائين^(٣)
وخصص مبلغ ٧٣٢ جنيهاً مصرياً يصرف على الواردين والمترددین
على سرايه من أبناء السبيل في اطعام طعام وادام وقهوة^(٤)
وخصص مبالغ كثيرة تصرف على قراء يقرأون مسلسل عاشوراء
وفضائل شعبان وورد السحر وبعض القصص مثل قصة الاسراء
وقصة المعراج وقصة ليلة القدر ودلائل الخيرات والاحزاب^(٥) وعلى
عشرين رجلاً يقرأون ليلة الاثنين وليلة الجمعة من كل أسبوع على
الدوام سورة الاخلاص بتجويد وترتيل مائة الف مرة... كذا في
الوقفية صحيفة ١٢٤ وعلى قراء يقرأون بعد صلاة الفجر وقبل شروق
الشمس الحزب الكبير المسمى بحزب البرلسيدي علي بن عبد الله
الحسن الشاذلي ويرد فونه بقراءة بردة المديح للامام البوصيري..
صحيفة ١٢٤ . وخصص ١٢٠ جنيهاً سنوياً لقراءة أورد الاستاذ
السيد محمد عبد الرحيم وهي مدام الاستبشار في دوام الاستغفار
والنسمة المحمدية في النسبة الاحمدية والسلسلة العلية في طريق
الشاذلية والحصن الفخيم في نسب ابي العنين سيدي ابراهيم وعلى
الزائرين والمترددین على منزل الاستاذ وتكيتهم وتابعيهم وتابعيهم

(١) صحيفة ١٢٦ من كتاب الوقف (٢) صحيفة ١٢١ (٣) صحيفة

١٢٠ (٤) صحيفة ١٢٩ (٥) صحيفة ١٢٣ و ١٢٤

ثم ٥٠ جنيهاً سنوياً لعلماء بخاري في أواسط آسيا^(١) (وقد فاته علماء الاوقيانوسية ...) ولولا السّامة لافعمنا الوطاب من هذا الباب

فخذوا لو نفرت من الامة طائفة متفقهة في الدين تدعو الناس الى ترك هذه الامور وتدعو الواقفين ونظار الاوقاف الذين يملكون الشروط العشرة الى تغيير شرائط الوقف فيستبدلون هذه الشرائط بشرائط أخرى يقبلها الشرع والعقل وتقتضيها حاجة البلاد العلمية والعمرانية فيحولون مثلاً مصارف الاوقاف الى الجمعيات الخيرية ومدرسة العروة الوثقى ومدرسة محمد علي الصناعية والمدرسة الجامعة ومدرسة العميان ومدرسة الخرس والكتائب في البنادر والارياف ودار اللقطاء ودار العجزة وذوي العاهات والطاعنين في السن والطاعنات وانشاء الكتبخانات والمارستانات والمستشفيات والارساليات في أوروبا واميركا والهند والعجم والشرق الاقصى لدراسة احوال الامم ووسائل العمران فيها من تجارة وزراعة وصناعة واختراعات واكتشافات ومساعدة المؤلفين والمخترعين وطلاب العلم وخدمة العلم ودور العلم وغير ذلك من وجوه البر التي لا ينكر أحد مطلقاً في أن الوقف عليها خير وأبقى

هذه هي وجوه البر الحقيقية التي يثاب المرء على الاحسان اليها

والتصدق بماله عليها لا الوجوه التي يستهجنها الشرع ويستنكرها
العقل والذوق السليم



الرسالة السابعة^(١)

حديث عن الوقف

جهات البر

نأتي الآن على دعوة ديوان الاوقاف الى مساعدة المدرسة
الجامعة ببذل المال لها من غلات الاوقاف الخيرية التي خلت من
كل شرط وقيد وهي الدعوة التي نشرها حضرة صديقي المفضل
مرقس افندي فهمي المحامي الشهير في جريدة المؤيد الغراء . هل
هي جائزة شرعاً أم لا ؟

أقول نعم انها جائزة حتى في الاوقاف التي فيها شرط وتخصيص
وقيد . واليك البيان :

البراهين في الشرع أربعة : كتاب وسنة وما لا ينافيها من
الاجماع وقياس

فالتقياس حجة فيما لم يرد به نص الاجماع وهو فيما لم يرد به

(١) نشرها المقطم في ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٦

نص نبوي وهو فيما لم يرد به نص كتابي
وقد قلت في رسائل خلت^(١) ان الوقف لم يرد له ذكر مطلقاً
في القرآن الشريف وانه ورد فيه حديث نبوي واحد فقط على
الاصح وهو الحديث الذي رواه البخاري عن أرض سيدنا عمر بن
الخطاب في خير اذ قال عمر للنبي عليه الصلاة والسلام « اني أصبت
ارضاً بخير لم أصب أحسن منها قط فماذا تأمرني فيها يا رسول
الله » فأجابهُ الرسول : « احبس اصلها وتصدق بثمرتها » وقلت
ان الائمة والعلماء وضعوا سائر الاحكام الشرعية الخاصة بمسائل
الوقف اجتهاداً

وقد رسخ في اذهان الناس ان القاضي ونظار الاوقاف لا
يملكون تغيير جهات البر المعينة في كتب الوقف بجهات بر اخرى
اجزل ثواباً وانفع معاشاً ومعاداً

وهذا اعتقاد باطل نشأ من تحكم سلطان الوهم على عقول
الناس بأن الوقف له منزلة دينية فوق منزلة المعاملات المدنية العادية
ثم تحكم سلطان العادة والعرف في هذه البلاد لدرجة انه نزع من
النفوس كل ميل لاستطلاع الحقائق المدفونة في كتب العلماء
الاقدمين أو المبسوطة في كتب العلماء المتأخرين اكتفاءً بالمحافظة
على العقائد والعادات الموروثة وترك القديم على قدمه حتى لو خالف

(١) نشرها المقطم في ٢٧ أكتوبر و٢٧ نوفمبر سنة ٩٠٣

مقتضى السنة وصراح القرآن

على ان الشريعة الاسلامية تتجلى لصادق النظر فيها شريعة
يسر وتيسير لا شريعة عسر وتعسير شريعة حرية واطلاق واجتهاد
لا شريعة أسر وتقييد وتقليد النية فيها مقدمة على العمل والمعنى
على المبنى الاقتداء فيها لا يغني عن طلب الحق وهو واجب على
كل مؤمن ومؤمنة على شرط طلب الحق ، ألا ترى ان مراتب
البلاغ فيها الحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن وما
الحرب الا آخر الاسباب

ان شريعة هذه اصولها وتلك مبادئها لا يصح مطلقاً ان
تكون شريعة ضيق وشدة وأسر وتضييق على الناس في أمور
معاشهم ومعادهم بل هي الشريعة الحنيفة البيضاء المملوءة سماحة
ويسراً

فمن القواعد المتفق عليها بالاجماع وفرعها العلماء عن هذه
الاصول ان للقاضي مخالفة شرط الواقف ان كان مخالفاً للشرع
وانه اذا كان الوقف على البر والصدقات وحصلت فيه غلة وظهر
للمتولي وجه بر يخاف فوته فيه تصدق على نوع من الفقراء (كفك
أسير أو اغاثة مغار منقطع) جاز له ان يصرفها في ذلك البر ان
لم تكن غلة الوقف محتاجة الى العماره أو كانت محتاجة اليها ويمكن
تأخيرها الى السنة التالية بدون ان يكون في تأخيرها ضرر بين

يخشى منه خرابها^(١)

ومنها اذا شرط واقف ان يتصدق بفاضل غلة وقفه على من يسأل في مسجد معين جاز للقيم مخالفة شرطه والتصدق على سائل غير ذلك المسجد أو خارج المسجد وحتى على من لا يسأل^(٢) وانه اذا اتحدت جهات البر واختلف الواقف بأن كان لمسجد واحد أوقاف مختلفة فلا حرج على القيم ان يخلط غلاتها كلها وان يصرف منها عليها بحسب ما يرى فيه الحظ والمصلحة بغير مراعاة شرط الواقف تماماً^(٣)

وغير ذلك من الاحكام الشرعية المبنية على قاعدة « ان الاعمال بالنيات » و « الأمور بمقاصدها » وانه ما دام قصد الواقف البر والاحسان ونيته منصرفة الى طلب الزلفى من الله فسواء صرفت غلة الوقف على الشيء الذي عينه او على شيء آخر احق وأولى ما دامت الغاية واحدة والمصلحة تقضي بتقديم الاهم على المهم والنافع على النافع والاعم نفعا على الاخص وقياساً على القواعد الشرعية المتقدمة يمكننا ان نقول ان ديوان

(١) راجع كتاب الاسعاف صحيفة ٤٩ والهندية صحيفة ٣٣٢ وقدرى
باشا مادة ١٩٤ (٢) راجع الدر المختار ورد المختار صحيفة ٥٣٨ وضحيفة
٢٣١ من الاتقروية (٣) مستفاد من مجموع صحيفة ٥١٥ وصحيفة ٥٧٨
من رد المختار وصحيفة ١٧٢ من تنقيح الحامدية

الآواقف وسائر النظار على وجه العموم يملكون في كثير من
الاحوال صرف غلات الآواقف الخيرية التي يتولون ادارتها على
جميع المشروعات التي ثبت انها نافعة للامة بشهادة الموافق والمخالف
مثل مدارس الجمعية الخيرية الاسلامية ومدارس العروة الوثقى
والمستشفيات الثابتة والنقالة وغيرها من المشروعات التي تمت وخرجت
من حيز الفكر الى حيز الوجود ولا تزال تحتاج الى مساعدة ذوي
البر وأهل الاحسان للانتقال الى دور الكمال والتمام والمشروعات
التي لا تزال في دور النشوء والتكوّن وتحتاج الى مال المحسنين
والمصدقين للانتقال الى دور الوجود والعمل والمشروعات التي تولدت
في مخيلة العامة ولكنها مفتقرة الى المال للبروز الى عالم الحقيقة
ولنضرب لك مثلاً لزيادة التوير والبيان : عشرة من الواقفين

وقفوا اموالهم ليصرف ريعها على الفقراء والمساكين
اصل النية منصرف الى فعل الخير ابتغاء ثواب الله فهل لو
صرف الناظر غلة وقفه على المدارس والمستشفيات يعتبر عمله مخالفة
لشرط الواقف ؟ — كلاً

لان الفقراء سواء من احتاج منهم للعلم ومن احتاج للغذاء
ومن احتاج للدواء والشفاء وجميع المشروعات الكبرى نفعها عام فهي
مقدمة شرعاً لان اهم الخيرات اعمها

ولو شرط الواقفون صرف غلات آواقفهم على فقراء مكة جاز

للقاضي الاذن بصرفها على فقراء مصر ولو شرطوا صرفها على
الحرمين الشريفين جاز للقاضي تحويلها على مساجد مصر ومدارسها
ومستشفياتها اذا ثبت له ان الحرمين في غنية عنها

وكلنا يعلم ان الحرمين لهما أوقاف كثيرة لا تدخل تحت
حصر في مصر وتونس والجزائر ومراكش وبلاد الترك والشام
والهند والعجم والصين والافغان والشركس وفي سائر البلاد
الاسلامية وكل هذه الأوقاف تفيض على بلاد العرب فيضاً
دهاقاً

أليست مصر أولى بالقناطير المقنطرة من الذهب والفضة
الموقوفة على الحرمين الشريفين اذا ثبت ان الحرمين ليسا محتاجين
لها وان عندهما ما حسبهما وزيادة

المصارف الخيرية في البلاد تجدها دائماً ابداءً في حاجة الى المال
لان وجوه البر والاحسان في كل بلد لا تدخل تحت حصر مهما
جدت عليها بالمال فهي ابداءً في حاجة الى طلب المزيد ومهما بذلت
الحكومة لها من المال فلا غناء لها عن سخاء الامة

خذ لك مثلاً جمهورية فرنسا فقد أنشأت الحكومة الفرنسية
في سنة ١٨٨٦ مصلحة جعلت وظيفتها تلطيف وتخفيف ويلات
البائسين والعجزة والمقعدين وذوي العاهات وكانت ميزانيتها ١٠٠
الف جنيه يوم نشأت ثم صارت ٤٠٠ الف جنيه في سنة ١٨٩٦

والآن في (سنة ١٩٠٦) بلغت ميزانيتها ١٦٠٠٠٠٠ جنيه وهي لا تزال في حاجة الى المزيد

وبالرغم عن كل هذه الالوف المؤلفة فانك تجد كرام الامة يمحطون على أعمال البر والاحسان والمشروعات الخيرية العامة زهاء ثلاثة ملايين من الجنيهات في كل سنة

فمصر التي خلت من هذه المصالح ومن مثل هؤلاء المحسنين في الكثرة أحوج البلاد الى تضامن أوقافها المخصصة لأعمال البر والاحسان والى مزيد العناية في صرف غلات هذه الاوقاف على وجوه البر الحقيقية وعلى المشروعات العمومية التي تشهد الامة بأسرها بضرورة وجودها في مصر

فما ضرَّ اذن ديوان الاوقاف ان يتبرع من نفسه أو بعد الاستئذان من الحاكم الشرعي بمائة الف جنيه لمشروع المدرسة الجامعة مقسطة على سنتين أو ثلاث وما ضرَّ نظار الاوقاف ان يتبرع كلٌّ بما وسع وقفه لهذا المشروع الذي هو حقاً خير مشروع أخرج للناس في هذا العهد

وعندي انه لو اشرأبت من الأمة فئة من الرجال العاملين وصاحوا بالديوان وبنظار الاوقاف صيحة صادقة لا مكنهم ان يجمعوا في قليل من الزمان ١٥٠ الف جنيه على أقل تقدير ولا مكنهم ان يتحصلوا من الديوان ومن النظار على مساعدات سنوية لا تقل عن ٥٠ أو ٦٠

الف جنيه فيتسر بذلك للمشروع ان يسير سيرا حثيثا ويبرز من
عالم الاقوال الى عالم الافعال وتتجلى المدرسة الجامعة للناس حقيقة
باهرة تخطف ابصار القادحين

وما قيل في الاوقاف الاسلامية يقال في الاوقاف المسيحية
بمعنى انه يجب ان تتضامن بعضها مع بعض وان تتضامن مع الاوقاف
الاسلامية في المشروعات العامة العائدة منفعتها على الأمة بأسرها
لان الغاية فيها كلها عمل البر

ولنختم مقالنا بالخلاصة من وجهيها الشرعي والعمراني :
فانخلاصة من الوجه الشرعي انه اذا اتحدت جهات البرجنسا
جاز لنظار الاوقاف تحويل صرف غلة الوقف من جهة الى جهة
وتقديم الأعم نفعاً بغير اذن. واذا اختلفت جاز للحاكم الشرعي الاذن
لهم بذلك

وانخلاصة من الوجه العمراني انه يجب صرف غلات الاوقاف
في وجوه البر الحقيقية النافعة ومصرأ حق من سواها بخيراتها وهي
في حاجة كبرى الى تضامن الاوقاف وتكافل الناس وتكاتف أهل
العلم وتضافر رجال العمل لارشاد الناس الى حاجاتهم ومصالحهم
الحقيقية وازالة الاوهام من عقول البسطاء والعقائد الفاسدة من
نفوس السذج وتفهمهم ان الشريعة الاسلامية الغراء بريئة من
كثير من الخرافات والسخافات التي ألفوها وان مقتضيات العصر

الحالي تدعوهم الى الاقتداء بالامم الراقية في المدنية والعرفان لتنهض
مصر تلك النهضة التي يحبها لها المحبون ولمثل هذا فليعمل
العاملون



فهرسة

بمجموعة القوانين واللوائح المتعلقة بالمعاشات
والمكافآت



(طبعت)
بالطبعة الاميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٨٨٧
انريجي

فهرسة مجموعة القوانين واللوائح المتعلقة بالمعاشات والمكافآت

صفحة	
٣	اللايحه الصادره في ٥ ربيع آخر سنة ١٢٧١
١٣	أمر عالي صادر للماليه في ١٠ القعدة سنة ١٢٧٩ نمرة ٤٢ باعتبار خدمة الخاصه ميرى
١٣	أمر وارد للماليه من شغادة عبد الخليم باشا في ١٩ ربيع آخر سنة ٨٠ نمرة ١ قومبايه باعتبار الخدمة بالقومبايه المصرية ميرى
١٣	أمر عالي صادر لانتظاره للماليه بتاريخ ٧ جاد اول سنة ١٢٨٠ نمرة ٢٣ بشأن معاش أرباب الصنايع والكرات والتأخير عن طلبه
١٧	ترجة اراده سنه تركى صادره للماليه في ١٥ شعبان سنة ٨٠ نمرة ١١٩ بترتيب المعاش للورثة باعتبار الفريضة الشرعية بدون رد
١٨	ترجة اراده عليه تركى صادره للماليه في ٢٥ رمضان سنة ١٢٨٠ نمرة ١٥٥ بتخصيص المعاش على الورثة بدون رت من نصف ماهية المورث
١٨	ترجة اراده سنه تركى صادره للماليه في ٢٧ منه نمرة ٨٧ باحتساب مدة خدمة من طردوا بأمر المرحوم سعيد باشا السابقة على الطرد
١٩	ترجة اراده عليه تركى صادره للماليه في ٤ راسنة ٨١ نمرة ٢٠٤ بعدم قطع معاش الاولاد الذين يكونوا بالمدارس حتى يبلغوا ١٥ سنه
١٩	ترجة اراده سنه تركى صادره للماليه في ١٤ القعدة سنة ٨١ نمرة ١٠٩ بعدم ادخال الورثة في ميعاد التأخير عن طلب المعاش
٢٠	أمر عالي للماليه في ٥ جاسنة ٨٢ نمرة ١٥ بترتيب المعاش للورثة على مدد خدمة مورثهم بخلاف ورثة من يتوفوا في الجهاد والمتقاعدين
٢١	ترجة أمر عالي للماليه في ٢١ شعبان سنة ٨٣ نمرة ١٦ عرض بشأن معاملة ورثة من يتوفوا بالحريق
٢٢	أمر عالي لاداخله في ٩ شعبان سنة ٨٥ نمرة ١٠ بعدم احتساب مدة احراز التلامذة رتب الصف ضابطان بالمدارس في المعاش

تابع فهرسة مجموعة القوانين واللوائح المتعلقة بالمعاشات والمكافآت

صفحة	
٢٣	شرح وارد للماليه من الداخلية في ٢٢ محرم سنة ١٢٨٧. غرة ٤٣٢ بشأن احتساب مدة الخدمة بجهة مضموع وسوا كن
٢٣	أمر عالي صادر للداخلية في ٢٠ رجب سنة ١٢٨٧. غرة ٣١ باستقطاع اليوم الاحتياطي
٢٦	اللائحة الصادرة في ١٨ شوال سنة ٨٧
٣٦	أمر عالي للداخلية في ٢٨ محرم سنة ١٢٨٨. غرة ١٣٠ باحتساب مدة الخدمة بالاقواف
٣٧	أمر عالي للداخلية في غرة رجب سنة ١٢٨٨. غرة ٣ بشأن معاملة من استخدم من أرباب المعاشات قبل صدور القانون الجديد
٣٨	أمر عالي تاريخه ٦ ربيع أول سنة ١٢٩٠. غرة ٢٥٨ بشأن معاملة الاولاد الذكور الذين توجد بهم غل عند بلوغهم السن الذي يلزم فيه قطع معاشهم
٤٠	اقاد من الداخلية للماليه في ٦ ربيع آخر سنة ١٢٩٠. غرة ٣٦٢ بشأن العوارض المخلة بمدد الخدمة
٤١	اقاد للماليه من الخصوصي في ٢٢ الحجة سنة ١٢٩٠. غرة ٢٧٠ بخاصة ترتيب المعاشات على قانون سنة ٨٧ لايتام من يتوفوا في حالة الخدمة
٤٤	أمر عالي للداخلية في ٣ ش سنة ١٢٩٣. غرة ١٣٢ بعدم خصم شيء من معاش من يكون معطى لهم أطيان بمقتضى قرارات تطيرها
٤٦	أمر عالي للداخلية في ٢٤ ذي سنة ٩٤. غرة ١٣٣ بشأن معاملة المستخدمين الاوروبين في المعاش
٤٨	أمر عالي صادر لمجلس النظاري ١٠ ج سنة ١٢٩٦. غرة ١١ بمعاملة المستخدمين الذين دخولهم الخدمة كان قبل صدور لائحة سنة ٨٧ في المعاش على لائحة سنة ٧١ والذين بعدها عليها

تابع فهرسة مجموعة القوانين واللوائح المتعلقة بالمعاشات والمكافآت

صفحة	
٤٨	أمر عالي صادر للمالية في ٢٥ فبراير سنة ٨٢ - ٧ ر سنة ٩٩ نمرة ٤ بتسمية الدائرة الخديوية باسم خاصة واحتساب مدة الخدمة بها في المعاش
٤٩	أمر عالي صادر لمجلس النظر بتاريخ ١١ ربيع الأول سنة ١٣٠٠ (٢٠ يناير سنة ١٨٨٣) بترتيب المعاش لأرباب الرتب العسكرية الموظفين بوظائف ملكية على لائحة الملكية
٥١	لائحة تسوية حالة المستخدمين الملكيين الصادرة في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣
٦١	أمر عالي صادر لمجلس النظر بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٣٠٠ نمرة ٦ بشأن معاملة من يتأخر عن طلب المعاش
٦٢	أمر عالي تاريخه ٢٣ شوال سنة ١٣٠٠ (٢٧ أغسطس سنة ٨٣) بتمتع أرباب المعاشات بمعاشهم بأي جهة يختارون الإقامة فيها بعد اخبار الحكومة
٦٣	الذكر بتوال صادر في ٩ مايو سنة ١٨٨٦ بخصوص استبدال المعاشات
٦٤	اللائحة الصادرة من نظارة المالية بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٨٨٦ بخصوص استبدال المعاشات
٧١	قانون المعاشات الملكية الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٨٧

مجموعة
القوانين واللوائح المتعلقة بالمعاشات
والمكافآت



(طبعت)
بالمطبعة الاميرية بيولاى مصر المحمية
سنة ١٨٨٧
افريقية

قانوننامة المعاشات

ترجمة الاحمر العالى الوارد الى ديوان المالية شرحا على قانون المعاشات

رقم ٥ ر سنة ١٢٧١

يلزم المبادرة لنشر هذا القانون المشتمل على أحد عشر بندا واعلانه الى كافة الجهات بالاجراء بموجبيه من بعد الطبع والتمثيل ليكون دستور العمل فى حق الموجودين بالخدمات الميرية من مدة المرحوم أفندينا الوالد عليه سحائب الرحمة والرضوان الى غاية الآن وفى حق من يستخدم بالخدمات الميرية من الآن فصاعدا فلزم شرحه بالاجراء بما ذكر

(البند الاول)

ان الذوات وأرباب الرتب والمهيات والجاو يشمية الاندرون والبيرون والقواسه والطوبجية والججخانية والعساكر الباشبورق وسائر أرباب المهيات الذين سبقت لهم الخدمة فى الجهادية البرية والبحرية وفى الملكية اذا تقاعد أحد منهم بحسب الاقتضاء يرتب له ربح ماهيته ان كانت مدة خدمته خمس عشرة سنة وان كانت عشرين سنة يرتب له ثلث ماهيته وان كانت خمس وعشرين سنة يرتب له نصف ماهيته وان كانت ثلاثين سنة يرتب له ثلثا ماهيته وان كانت أربعين سنة يرتب له ماهيته ومرتبه بالتام

مدة الخدمة من
خمس عشرة سنة
لغاية أربعين سنة

(البند الثانى)

كل من وقعت منه جنحة وعوقب عليها بالارسال الى الليمان أو بالطرد أو بالنفى بعد نظر قضيته كالعادة الجارية رسميا واقناعه وثبوت اعليه بمقتضى القانون ثم حصل العفو عنه بعد ذلك وأعيد الى الخدمة ثانيا لا تحسب له مدة خدمته السابقة لغاية تاريخ العفو عنه ولا يستحق معاش التقاعد عن مدة خدمته التى سبقت له أصلا سواء حصل العفو عنه أولا

فى حق من توجه
الى الليمان وطرد
ونفى وحصل
العفو عنه

(البند الثالث)

ان العلل الكبيرة أو الجراحات الجسيمة أو الامراض ليس لها الميعاد
المخصوص بل اذا فقد الشخص كرميته أو صار مقعداً أو بطل عضو من أعضائه
وهو مقيم في خدمته المأمورية بها والتمس ترتيب المعاش له نظره الطبيب
ومن بعد كشفه عليه يرتب له نصف مرتبته الأصلية معاشاً له ان كانت ماهيته
ومرتبته ألف قرش في كل شهر فان كانت دون ألف رتب له ثلثا مرتبته
الأصلية معاشاً فان كان يستحق المعاش الزائد بمقتضى البند الأول نظراً لما
سبق له من الخدمة الكثيرة رتب له معاش باعتبار تلك الزيادة ومن استخدم
بالسودان تحسب سنته الواحدة بسنة ونصف

في حق الذي
بطل عضو من
أعضائه وفقد
كرميته

(البند الرابع)

يجب على كافة الضباط والمأمورين وعلى أفراد العسكرية وسائر الخدم ان
يسلكوا فيما يتطوابعه من الخدمة مسلك الصدق والاستقامة في مقابلة
ما يحصل لهم من الدقة والاهتمام من طرف الحكومة في مادة معاشهم
ومعاش عيالهم وورثتهم بعد وفاتهم على الوجه المذكور في البنود الآتية
والوجه الذي سبق بيانه في البند الأول والثالث فاذا امتنع شخص عن خدمته
المأمورية وأبرز ضرورة الاستغناء عنها مع كونه خالياً عن العذر المقبول وكانت
مدة خدمته خمساً وعشرين سنة فأقل وطلب التقاعد فلا حق له في طلب
المعاش وأما ان كانت مدة خدمته تزيد على خمس وعشرين سنة وامتنع عن
خدمته بعد تلك المدة واستعفى منها فانه يرتب له ربع ماهيته وممرتبته الأصلية
معاشاً ان كانت ماهيته وممرتبته الشهرية ألف قرش فان كانت أقل من ألف
رتب له ثلث ماهيته وممرتبته الأصلية معاشاً له

في حق من امتنع
من الخدمة
وتكون مدة
بخدمته زيادة
من خمسة
وعشرين سنة

(البند الخامس)

كل من استحق المعاش يرتب له على حسب قدمه في الخدمة كما هو موضح في
البنود المذكورة فاذا اقتضى الحال تقاعد شخص في آخر خدمته يعنى في آخر

الشهر الذي يتقاعد فيه كان ترتيب معاشه باعتبار ماهيته ومرتباته الأصلية
المقيمة باسمه في الدفاتر ولا يقطع منه معاشه في أى وقت من الاوقات بل يستمر
ما ترتب ويخصص له بحسب الاستحقاق كالمشروع في البند الاول ليتعيش به
الى وفاته لان المعاش المذكور انما ترتب لنفس الخدم مكافأة لهم على الخدمات
الميرية

(البند السادس)

اذا استخدم المتقاعد في خدمة من الخدمات الميرية ولم يكن ممن سبقت له
في الخدمة مدة أربعين سنة وكان المعاش المرتب له أقل من مرتباته الأصلية
فانه يرتب له المرتبات الأصلية التي كانت مرتبة له حال استخدامه قبل التقاعد
ويستخدم بتلك المرتبات فان اقتضى الحال تقاعده ثانياً ضمن مدة استخدامه
بعد تقاعده الى مدة استخدامه قبل التقاعد ويعطى له المعاش على مقتضى
البند الاول باعتبار مجموع مدة الاستخدام وأما اذا كان المتقاعد حين
استخدامه ثانياً بعد التقاعد حاز ماهية ومرتبات زائدة على الماهية والمرتبات
التي كانت له قبل تقاعده فان ترتيب معاشه يكون على مقتضى البند الاول
باعتبار الماهية والمرتبات الزائدة التي حازها فان ظهرت عليه جنحة في مدة
خدمته بعد التقاعد واقتضى الحال ارساله الى الليمان أو طرده أو نفيه بعد
الثبوت والاقناع فلا استحقاق له في المعاش كما في البند الثاني

(البند السابع)

ان الذوات وغيرهم ممن تكون ماهيته في كل شهر خمسمائة قرش فاكثر سواء كان
من الموجودين في المنصب أو من المتقاعدين المستحقين للمعاش اذا توفي أحدهم
رتب نصف ماهيته ومرتباته التي كانت له في كل شهر لورثته الشرعيين المذكور
الذين لم يبلغوا من العمر خمس عشرة سنة والاناث اللاتي لم يتزوجن ويخصص
ذلك لهن باسمائهن على حسب ما يخص كلا منهم شرعاً وكذلك الموجود في منصبه
أو المتقاعد الذي ماهيته كل شهر خمسمائة قرش فأقل الى مائتين وخمسين قرشاً

في حق ما يصير
تخصيصه الى
الورثة

فانه اذا توفي يرتب لورثته من المعاش في كل شهر نحو ما تثن وخسين قرشاً على الوجه السابق واذا توفي أحد من الموجودين في المنصب أو المتقاعدين الذين ماهية كل منهم في الشهر ما تثن وخسون قرشاً أقل يرتب لورثته الشرعيين جميع ماهيته فاذا كان أحد الورثة المذكورين يبلغ عمره خمس عشرة سنة وليس له اقتدار على التثبيت بأسباب التعيش لعله قائمة به فانه حينئذ يكون مستحقاً لآخذ المعاش كالورثة المذكور الذين لم يبلغوا سن خمس عشرة سنة ويرتب له المعاش على الوجه المذكور

(البند الثامن)

في حق معاش العتقاء قد توضيح في البند السابع كيفية تخصيص المعاش الذي اقتضى الحال ترتيبه للورثة الشرعيين على حسب المراتب التي كانت مرتبة للمتوفى سواء كان من المتقاعدين أو من كانوا في المنصب فاذا توفي أحدهم وترك جارية معتقة سواء كانت بيضاء أو حبشية أو سوداء فيحال تعيشها على الورثة الشرعيين أصحاب المعاش ويلزمون به بمعرفة الحكومة على وجه مناسب حتى تتزوج فان لم يكن هناك وارث للمتوفى الذي مات وترك جارية معتقة لم تتزوج سواء كانت بيضاء أو حبشية أو سوداء فان كان المتوفى من أهل الصنف الثاني من الرتبة الاولى أو كان من رتبة ميرميران وما فوقه فانه يرتب للجارية البيضاء التي مات عنها ثلثمائة قرش في كل شهر حتى تتزوج وان كان من رتبة اللواء أو رتبة متميز الصنف الاول من الرتبة الثانية أو من الصنف الثاني أو أمير الأحرار فيرتب لها كل شهر ما تثن وخسون قرشاً وان كان من رتبة الميرالاي أو في درجة مدير الاصطبل رتب لها في كل شهر ما تثن قرش وان كان من رتبة القائم مقام أو دونها رتب لها كل شهر مائة قرش ويجرى مثل ذلك أيضاً فيما اذا كانت الجارية المعتقة التي تركها المتوفى من غير وارث حبشية أو سوداء فيرتب لها المعاش المذكور على التفصيل السابق من الاعلى الى الادنى حتى تتزوج

(البند التاسع)

ان المعاش الذى يقتضى الحال ترتيبه للعتقاء أو الورثة المنسوين للمتوفى
الذى كان من الموجودين فى المنصب أو من المتقاعدين يجب أن يكون ترتيبه
لهم بالمواعيد المحدودة حسبما ذكر فى البند السابع والثامن فعلى ذلك متى
ترؤجت واحدة من الورثة الاناث أو من العتقاء قطع معاشها المقيد لها باسمها
وكذا اذا بلغ أحد الورثة الذكور سن خمس عشرة سنة فيقطع معاشه المقيد
له باسمه فان كان الوارث الذكر به علة تمنعه من الخدمة ومن استحصال معاشه
الذى يتقوت به فانه يعطى له معاشه الى انقضاء حياته وأما الوالدة التى هى من
جمله الورثة الاناث فى بلوغ أولادها الذكور وترؤجت بناتها قطع ما هو مرتب
لها من المعاش لانهم يقومون بمؤنتها وتعيشها

(البند العاشر)

ان كافة المعاشات السابق ذكرها فى البنود المحررة يلزم أن يكون ترتيبها وقيدتها
بديوان الروزنامة العاصرة على موجب الشروط المذكورة فان أراد أحد من
أرباب المعاش ترك معاشه بجانب الديوان وقدم استدعاء بترك ذلك الى
الديوان بقصد التوجه الى بلده صرف له ما استحققه من المعاش وأعطى أيضا
معاش سنة واحدة انعاما له فى مقابلة تركه مرتبة بجانب الديوان

(البند الحادى عشر)

كل شخص من أصحاب المعاش يتمتع بحيازة معاشه المرتب له فى أى جهة من
الجهات الواقعة فى داخل دائرة الحكومة المصرية فان توجه الى جهة أخرى
خارجة عن دائرة الحكومة المصرية بدون اذن قطع معاشه المرتب له وان
حصلت لاحد هم غلة واشتد أمرها وشهد الاطباء فى حقها انه لا يحصل له الشفاء
منها الا بتبديل الهواء أعطيت له رخصة فى تبديل الهواء بقدر ما يعينه الاطباء
من الزمن ويعطى له معاش تلك المدة بالتمام فان أخذ شهادة من أطباء الجهة
التي انتقل اليها بعدم حصول الشفاء له فى ظرف تلك المدة وأنه محتاج لاعطاء
مدة أخرى زيادة على المدة الاولى والتمس ذلك فانه يساعد على ذلك وبجواب اليه

على موجب الشهادة المذكورة ويعطى له معاشه عن المدة التى يقيمها هناك
بالتمام وأما من يأخذ الاذن منهم لتأديته أشغاله ويتوجه اليها بعدة معلومة فيعطى
له نصف معاشه فقط فى مدة غيبته المأذون بها فان تأخر ولم يحضر فى الميعاد
المعلوم وكان ذلك مدة من الاثني عشر وعجز عن اثبات أن تأخره كان لعذر مقبول
فلا يعطى شيأ عن مدة تأخره

انه يقتضى الارادة السنية قد رتب البنود العشرة الآتى ذكرها وجعلت ذىلا
لقانون ثمانية المعاش المذكور وسميت ضميمته قانون المعاش وصدر الامر العالى
بالاجراء على مقتضاها الى الخزينة المصرية مؤرخا فى ٢٩ م سنة ١٢٧١
ممر ا ب م ر ١٧ وهذه صورة الامر السامى

ان الغرض المقصود لى من توضيح ارادتى التى أصدرتها فى شأن قانون المعاش
المتضمنة لكون هذا القانون يلزم أن يتخذ دستورا للعمل فى خصوص ترتيب
المعاش لجميع من استخدموا من ابتداء مدة حكم والذى أسكنه الله فسيح
الجنان انما عوا الاعلام والافادة بأن الذين خدموا الحكومة المصرية فى المدة
التى مضت من ابتداء عهد والذى رجى الله تعالى عليه الى أن وضع ذلك
القانون والذين استخدموا فى المدة التى بعد وضعه الى ما شاء الله تعالى كلهم
عبيد حكومة واحدة بلا تفاضل بينهم وانهم فى مادة ترتيب المعاش بمنزلة
واحدة بدون فرق ولا تفاوت وحيث ان بعض الجهات طلب الايضاح فى هذا
المعنى فها نحن قد بينا ما استوضحه على الوجه الآتى

أولا - كل من استخدم من ابتداء عهد والذى رجى الله تعالى ثم تقاعد
أو عزل عن منصبه فى العهد المرقوم وكذلك كل من تقاعد أو عزل فى المدة التى
بعد ذلك العهد الى تاريخ وضع القانون المذكور ان كان له معاش وكان هذا
المعاش قليلا يكمل استحقاقه من المعاش على مقتضى القانون السابق ذكره
وان كان معاشه زائدا على ما يقتضيه القانون يقطع المقدار الزائد عن مقتضى
القانون

ثانيا - اذا وجد شخص بلا معاش ممن عزلوا أو تقاعدوا قبل وضع القانون في حق من يخدم كما ذكر وكان هذا الشخص لم يستخدم في غير خدم الميري ولم يذهب الى جهة من الجهات الخارجية عن الحكومة بعد انفصاله عن خدمة الميري فانه يرتب له معاش مدة حياته ولعيله بعد مماته على حسب القانون المذكور وأما اذا استخدم بعد انفصاله عن خدمات الميري في غير الخدم الميرية بدون أمر الحكومة سواء استمر مستخدما في تلك الخدمة الى الآن أو انفصل عنها وكذلك اذا توجه الى جهة خارجية عن الحكومة سواء استمر بتلك الجهة الى الآن أو حضر منها فانه اذا طلب معاشا لا يجاب الى ذلك ولا يرتب له شيء من المعاش في حال حياته ولا لعيله بعد مماته

ثالثا - اذا كان شخص من المتقاعدين أو المعزولين قد رتب له معاش أقل مما يقتضيه القانون أو أكثر أو لم يرتب له معاش أصلا ثم توفي قبل وضع القانون أو بعده فانه يرتب لعيله معاش بمقتضى هذا القانون بمعنى انه يتظر لما كان يستحقه ذلك الشخص من المعاش في حال حياته على مقتضى القانون ويرتب لعيله المقدار الذي يخصهم من ذلك المعاش كما هو موضح في القانون

رابعا - اذا توفي شخص وكان قد رتب له معاش بدون أن يستحقه على مقتضى القانون ثم رتب لعيله معاش بعد وفاته لزم قطع ذلك المعاش وإبطاله

خامسا - لا تعتبر مدة المكتب من مدد الخدمة التي توجب ترتيب في حق مدة المكتب المعاش

سادسا - الغرض المقصود من اشتراط الشرط المقرر في القانون في شأن في حق أقارب المتوفين

تقسيم ما يرتب من المعاش بحسب القانون لعائلته من مات من أرباب المناصب أو المعزولين على ورثته الشرعيين هو أن لا يختص كبير العائلة بجميع المعاش وأن لا يستملكه في أغراضه وشهواته النفسانية وأن لا يغلّق بيت من خدم الميري بالصدق والاستقامة ونحو أشغاله التي ينطبع بها حتى كان ذلك سببا في ترتيب هذا المعاش وان يستمر ذكره ولا ينسى اسمه فان كان لهذا الميت غير ورثته الشرعيين أقارب آخر من عائلته ولم يكن لهم جهة يعيشون منها سوى بيت المتوفى ولم تكن لهم قدرة على التكسب فلا يجوز حرمانهم من المعاش بوجه

من الوجوه بل على من أخذ المعاش من ورثته الشرعيين أن يحسن إلى من كان في منزل الميت من عياله الآخر سواء كان عدد الورثة الأخذين للمعاش قليلا أو كثيرا خصوصا إذا كان الوارث فردا واحدا ذكرا أو أنثى لما أن المعاش حينئذ ينحصر فيه فإن لم يحسن إليهم لزم أن يخصص لهم بعرفة الديوان بالوجه المناسب حصصة من المعاش الذي رتب للوارث الشرعي سواء كان ذلك الوارث واحدا أو متعددا ذكرا أو أنثى فإن كان ورثة من مات من هذا القبيل في جهة خارجة عن جهات الحكومة فلا استحقاق لهم فيما يتركه مورثهم من المعاش

سابعاً - حيث أن ما استحققه الذكور من المعاش يقطع عند ادراكهم سن فيما يخص لعائلة المتوفى البالغ وما استحقته النساء من ذلك يقطع عند تزوجهن على حسب ما هو مقرر في القانون فينبغي أن يتظر حينئذ في حال من كان من عائلة الميت غير الوارثين له شرعا وفي حال عتقائه فإن تبين أنهم عاجزون عن التكسب وأنهم لا يراد لهم من جهة من الجهات يرتب لهم بعرفة الديوان شيء من حصص المعاش التي انحلت عن الذكور البالغين أو النساء المتزوجات لأجل تعيشتهم

ثامناً - مقصدي من بيان جميع أرباب الماهيات في البند الأول وبيان أفراد العساكر في البند الرابع هو أن لا يحرم أنقار العساكر البرية والبحرية من حكم القانون فيلزم أن تحسب ماهيات هؤلاء الأنقار وتعييناتهم وملبوساتهم بحسب الأسعار الجارية ويجرى في حقهم مقتضى القانون

تاسعاً - إذا كانت إحدى الوارثات ليس لها أولاد ذكور بل كان لها بنات فقط وتزوجن فلا تقطع حصصة الوارثة المذكورة من المعاش إلا إذا تزوجت في حق الخريجات التي لم يكن لهن أولاد ذكور

عاشراً - مقصودي من البند السابع هو أن يرتب في كل شهر ما ثمان وخمسون قرشاً معاشاً للورثة من كانت شهرته وميرتباته مائتين وخمسين قرشاً فأكثر إلى خمسمائة قرش وأن من تجاوزت شهرته وميرتباته الخمسمائة قرش يرتب لورثته نصف ذلك فيلزم العمل بما ذكر

وهذه البنود العشرة قد عنونت بعنوان ضميمته قانون المعاش فيلزم طبعها ونشرها وحقن ظهها مع القانون المذكور والعمل بموجبها كما اقتضته ارادتي

علاوة قانون المعاش

ان المعاش اللازم للعبيد الذين آتوا ما وجب عليهم من الخدمة بصدق العبودية ثم توفوا أو صاروا من المتقاعدين قدرتب لهم ولا تقاربهم في حياتهم ومماتهم مكافأة لهم على ذلك ونشرت بيان ذلك لأئحة وضميمة ولكن لم يذ كرشى في حق المرضى الذين يتوجهون لتبديل الهواء الى داخل الحكومة أو خارجها ولما كانت الرحمة والشفقة على الضعفاء والمعلولين ملتزمة لنا على الدوام لزم عمل هذا البند علاوة على قانون المعاش على الوجه الآتى وهو انه اذا ابتلى أحد العبيد بعلة شديدة وقرراثنان من الاطباء المستخدمين أنه لا يحصل له الشفاء الا اذا توجه لتبديل الماء والهواء الى جهة داخله فى الحكومة أو خارجة عنها وقدرا له بمدة لاجل ذلك فيلزم أن يعطى لذلك المريض رخصة فى تلك المدة وكما جرت العادة بأن المريض من المستخدمين تحسب له ماهيته ومرتباته بالكمال وهو ملازم للفراش فى منزله فكذلك المريض السابق ذكره يجب أن تحسب له ماهيته ومرتباته بالكمال فى مدة تبديل الهواء وأما اذا كان المريض يحصل له الشفاء ويستدعى بمدة لتبديل الهواء بقصد استحصال كمال الصحة فقط والاطباء يرون ذلك موافقا ويصدقون عليه فيلزم أن لا يمنع أمثال هؤلاء من ذلك ولا يحرموا من العلاج وتصحيح الابدان بل تعطى لهم رخصة بقدر المدة التى يعينها الاطباء غير انه فى صورة ما اذا كانت ماهية أحدهم أكثر من خمسة أكياس لا يحسب له الا نصف ماهيته ومرتباته وأما اذا كانت ماهيته خمسة أكياس أو أقل فيحسب له الثلثان من ماهيته ومرتباته فى مدة الاجازة فاذا لم يحصل للمريض الذى توجه لتبديل الهواء فى المدة المعينة شفاء أو لم يستكمل الصحة وشهد له بذلك أطباء الجهة التى هو بها وعينوا له مدة أخرى وصدق على ذلك حاكم تلك الجهة فتلك المدة التى تلزم زيادتها لاتمام الشفاء

تحتسب له مرتبته على الوجه المذكور فان لم ترد شهادة من الاطباء وتأخر عن
الميعاد المعين بلا سبب لازم ان لا يحسب له شئ من المرتبات في المدة التي تأخرها

واذا فقد الشخص احدى يديه أو رجله في المحاربة أو في أثناء التعليمات يلزم
أن يرتب له الثلثان من ماهيته ومرتباته وأما اذا فقد يديه جميعاً أو رجله جميعاً
أو يداً ورجلاً فتحتسب له ماهيته ومرتباته على التمام معاشاً وان كان ذلك
الشخص مصرياً يلزم أن يحرك كشفه اللازم من الخزينة المصرية ويرسل الى
المديرية التي يلبه تابعة لها ليصرف له ذلك من تلك المديرية شهرياً

في حق من يفقد
عضواً أو عضوين
في المحاربة
أو التعليم

ترجمة الارادة السنية الصادرة الى الخزينة المصرية المؤرخة في ١٣ ذي القعدة

سنة ٧٢ نمرة ١٥٣

ان التلاميذ والانتقار الذين كانوا في وفاق النخيلة أو في المكاتب يصير معاملتهم
بموجب البند الخامس من ضميمه لائحة المعاش فاما الذين حازوا رتبة الضباط
في المكاتب أو في النخيلة بمعنى انهم حازوا رتبة أو نباشي أو رتبة أعلى منها فلا
يكونوا معدودين من التلاميذ بل تكون الايام التي خدموها في تلك المحلات
محسوبة من مدة الخدمة

أمر عال صادر للمالية في ١٠ القعدة سنة ١٢٧٩ غرة ٤٢

من حيث ان أشغالنا الخاصة التي هي والحالة هذه تحت إدارة قاسم باشا قد
تتبع اليها جلة من الخدمة من نظار ومعاونين وكاتب وقواصه وغيره وبما ان
هؤلاء الخدمة وان كان بعضهم تقيدا استحقاقهم بطرف قاسم باشا والبعض
بالمالية الا أنهم الجميع بعد وفاء هذه الخدمة يعدوا في هذه الخدمة خدمة
ميري ويعاملون كعامله مستخدمى الميري دون أن ينسبوا الى خدمة الدوائر
اقتضى اصدار أمرنا هذا اليكم بذلك ليعلم بالمالية وبموجبه يكون الاجراء
كما هو مطلوبنا

أمر وارد للمالية من سعادة عبد الحليم باشا في ١٩ ربيع آخر

سنة ١٢٨٠ غرة ١ قوميانية

صدر لنا أمر عال رقم ٢١ ربيع أول سنة ٨٠ غرة ٢٣ موشح بأعلى القرار
المتقدم من حضرات مؤسسى القومية المصرية بالتماس عدم ضياع مدة
استخدام من يستخدم بعموم وفروع القومية المذكورة السابقة لهم بالميري
كما وان مدة استخدامهم بالقومية تعد أنهم ميري وقد أشير بالأمر السامح
قبول التماسهم في ذلك بالاجراء على وجه ما ذكر في حق من يستخدم بالقومية
من يكون سابق لهم الاستخدام بالميري فليزم ترقية له سعادتكم لاجل أن يكون
معلوما بالمالية واجراء المقتضى نحوه وفي تاريخه تحرر لحضرة الباشا مدير
القومية

أمر عال صادر لنظارة المالية بتاريخ ٧ جاد أول سنة ١٢٨٠ غرة ٢٣

قدوافق ارادتنا اجراء العمل بما استصوبه المجلس الخصوصى في قراره هذا
وأصدرنا عليه الأمر ليجرى مقتضاه

معاش أرباب
الصنائع
والكارات
والأخير من
طلبة

قرار المجلس الخصوصي

انه لما عرض للاعتاب السنية ما كتب من سعادة الباشا ناظر ديوان عموم المالية الى ديوان المعاونة في ٦ ربيع آخر سنة ٨٠ غمرة ٢١ بالاستئذان ٤١ يقتضى اجراءه الى أرباب المعاشات فصدر الامر الكريم الى سعادة الباشا المشار اليه بما اقتضته المراحم الخديوية الى ازالة تضررهم باجراء قيد المعاشات بالكيفية التي توضح بالامر الكريم الرقم ١٩ ر سنة ٨٠ غمرة ١٣ وحيث كان من ضمن افادة المالية المذكورة ثلاثة مواد تحتاج الى استجماع الآراء فيما يوافق اجراءها وهي الاولى أرباب الصنائع أصحاب الرتب المرفوتين من ترسانة اسكندرية الذي قيل بإفادة المالية ان ترتيب معاشهم يكون حكم الامر السابق صدوره من المرحوم في العهد السابق حيث انه بالاستكشاف عنه عند العرض للاعتاب تبين ان ذلك الامر كان صدر الى ناظر ديوان بحريه في ٥ القعدة سنة ٧١ غمرة ١٣ تركى بناء على اعراض من أربعة أشخاص يوزباشية وخسة ملازمين التمسوا به ترتيب المعاش لكونهم رفقوا بلاجنحة ومضمون ذلك الامر انه اذا كانوا من القادرين على الخدمة وينتفع بهم في وقت اللزوم ولم يوجد محلات خالية لاستخدامهم فادام انهم اجتهدوا في وقته واكتسبوا الصناعة وأحرزوا الرتب المذكورة فعلى شرط جلبهم في المستقبل واستخدامهم في وقت اللزوم يتقيد لليوزباشي منهم عشر شهرية القديعة والملازم سدسها وهذا لم يكن مطابق لما جرت به المعاملة لغيرهم من أمثالهم الثانية ما قيل بهما من انه يوجد بعض أنفار أرباب صنائع وكارات مثل بياطرة وطباخين وشناجية وغفرة وبوايين وما يماثل ذلك ان بعضهم كان أعطى لهم أطيان وبعضهم طالبين الاعطاء فهل الذي يكون له قوة على أشغاله يكافئه والذي لم يكن له قوة على ذلك من الذين لا يأخذون أطياناً يتقيد لهم بوجه العموم أو لا بد من تمييزهم بأن يكون قيد المعاش بواقع الاستحقاق الى عدم القوة منهم فقط والثالثة ما قيل على ان المتطلبين ترتيب المعاش بعضهم مرفوت من أقل مدة لغاية عشر سنين ومن فوق العشرة لغاية تسعة عشر سنة والقانون

لم يتوضح فيه مدة مقننة للخلو من الخدمة فهل يترتب لجميعهم المعاش من دون التفات الى مدة الخلو قليلة كانت أو كثيرة كما يعتبر في ترتيب المعاش لمن سبق اعطاء الاطيان اليهم أو بتعيين مدة معلومة لمن يتقيد له المعاش سواء كان ممن تقيد من هؤلاء أو ممن يستجد قيده وما قدر المدة التي تتعين لذلك وقد تبين من الكشوفات التي وردت مع الافادة المذكورة ان مدة الخلو بلغت في بعض الاسماء نحو الثلاثين سنة وكسور فصدر النطق الكريم برؤية ذلك في المجلس الخصوصي ولقد تلى ذلك بالمجلس الذي توفق عقده بديوان المعاونه في هذا اليوم تلى مع الافادة التركي المحررة من ديوان جهاديه في ١٧ القعدة سنة ٧٩ غرة ٢٠ عرض حالات المبنية على عرض خالين أحد هما من على أبي زيد النفر الجهادي المرفوت في سنة ٦٦ والثاني من أحد صالح أغا الذي كان علما في أحد آليات السواري ورفت في سنة ٥٢ الطالبين ترتيب المعاش وديوان الجهادية يريد الافادة لعدم التصريح بلائحة المعاش وذيلها عن الذي تمضي عليه مدة هكذا في الخلو من الخدمة ولدى المداولة عن هذا وهذا قدر رأى انه من المعلوم ان اجراء ترتيب المعاش الى المستحقين هو من مقتضيات الاصول التي تراعى اعين الحكومة بمنظر الاستحسان والاستحقاق لكن الذي جرى في العهد السابق من اعطاء اطيان الى أرباب المعاشات من غير تحقيق مدد الاستخدام ومعرفة قدر الاستحقاق وتنوع حصول ذلك بكيفيات غير منتظمة في سياق واحد لم يراع فيه صالح المصلحة ولا الى صالح المرفوتين لعدم التساوي بينهم في الاجراء والاعطاء الى ذوى الاستحقاق وغيرهم من غير تمييز واذا صار التوقيف في تحقيق ذلك واعطاء المعاشات الآن بواقع الاستحقاق حكم القانون بمرأية تساوي الجميع في طريقة واحدة فوان كان ذلك من مقتضيات الاصول لكن من حيث ان المراحم الخديوية شملتهم بالاحسان وصدر الامر الكريم بترتيب المعاش نقدية الى من كانوا آخذين اطيانا والى من لم يأخذوا وأن لا يتوقف ترتيبه على تحقيق مدد الاستخدام بل بصير الترتيب الى من تحققت مددهم والى من لم ينته تحقيق مددهم مع حصول الهمة في نهو ذلك التحقيق رافة بهم لاجل عدم تضررهم في مسافة التحقيق فبهذه

البيقية وكون الحاصل في ذلك محض احسان فعاملة اليوزباشية والملازمين المرفوتين من ترسانة اسكندرية في خصوص المعاش بالامر السابق صدوره من المرحوم الى ديوان البحرية المتقدم ذكره مضمونه مما لا يناسب الجارى في حق أمثالهم والآن وفق أن تشملهم المراحل التي عمت بان يعاملوا في ذلك بموجب لائحة المعاش ويندخلوا في سلك أمثالهم الصادر عنهم الامر الكريم الى ديوان المالية في ١٩ ر سنة ١٢٨٠ نمرة ١٣ المبدي ذكره وأما أرباب الصنائع والكرات الذين لم يحرزوا الرتب فهؤلاء كان اللازم قرزهم من وقت طلب المعاش ومن لا يكون قادرا على التكسب من كاره أو صنعتته بالخارج هو الذي يترتب معاشه لكن من حيث أنه أعطى للبعض أطيان من غير مراعاة الى ذلك وبواسطة أخذ الأطيان منهم فلا يوافق المراحل السنوية حرمانهم من ترتيب المعاش نقدية فيترتب لهم ذلك وأما الذين لم يعط لهم أطيان منهم ومطلبين المعاش فهؤلاء لابد من قرزهم بمعرفة سعادة الباشا ناظر ديوان المالية ولا يترتب المعاش الا لمن يتحقق عدم اقتداره منهم على التكسب من كاره أو صنعتته بالخارج وينظر فيه الاحتياج الى ترتيب المعاش من جهة الميرى وأما عن خصوص مدد الخلو وتقديرها في الواقع ان تأخر المرفوتين عن طاب المعاش قدره كذا سنين من سنة لحد الثلاثين سنة هذا مما يوجب سقوط استحقاقهم في طلبه حيث انه لم يكن هنامساقات ولادواعي توجب التأخير عن طلب المعاش لمن يستحقه حين رفته لكن من حيث انه صار اعطاء الأطيان من غير التفات الى ذلك والذين لم يأخذوا أطياناً مطلبين المعاش ومن مقتضى العدالة مساواتهم بأمثالهم فالموافق ان الذين يطلبون المعاش لحد الآن يجري عليهم مقتضى الامر الكريم المبدي ذكره بترتيب معاشهم بحكم اللائحة والذين لم يطلبوا ترتيبه من السابق رفتهم ويكونون مستحقين الى ترتيبه فيعطى لهم مهلة لحد نهاية شهر شعبان سنة ٨٠ فن يحضرونها ويطلب ترتيب معاش ينظر في استحقاقه ويترتب له ما يستحقه ومن لا يحضرها ويتجاوز تلك المهلة فلا حق له في طلب المعاش وحيث لا يسمع له وأما من يرفت من الآن فصاعداً فله مهلة سنة واحدة كاملة من تاريخ رفته اذا لم يحضر

فيها ويطلب ترتيب المعاش بواقع استحقاقه ويحضر بعد مضي السنة المذكورة فلا يسمع له بعد ذلك وأما النفرا الجهادي المرفوت في سنة ٦٦ الذي التمس ترتيب المعاش فمن حيث ان أنفارا الجهادية لا يستحقون ترتيب المعاش الا اذا كان خروجهم من خدمة الجهادية بداعي تسقيط في أعضائهم يوجبهم التقاعد عن الخدمة فمن يكون من أنفارا الجهادية من هذا القبيل ومحقق ان خروجه من العسكرية بسبب التسقيط ولم يكن له اقتدار على السعي في التعيش من الخارج هو الذي يجاب في طلب ترتيب المعاش أما المرفوت بغير هذه الوسطة فلا اقتداره على التكسب لا يستحق ترتيب المعاش هذا الذي رؤى بهذه الخصوصيات وحيث ان جميعه محض احسان من لدن المراحم السنية فبعرض ذلك للاعتاب الخديوية اذا وافق يصدر عليه الامر الكريم الى ديوان المالية لاجراء بموجبه ومن الديوان المذكور بصيرا الاشعار الى جهات اقتضائه كما رؤى

ترجمة ارادة سنية تركي صادرة لسعادة ناظر المالية

بتاريخ ١٥ شعبان سنة ٨٠ غرة ١١٩

قد عرض وأخير الطرفنا بهذه الدفعة على ان الجمله أيتام وأرامل وسائر ترتيب المعاش الاشخاص الذين في طلب المعاش تحقيقاتهم اللازمة بمقتضى لأئحة المعاش للورثة باعتبار الفريضة الشرعية بدون رد التي في اليد صار اجراؤها واستوفائها وصار توقيفهم في المالية بلا قيد فمن حيث ان الجمله أشخاص الذين مثل ذلك المستحقين المعاش عدم حصولهم على ضرورة وسفالة هو مستلزم لدينا للغاية فقد صار اصدار وارسال أمرنا هذا لكي المعاشات التي تحقيقاتها اللازمة حكم منطوق اللائحة التي في اليد تمت بصرا جرا عقيدتها اعتبارا من التاريخ الذي صار توقيفها فيه بالمالية والمقدار الذي يوجد أربابها مستحقية تجروا المقتضى في حق تأديته لهم قبل رمضان

حاشية فقط الوارث الشرعي الذي يكون متوفي من أرباب المعاشات هذه اذا كان شخص واحد أعني اذا وجد للمتوفي زوجة او بنت أو أخت أو والدته فالذين مثل ذلك لا يترتب لهم معاش كامل وانما يكتفي بترتيب وتخصيص معاش لهم باعتبار الفريضة الشرعية من ميراث المتوفي من دون رد ولذلك لزم لهذا التحشية

ترجة ارادة عليّة صادرة للمالية في ٢٥ رمضان سنة ٨٠ نمرة ١٥٥

ان افادتيكم رقمي ٢٨ ش سنة ٨٠ و ٨ رمضان سنة تاريخه الواردين
لمعيتي قبلا وأخيرا ذكرتم بها انه قبل الآن صدر لطرفكم أمرى نمرة ١١٩
بخصوص المعاش مذ كورابه انه اذا كان واحد متوفى وارثه الشرعى شخص
واحد يصير الاكتفاء بتخصيص معاش فقط بلا رد باعتبار الشريعة الشرعية
من ميراث المتوفى وانه بهذه الصورة اذا كانت وراثته المتوفى الشرعية منحصرة
فى شخص واحد لا يأخذ شئ زيادة عن حصه ارثيته الشرعية ومع ذلك اذا كان
زيادة عن شخص ينوله مقدار زيادة عن الميراث الشرعى ردا ضروريا بحال
تخصيص نصف ماهية المتوفى اليهم بتمامها وانه على هذا اجراء تخصيص
استحقاق كل شخص باسمه باعتبار الميراث الشرعى بلا رد من نصف ماهية
المتوفى سواء كان الورثة شخص واحد أو نفوس متعددة يصير ذلك مدارا
ومساواة فى حق الجميع وأخيرا أيضا أخبرتم شفاها عن ذلك وبناء على هذا
قد اقتضى الاشعار كى تجروا حسب اشعاركم واخباركم

ترجة ارادة سنية صادرة لسعادة ناظر المالية

بتاريخ ٢٧ رمضان سنة ٨٠ نمرة ٨٧

قد صار منظورى افادتيكم رقمه ٢٢ شعبان سنة ٨٠ نمرة ٣٧ المحتوية
على ان الذين صار طردهم من الخدمة بأمر المرحوم بناء على كونهم طلبوا
الاذن لاجل أداء فريضة الحج فى الدور السابق نالوا عقونا وجرى أخذهم
الى الخدمة بمقتضى ارادتنا الصادرة لطرفكم بتاريخ ١٩ شعبان سنة ٧٩
نمرة ٢ عرض وعلى هذا ترومون الاستئذان عن مدة خدمتهم التى قبل
طردهم هل يصير حسابها بالمعاش أم لا والحال من حيث من المعلوم ان طلب
الاذن لاجل الحج الشريف ليس هو خنعة ولذلك اقتضت ارادتنا ان خدمتهم
التى قبل طردهم الذى صار من قبل ذلك الخصوص يصير حسابها واعتبارها
بالمعاش حسب الاصول فطلوبى انكم تجروا مقتضى ذلك على ذلك الوجه

ترجمة ارادة عليّة صادرة لسعادة الباشا ناظر المالية

في ٤ را سنة ٨١ نمرة ٢٠٤

من حيث ان اولاد المستخدمين منهم بعض أيتام بمناسبة الحاقهم الى المدارس
حال كونهم مقيدا لهم معاش بالروزناجه جارى قطع معاشهم هذا يقتضى حكم
قانون المعاشات ووالدات الايتام المماثلين لهؤلاء يقدمن اعراضات بالتماس
اعادة قيد معاش اولادهم المنقطع أو ترتيب معاش لهم وتعيش أيتام وعمال
الذين سبق لهم الخدمة بالصد افة في حكومتنا بر قاهية الحال هذا أمر مستلزم
لدينا فقد اقتضت ارادتي أن الايتام الذين مثل ذلك دخولهم الى المدارس
وعدم دخولهم يصير تساويه واعتباره واحد في خصوص المعاش وان الايتام
الذين لهم معاش بالروزناجه وصار الحاقهم الى المدارس فمنهم الاولاد الذين
لم يبلغوا الخمس عشرة سنة يصير اعادة قيد معاشهم باسمائهم كما كان ويصير صرفه
واعطاؤه حين ما يبلغوا الايتام المذكورين سن الخمس عشرة سنة المحدد لقطع
معاش الايتام المذكور لاجل تعيش والدتهم وأقاربهم وانه من الآن فصاعدا
لا يصير التعرض أيضا لمعاش الذين يصير الحاقهم الى المدارس من المماثلين الى
هؤلاء بل عندما ان المرقومين يبلغون الخمس عشرة سنة يصير قطع معاشهم بذلك
الوقت وانه من كون من المعلوم ان بعض الحريمات لا يلحقوا اولادهم الى
المدارس خيفة ان يصير قطع معاش اولادهم ولا يوافق ان اولاد مستخدمي
الحكومة يفضلون جهال بدون صنعة فيصير النشر والاعلان من طرفكم الى
كافة الدواوين والمديريات وسائر الجهات عن هذه الكيفية لتكون معلومة
لكل من كان وعلى هذا فطوبى انكم تبادرون باجراء مقتضى ذلك على ذلك
الوجه

ترجمة ارادة سنيه تركي صادرة للمالية رقمه ١٤ القعدة سنة ٨١ نمرة ١٠٩

قد عرضت لطرفي شقتكم رقم ٢٩ رمضان سنة ٨١ نمرة ٣٥ الواردة لديوان
معيتنا الموضح بها ان العرض حال المتقدم من طرف فاطمه خاتون زوجة
ملازم ثاني على رشدان افندي من مرفوتين ديوان التجارة والمبيوعات
طلب المعاش

باستدعاء ترتيب معاش بناء على إحالته لطرفكم وبالنظر للتحقيقات التي جرت
وجدا ان وريثة المتوفى المرقوم مستحقين الاربعين قرش وكسور معاش شهري
بمقتضى القانون ومع ذلك القرار الصادر من المجلس الخصوصي تخصص
وتقدر به ميعاد للمرفوتين الذين يطلبون معاشا لغاية ش سنة ٨٠ وتصرح به
ان من يجاوزوا هذا الميعاد لا يكون لهم حق في تطلب المعاش وانما لم يتطرب به
تصريحات تدل على دخول الايتام أيضا في الميعاد المذكور من عدمه وانه
لداعى ذلك وكون الايتام ليس لهم وقوف ولا معلومات في المواد المماثلة لذلك
تستزجون عن المقتضى اجراؤه في حق أمثال هؤلاء وحيث وافق ارادنى عدم
ادخال سائر الايتام والورثة في الميعاد السالف ذكره فوريثة المتوفى المرقوم
أو وريثة سائر الايتام الذين يطلبون معاشا من بعد ذلك ينبغي أن تجبروا
المقتضى في ترتيب المعاش الذي يستحقونه بمقتضى اللائحة حسب الاصول
وقد صار اصدار وارسال أمرى هذا لاجراء مقتضاه

أمر عال على قرار المجلس الخصوصي صادر لسعادة ناظر
المالية في ٥ جا سنة ٨٢ نمرة ١٥

قد عرض لدينا قرار الخصوصي هذا الرقم ٢٥ ربيع آخر سنة ٨٢ نمرة ٦
المشتمل على ما استنسب اجراؤه في معاملة وريثة من يتوفون وهم بالخدمة في
ترتيب المعاش اليهم وحيث وافق ارادتنا تنفيذه واجراء مقتضاه لزم اصداره
لكم لاعتماد الاجراء حسبما توضح فيه من تاريخه

ترتيب المعاش
للورثة على مدد
خدمة مورثهم
بخلاف وريثة من
توفوا في الجهاد
والمتقاعدين

قرار المجلس الخصوصي

حيث ان الجارى الآن في تخصيص المعاش الى وريثة المتوفين من خدام الميرى
بموجب البند السابع من قانون المعاش هو من غير اعتبار مدد خدمة المتوفين
وهذا يجوز فقط في حق وريثة المتوفين في الجهاد ووريثة المتوفين ممن تقاعدوا
عن الخدمة واستحقوا ترتيب المعاش قبل وفاتهم وترتب لهم فقد رؤى

بالمجلس الخصوصى اجراء حكم ذلك البند فى حق هؤلاء فقط وأما ورثة من يتوفى من الخدمة الميرية حيث ان ذات الخدمة اذا كانوا على قيد الحياة وانقصوا من الخدمة الميرية لا يستحقون المعاش قانونا الا من بعد مضى خمس عشرة سنة فى الخدمة فمن يتوفى منهم لا يكون الى ورثته حق فى طلب المعاش وأما ورثة من يتوفى ممن استخدموا فى الميرية مدة من خمس عشرة سنة فأكثر فيعاملون فى ترتيب المعاش بواقع ما كان يستحق تخصيصه الى ذات المتوفى لو كان حيا وانفصل عن الخدمة بواقع مدة خدمته ويتخصص ذلك على ورثته بالكيفية المتبع اجراؤها الا أن ديوان المالية وبعرض هذا الى الاعتبار السنية اذا وافق يصدر الامر الكريم الى ديوان عموم المالية لاجراء العمل بمقتضاه من تاريخ صدوره

ترجمة أمر عال صادر لسعادة ناظر المالية فى ٢١ شعبان سنة ١٢٨٣ نمر ١٦

قد عرض لطفى افادة سعادة الباشا وكيل الجهادية رقم ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ ^{معاملة ورثة} نمر ٦ عرض التى تشتمل على ان محمدا الاستامبولى الوزان بالضرب بخانة ^{من توفوا بالحريق} المعاصرة أنمى بالعرض حال الذى قدمه أن ولده حبيب محمدا كان شغال بورشة الكبسول بالحوض المرصود توفى قضاء بالحريق الواقع بالورشة المذكورة فى نوب سنة ١٢٨٣ وترك بنتا قاصرة وزوجته وبلغت ترتيب المعاش مثل أمثاله وتتضمن أيضا ان خلاف ما ان الذين يشتغلون باليومية لم لهم معاش على موجب اللائحة المرقومة أيضا لم له مدة الا ان زمرة صنائعية الكبسول والجبيجية والجبنجية ممزوجين بالاجزاء المركبة من الاجزاء المحرقة التى تلتب من شئ جزئى ولهذه المناسبة من يتوفون منهم بالقضاء والاحتراق من حيث يصيرون فى مشابهة من يتوفى بالمحاربة وان ماهية المرقوم تبلغ مائتين وواحدا وعشرين قرشا وعشرة فضة على حساب يوميته التى قدرها سبعة غروش وسبعة عشر فضة يستأذن عن ترتيب المعاش لوجه المتوفى وكريمته احسابا لحين ما يتزوجان على وجه ما هو موضح بالبند السابع من لائحة المعاشات

فمن كون وافق ارادتي ان يوسية المرقوم تعتبر ماهية والذي يخص زوجته
وكريمته تطبيقاً لللائحة المعاش يصير ترتيبه وتخصيصه بالمخبرة مع الباشا المشار
اليه وعندما يتزوجان يصير قطعه وأيضا يصير تذيل قانون المعاش بان من
الآن فصاعدا اذا كان لا يسمح الله توفي أحدا بالقضاء والاحتراق من زمرة
الكيسولية والجحجية والجهية الخجية يصير معاملة ورثتهم مثل ورثة من
يتوفون بالخرابة بعينها صار اصدار أمرى هذا التجبر وامقتضاه على ذلك الوجه
ومن طيه شقة ديوان الجهادية المذكورة

أمر عال صادر لنظارة الداخلية رقم ٩ شعبان سنة ٨٥ نمرة ١٠

عرض لدينا قرار الخوصى هذا رقم ٢٥ رجب سنة ٨٥ نمرة ١٢ الصادر
بشأن الخدمة الذين أصل تربيتهم بالمدارس وأحرزوا فيها رتب من ابتداء رتبة
الصف ضابطان وجارى احتساب مدة احرزهم تلك الرتب ضمن مدة الخدمة
المتوجبة ترتيب المعاش وقد استحسن المجلس ان مدة احرزوا التسلامدة رتب
الصف ضابطان وهم بالمدارس يصير اعتبارها من الآن فصاعدا من مدة
المكتب التى تنوّه بالبند الخامس من قانون المعاش بعدم احتسابها من مدد
الخدمة الموجبة ترتيب المعاش ويجرى ذلك أيضا فى حق من كانت تربيتهم
بمدارس أوربا لاخر مانص بالقرار المرقوم وحيث ان ما أوراه المجلس فى ذلك
وافقا لينا تنفيذ مقتضاه فأصدرنا أمرنا هذا لكم شرعا عليه اعتمادا للاجراء
بموجبه حسبما اقتضته ارادتنا

قرار المجلس الخوصى

قد قمت المذاكرة بالمجلس الخوصى فيما هو جار والحالة هذه فى ترتيب
معاش الى الخدمة السابق تربيتهم فى المدارس الميرية وأحرزوا رتب مدة
وجودهم بها من ابتداء رتبة الصف ضابطان وجارى اعتبارها من مدد
الخدمة التى توجب ترتيب المعاش وصارت لائحة قانون المعاش فوجد مدون فيه
بالبند الخامس انه لا يعتبر مدة المكتب من مدد الخدمة التى تستوجب ترتيبه
وبعد صدور اللائحة على ذلك استثنى منه الذين حازوا رتبة الضباط فى المكاتب

أوفي التخليه بمعنى انها تعد لهم من مدة الخدمة وبالمداولة والمذاكرة عن ذلك
رؤى ان مدة تربية التلامذة بالمدارس وتميز بعضهم فيها عن بعض بتوجيه
رتب اليهم وهم فيها الزيادة التشويق والترغيب لاكتساب العلوم كلها تعد مدة
مكتب ويجرى عليهم احكام البند الخامس المشار عنه لان احرارهم الرتب
بالمدارس نشأ عن تربية تكلفت فيها الحكومة مصاريف وهذا لا يستوجب
تكليفها أيضا باحتساب معاش لهم على مدة احرارهم الرتب في المدرسة فلاجل
هذا يجب من الآن فصاعدا اعتبار مدة التلامذة برتب الصف ضابطان وهم
في المدارس من مدة المكتب التي أشار عنها البند الخامس ويتساوى بهم في ذلك
من كانت تربيتهم بواسطة مدارس بلاد أوروبا هذا الذي رؤى وباعراضه
للاعتاب الخديوية اذا وافق يصدر الامر العالي باجرائه كما استقر عليه الرأي

شرح واردمالية من الداخلية رقم ٢٢ محرم سنة ٨٧ غرة ٤٣٢

يقضى بان احتساب مدة الخدمة بجهتي مصوع وسواكن في المعاش لا يكون
الا باعتبار السنة سسنة واحدة فقط بدون اضافة شئ عليها بناء على ما تقرر
بالمجلس الخصوصي

أمر عال صادر للداخلية في ٢٠ رجب سنة ١٢٨٧ غرة ٣١

قد علمنا تفصيلات ما بقرار الخصوصي هذا رقم غرة ب سنة ١٢٨٧ غرة ٢٨
المشتمل على ما تراى به من استنساب استقطاع يوم واحد شهرى من ابتداء
شهر روت سنة ٨٧ من كافة أرباب الماهيات جهادية وملكية وسائر المرتبات
بغير استثناء ما عدا من يكون مستخدم بقوت تراو لا يصير الاستقطاع منه لنهاية
مدة القوت تراو وهذا في مقابلة معاشات من يتفصل من خدماته ومعاش
أيتام ورثة الخدمة المتوفين لاخر ما بالقرار وحيث وافق لينا تنفيذه واجراء
مقتضاه لزم اصداره لكم لاعتماد الاجراء بموجبه

قرار المجلس الخصوصي

انه باستمرار ترتيب وصرف نفود من المالية برسم معاش شهرى لمن خدم الميرى مددا يستحق عليها المكافأة باعطائه معاشا على حسب لأئحة المعاشات التى وضعت فى العهد السابق وما يتبعها من الاوامر قد تزايدت هذه المرتبات فى كل حين فيما استجد ترتيبه لمن يتفصل من خدامته ومن مراعاة أمور معاش أيتام ورثة الخدمة المتوفين كما هو اللائق بمقام الاحسان والمكافآت ولاجل دوام ذلك وتأكيده نوال هذا الاحسان للمستخدمين المستحقين من نوالهم الحسنة يصدق خداماتهم وأزمانهم فيما منظور فى تنظيم لأئحة جديدة للمعاشات يمكنهم بادوام الاجراء والسهولة على نظارة المالية فى الصرف ويتدون فيها ما يقتضى لانتظام معاش أيتام وورثة من يتوفى منهم بحالة دائمة مع الكفاية وفتحت المذاكرة فى ذلك فى المجلس الخصوصي ثم فى مجلس شورى النواب عندما علم من ميزانية المالية سنة ٨٥ ما بلغت سنوية المعاشات والمجلس المشار عنه أصدر قرارا وعليه ارادة عليا لنظارة الداخلية فى ٢٢ الحجة سنة ٨٥ مرة ٦٧ بأجراء مقتضاها وفيه تدون عما يقضى بدوام ترتيب المعاشات بتعديل لأئحتها بمراعاة ما هو جار فى بعض الجهات الاخر فى حجز احتياطي من الاستحقاقات يمكننا بدوام ترتيب وصرف المعاشات وفيه ورد ما علم لمجلس الشورى من ان الاحتياطي الجارى فى جهات هو حجز جانب من الاستحقاقات على طول السنة بقدر مرتب شهر واحد وأن يتظر فى ذلك بالمجلس الخصوصي فبالمدولة والمذاكرة ربه رؤى حيث ان المعاشات الجارى صرفها وصلت لكمية وافرة ولم تزل فى ازدياد وهذا انه يعدم من المآثر الخيرية الخديوية لكن فى الحقيقة يعلن بمزايا من صدق فى خدامته ويؤثر عنه ذلك وكما ان الحكومة الخديوية افرضت عليها معاشا لمستخدميها على حسب القانون الجارى بتنظيمه الآن وراعت فيه جانب ذريتهم وورثتهم بحسب درجاتهم التى تميز المستحق منهم المراعاة فكذلك يجب على كل من له استحقاق أو مرتب أن يقابل هذا المقصد الخيرى بان يترك للمالية جانب فى كل شهر من استحقاقه

أومر تبه لدوام صرف المعاش لمن يستحقه منهم أو ذريتهم ولذلك استصوب
استقطاع استحقاق يوم واحد شهري من كافة أرباب الماهيات جهادية
وملكية وسائر المرتبات بغير استثناء ويكون اجراؤه من ابتداء شهر نوت
الحاضر ويستمر اجراؤه أما من يكون مستخدم بقوت تراو لا يصير الاستقطاع
منه نهاية مدة القوت تراو هذا ما رؤى وباعراضه الاعتاب الخديوية إذا وافق
يصدر عليه الأمر العالي بالأجراء ليكون دستور العمل كما استقر عليه الرأي



صورة أمر عال صادر للداخلية رقم ١٨ شوال سنة ١٢٨٧ نمرة ٧٧

صار منظورنا قرار المجلس الخصوصي هذا رقم ٧ ش سنة ٨٧ نمرة ٤٠ المشتمل على ما استنسب به اتخاذ قانون المعاش من الآن فصاعدا بدل اللائحة الموجودة الآن وقد أحطنا بما يتفصيلاته ووافق إرادتنا تنفيذه وأصدرنا أمرنا هذا لكم بذلك للأجراء بمقتضاه

صورة شرح الداخلية الصادر للمالية رقم ١٩ شوال سنة ٨٧ نمرة ٣١٢

هذا قرار المجلس الخصوصي الصادر عليه الأمر العالي للداخلية في ١٨ ل سنة ٨٧ نمرة ٧٧ بماترا آى استنسابه قانونا فى حق المعاشات ولأجل العلم بما اشتمل عليه والأجراء بموجبه لم يشرح له سعادتكم بذلك وليصير طبعه وجعله نسخا مجددة تتوزع على الجهات عموما لمعلومية الأجراء بمقتضاه ويصير حفظ هدا مع الصيانة بالمالية أقدم

قانون المعاش

مقدمة

ان المعاشات التى يستحقها كافة الخدمة الملكية من الذوات الكرام لحد الاغوات الاندرون والبيرون والقواصة والطوبجية التركة وعساكر الجية طانات وأفراد اجناس العساكر الباشبوزق السوارى والبيادة قد صار ترتيبها التصير دستورا الى ما شاء الله بموجب الشروط الآتية بشرط أن تكون مخصوصة بذات أنفسهم ويتعيشون ويتنعمون بها لخدمات مناسبة ان معاش التقاعد هو مكافآت للخدمات المبرية وبحيث يصير جاريا فى حق الذين يقدم الخدمة أصيبوا بعلل وأمر اض وجروح أبدانية

(بند اول)

ان اعتبار القدمية فى الخدمة يجرى فى حق الاشخاص السابق لهم خدمة مدة ثلاثين سنة لأقل فالاشخاص الصحاح الاجسام الذين لم يزل لهم اقتدار على الخدمة وعند ما يكملوا ثلاثين سنة يستدعوا التقاعد مع استرحامهم العفو

عن الخدمة فن طريق العدل والانصاف ان يعطى لهم هم أيضا معاش انما يقتضى ان الذين في طاب المعاش بهذه المماثلة ان كانوا من الذوات أو ممن ماهياتهم ومرتباتهم تبلغ ألف قرش شهري يكون معاشهم بقدر ربع جميع ماهياتهم ومرتباتهم والذين ماهياتهم المرتبة أقل من ألف قرش لخدمائتين وخسين قرش يعطى لهم ثلث مرتبتهم الاصلية والذين بهذه المماثلة ان كانت خدمتهم جاوزت الثلاثين سنة يعلى على معاشهم المذكور عن كل سنة من تلك الزيادة بقدر واحد من كل عشرين في معاشهم وان تكون حدود هذه العلاوات لخدمائتين وخسين يتخصص لهم قدر نصف مرتبتهم وهؤلاء ولو يكن فيهم من خدمته جاوزت الثلاثين سنة لا يضاف لهم شيء عن السنين الزيادة وقدم الخدمة في حق الذين في بلاد بعيدة مثل السودان فكل سنة مكثوها هناك تحسب لهم سنة ونصف ومن يستدعوا عفوهم من الخدمة بغير ما يكملوا ثلاثين سنة على هذا الحساب وبغير ما يكونوا مصابين بعلة وأمر اض اذا أعطى لهم اذن قطعي حسب استدعائهم فلا يعطى لهم معاش بوجه ما ومن أعطى لهم اذن قطعي اذا صار منهم بعد ذلك تقديم عرض حال باسترحام دخولهم الخدمة أيضا وتصير لهم مساعدة فيصير استخدامهم في الخدم التي بأقل درجة واحدة بالتطبيق على ماهياتهم مثل ضباط الجهادية

(بند ثان)

ان العمال الكبيرة والامراض والجروح الجسيمة ليس لها ميعاد فن يحرموا من أعيانهم الاثني ومن يصيروا مقعدين والذين يصير عضواً منهم سقطا والاشخاص الذين صاروا اختيارية وسلبت منهم لياقة الخدمة يقتضى ان عندما يستدعوا معاشا بتقديم عرض حال فن بعد ما يصير الكشف عليهم ومعاينتهم بعرفة الاطباء فان كانوا من الذوات اعنى الذين ماهياتهم ومرتباتهم لحد ألف قرش يتخصص معاشهم نصف مرتبتهم الاصلية والذين أقل من ألف قرش يعطى لهم ثلث مرتبتهم الاصلية معاشا وأيضا الذين يتسقط احد أعضائهم والمصابون بعلة خفيفة ولم يكن لهم اقتدار على الخدمة يقتضى ان يعطى لهم معاش كالبدء الاول انما هؤلاء المصابون بالعلة الخفيفة والمتسقط

أحد أعضائهم ان كانت خدمتهم لم تبلغ عشرة سنوات وايضا تسقيطهم ما وقع بالحرب ولا في أشغال الميرى فالذين بهذه المماثلة يصرف النظر عن تخصيص معاش لهم ليكون ليس لهم استحقاقية في المعاش

(بند ثالث)

من لم يصرف رفتهم بناء على جنحة حالة ما هم مستخدمين في المصالح وسائر الخدمات الميرية وانما يلزم رفعهم بحسب الايجاب من الخدمة التي هم فيها يقتضى أن يصير قيدهم مستودعين ويرتب لهم نصف ما هيأتهم الاصلية فقط عن المدة التي يقومونها خاليين حين ما تفتح احدى الخدمات المناسبة لحالهم والصرف لهم يكون من ديوان العموم المتعلقين به وهذا المرتب لا يعتبر معاشا وأما في وقت استئذانهم تعطى لهم ما هيأتهم وممرتباتهم بالكامل وعند ما يلزم الحال الاشخاص للخدمة باحدى المصالح والديوان المتعلق بذلك لا يوجد به مستودعين مثل ذلك فيصير طلب ذلك من الدواوين الأخرى ليكون يوجد بهم ولا يصير استخدام شخص من الخارج مع وجود المستودعين

(بند رابع)

ان الاندرون والبيرون الكدكلية وقاوش اغاسياتهم والاعوات البياده وضابطان القواصة وقاوش اغاسياتهم والقواصة البياده لهم سنوية وممرتب معلوم وعند ما يوجد أحد منهم في خدمة أو يتعين الى مأمورية يعطى له ايضا يوميات بحسب وظيفته باعتبار مائدة وعند ما يعود الى المأمورية أو يعود عند ختام الخدمة التي تعين لها تقطع يومياته ويفضل بمرتباته الاصلية فقط فيقتضى ان الاصول المذكورة تجري في حقهم كما هي بالوجه المذكور ومن يكن منهم سبقت لهم الخدمة مدة ثلاثين سنة ومحسنيين في القدمية عند ما يستدعوا المعاش على موجب الشروط بالعلل والامراض اذا وجدوا مستحقين المعاش المذكور في البند الاول والثاني فيصير ترتيب وتخصيص معاشهم وبما ان اليومية السالف ذكرها تعطى لهم تحت مأمورياتهم فلا يصير احتسابها في مرتبتهم الاصلية في المعاش

(بند خامس)

ضابطان ونفقات الجبهه خانيجه والعربيه والطوبجيه الترك عند ما يسترجوا
اشخاص منهم بطلب معاش التقاعد وموضحين عن القدميه في الخدمه فتصير
المعامله لهم بتخصيص معاش لهم على الوجه المذكور في البند الاول وكذلك
المعاملون بالعلل والامراض يصير تنظيم وترتيب معاشهم اللائق على وجه
ما هو مصرح في البند الثاني

(بند سادس)

خرج عدد	خرج عدد	خرج عدد	خرج عدد	خرج عدد
٢٥ — — —	١٠٠ — — —	٧٥ — — —	٥٠ — — —	١٢٥ — — —
١ ٠٠	٢ ٠٠	١ ٣٠	١ ٢٠	٢ ١٠
خرج عدد	خرج عدد	خرج عدد	خرج عدد	خرج عدد
١٥٠ — — —	٢٣٥ — — —	٢٠٠ — — —	١٧٥ — — —	٢٥٠ — — —
٢ ٢٠	٣ ١٠	٣ ٠٠	٢ ٣٠	٣ ٢٠
خرج عدد	خرج عدد	خرج عدد	خرج عدد	خرج عدد
٢٧٥ — — —	٣٥٠ — — —	٣٢٥ — — —	٣٠٠ — — —	٣٧٥ — — —
٣ ٣٠	٤ ٢٠	٤ ١٠	٤ ٠٠	٤ ٣٠
خرج عدد	خرج عدد	خرج عدد	خرج عدد	خرج عدد
٤٠٠ — — —	٤٧٥ — — —	٤٥٠ — — —	٤٢٥ — — —	٥٠٠ — — —
٥ ٠٠	٥ ٣٠	٥ ٢٠	٥ ١٠	٦ ٠٠
خرج عدد	خرج عدد	خرج عدد	خرج عدد	خرج عدد
١٠٠٠ — — —	١٧٢٥ — — —			
١٠ ٢٠	١٧ ١٠			

العساكر الذين ينقطع خرجهم من العسكر الباشبوزق البياده والسوارى
ويوجدوا مستحقين المعاش على موجب الشروط والوفاتهم هي باعتبار الخرج
وال تذكرة وهو أن البيادة يقدر باسمه في الخزينة خمسة وعشرون خراجا
والسوارى يقدر باسمه تذكرة تان ونصف وبما أن كل تذكرة هي عشرة خروج
فهى أيضا معنى خمسة وعشرين خراجا فالسوارى والبيادة الذين كانوا فى محاربة
وصاروا اختياريين والذى صار سقط بمقتضى الجروح والعلل اذا كان عسكرى
ذو خمسة وعشرين خراجا أو ذو تذكرة تين ونصف يقتضى أن يومية التقاعد
التي تعطى له تكون أربعين فضة على الوجه المبسوط قبله وان كان ذلك خمسين
خرجا أو خمسة تذاكر فتكون ستين فضة وان كان ذلك خمسة وسبعين خراجا
أو سبعة تذاكر ونصف فتكون سبعين فضة وان كان ذلك مائة أو عشرة تذاكر
فتكون ثمانين فضة وذوات مائتين أو خمسمائة أو ألف خراج أو عشرين تذكرة
أو خمسين أو مائة تذكرة أو تذاكر وخروج زيادة عن ذلك فيرتب لهم معاشهم
على حسب أصول الخرج على وجه ما تبين بالصحيفة قبله

(بند سابع)

ان كافة المعاشات المذكورة فى هذه البنود المحررة أعلاه يصير ترتيبها وتخصيصها
فى الروزنامة العامة على موجب الشروط وبما ان من أصول الروزنامة انه
اذا استدعى شخص من أرباب المعاشات بعرض حال على انه يترك معاشه المرتب
له بجانب الديوان ويتوجه الى بلاده يصرف له المستحق وخلاف ذلك يعطى له
استحقاق مرتبه عن سنة انعاما فى مقابلة كونه ترك مرتبه بلجهة الميرى
فيقتضى أن عندما يظهر من أمثال ذلك مجرى فى حقهم أصولها الجارية

(بند ثامن)

ان أصحاب هذا المعاش يتنعموا بالمعاش المرتب فى أى جهة داخله دائرة
الحكومة المصرية وأما الذين يتوجهوا الى البلاد الاخرى بلا اذن فيصير قطع
معاشهم ومن يأخذوا اذنا بمدة معلومة ويتوجهوا يعطى لهم نصف معاشهم
فقط عن مدة غيابهم المأذونين بها والذين لا يمكنهم المجئ فى مدتهم المعلومة
ويتأخروا كم شهر ويعجزوا عن اثبات كون المدة التي تأخروا بتبنيه على عذر
مقبول فلا يعطى لهم شئ عن المدة التي تأخروا

(قانون المعاش الذي في حق الأيتام)

انه عندما يتوفى أحد من الخدمة الملكية صغارا كانوا أو كبارا ويترك أيتاما صغارا السن أولاد ذكورا أو بنات ويوجدان استحقاقه المستحق ومتروكاته الموجودة قليلين ليس بهم كفاية لتعيش أيتامه فالمعاشات التي تترتب لهم احسانا لاجل أن يتعيشوا به اقد صار بها حسب الشروط على الوجه الآتي انه عندما يتوفى أحد من الذوات الذين ماهياتهم خمسة آلاف قرش فأكثر يرتب لكل أحد من أيتامه ثمانية غروش معاش يومي والذين ماهياتهم تحت عن خمسة آلاف قرش الى ألفين وخمسمائة قرش يرتب لكل واحد من أيتامه أربعة غروش يومي والذين ماهياتهم تحت عن ألفين وخمسمائة لحد ألف ومائتين وخمسين قرشا يعطى لكل واحد من أيتامه مائة فضة يومي ومن كانت ماهياتهم تحت عن ألف ومائتين وخمسين الى خمسمائة يعطى لكل واحد من أيتامهم ستون فضة يومي ومن كانت ماهياتهم تحت عن الخمسمائة قرش لحد مائة وخمسين يعطى لكل واحد من أيتامهم قرش يومي ومن كانت ماهياتهم تحت عن مائة وخمسين يعطى لكل واحد من أيتامهم عشرون فضة يومي وهذه المعاشات انما تعطى الى الأيتام صغارا السن فالولد يعطى له ذلك لحد وصوله الى سن السبعة سنين والبنات لحد وصولها سن الاربعة عشر وعندما ما يصل الولد الى سن سبعة ان كان سليما يلحق بالمدارس ويقطع معاشه المرتب واذا كان به عذر ولا ينفع للمدارس فعاشه يعطى له كما هو لغاية وصوله سن الاثنى عشر وبعد ذلك يقطع معاشه ويصير ترغيبه في صنعة على حسب طاب آقاربه وان كانت بنت يعطى اهلها معاشها لخدمتها تزوج أو لخدمتها تبلغ سن الاربعة عشر وبعد ذلك يصير قطع هذه المعاشات انما هي فقط في حق أيتام الذين مالهم المتروك ليس بقدر ما يعيشهم وأما الذين لهم مال متروك يتظر تركتهم بلغت الى أي مقدار ويعطى الى القوم بانية ويصير تعايش الأيتام المذكور بقايعوا يرض التي تحصل منه واذا ما حصلت به الكفاية فيصير من ديوان الروزنامة الاكمال الى الماهيات المذكورة أعلاه وبما ان أسكان الأيتام أمر لازم فالمتروك والاشياء التي اقتضاؤها ضروري مثل الاواني وقرش الأود لا يمكن يعها واعطاؤها للقوم بانية فإكان عدا الاشياء الضرورية التي به المماثلة يعد مال متروكا ويصير مبيعها واعطاؤها الى القوم بانية

هذه ترجمة لائحة صدرت في سنة ١٢٦٠ وعليها أمر من جنتم كان محمد علي باشا
للمالية في ١٢ شعبان سنة ٢٦٠ غرة ١٦٥٠ وصورتها هذه

هذه اللائحة التي علمت بالجمعية بالتطبيق على معاش نامة الجهادية في حق
معاش متقاعدى الملكية وأيتامهم بناء على الافادة رقم ٢٤ محرم سنة ٢٦٠
المحررة من طرف ولدنا كتحداى باشا ذى النجاية لطرف نجاتكم قد وردت
طى رقيمتكم في ٦ شعبان سنة ١٢٦٠ وصارت منظوري ووافق ارادتي
الا بخر بموجبه ومقتضاها ولذلك اقتضى الاشعار لكى عندما يصير معلومكم
ذلك تبادروا وتمموا باجراء مقتضاها بصيرورتها دستورا للعمل اعتبارا من
تاريخ امرى انما لو أنه تبين وتحرر على ان الاولاد الذكور الذين يوجد بهم
أعذار يصرف لهم معاشهم لحدا ما يبلغوا سن الاثنى عشر وبعد ذلك يقطع
ويصير ترغيبهم في صنعة على حسب طلب أقاربهم الا أن الولد من الذكور
الذى يعين الى صنعة وهو سنه اثنى عشر لا يمكن أن يصير له أجرة بقدر ما يعيشه
ومن حيث ان هذه المناسبة لا يقدر على ادارة تعيشه فقد اقتضت ارادتي ان
معاش الاولاد المماثلين له يعطى لهم لحدا ما يبلغوا سن الخمسة عشر قصيروا
الاجراء على الوجه المحرر واستنسخوا صورة اللائحة المذكورة وأرسلوها
وأعيدوها لهذا الطرف وبعد ذلك صار علاوة ذيل على تلك اللائحة بإرادة من
جنتم كان تاريخها ٩ ربيع آخر سنة ٢٦١ وصورتها أدناه

كما أن الذين من أرباب الرتب ويوجدوا في الخدمات الملكية ترتيب لهم معاش
بموجب لائحة معاش الملكية فأيا الاورباويون الذين من أرباب الرتب
ومستخدمون بوظيفة المناسب أن يعطى لهم معاش بالتطبيق على اللائحة
المذكورة انما الشغالون أرباب الكارات المستخدمون باليومية أو بالماهية
موقتا لا يجوز ترتيب معاش لهم وانما فقط اذا كان يوجد من هؤلاء من هو
مستخدم بوظيفة في جهة بماهية وعلى وخدمته تجاوزت العشرة سنوات وتسقط
له عضوان أو صار اختياريا زيادة وساب اقتداره على الشغل فالذين كذا أيضا
يعطى لهم معاش ومعاشهم يكون بقدر نصف ما هيأهم الاصلية المرتبة وأما

إذا كانت تستقيطاتهم هي فقط بعضو واحد لا يبطل الشغل أو عملهم قليلاً
ويمكن استعمالهم في شغل خفيف فلا يترتب لهم معاش بل يصير استعمالهم
في الاشغال بمهامة بالمناسب بحسب حالهم وأما أرباب الكار الذين خدمتهم
ما جاوزت عشرة سنوات لا يجوز ترتيب معاش لهم بوجه ما انما الذين يكون
منهم عيناها الاثنان عميا والذي يكون صار سقطا بالكلية وبطل عمله من حيث ان
ترتيب جانب شيء له احسانا أقل من نصف مرتبه الاصلى لدى تقديمه عرض حال
الى الاعتبار يكون من قبيل الاحسان فذلك منوط بالامر العالى خاصة

(قرار المجلس الخصوصى)

ان لائحة المعاشات التى وضعت أخيراً فى عهد المرحوم سعيد باشا اقتضت الى
تعديلات وجرى بعضها فى مدته ومن سرعان اجرائها تبين انها لم تعمل بمراعاة
ما يلزم مراعاته ودوام الاجراء ولما كان التغيير والتبديل فيها هو من حقوق
الحكومة قد كانت فتحت المذاكرة بالمجلس الخصوصى فيما يقتضى لتعديلها
لانه كما يجب على الحكومة أن ترتب لخدمائها المعاش فكذلك يكون لها ان
تنظر وتراعى فى تدوينها ما يمكن به دوام الاجراء وفى أثناء الاستكشاف عما كان
جارى من قبل فى أمر المعاشات قد فتح مجلس شورى النواب على عادته فى
سنة ١٢٨٥ وتطرق فى ميزانية المالية وما اشتمل عليه من صرف معاشات ومما
قاله ذلك المجلس فيها ان المعاشات يلزم لها بيان يعلم منه مجلس الشورى أصوله
وروابطه والجارى بالجهات الاخر فأجيب بما سبقت به المذاكرة فى ذلك بالمجلس
الخصوصى وبما هو جار ببعض الجهات من حجز جانب من استحقاقات
المستخدمين فى مقابلة المعاش الذى يستحق ترتيبه فاستقر رأى المجلس المشار
عنه على ان يتطرق فى ذلك بالمجلس الخصوصى ويعلم به الجارى فى الحكومات
الاخر فبايستصوب اجراءه بالوجه الالىق تعمل اللائحة المقتضية عنه وبناء على
قراره هذا صدر الامر العالى لنظارة الداخلية فى ٢٢ الحجة سنة ٨٥ وتلاوته
بالمجلس الخصوصى واستحضار البيانات اللازمة عن قوانين المعاش التى سبقت
وما هو جار قد نظر فيها فوجد القانون الصادر فى عهد جتتمكان محمد على باشا

في أمر المعاش هو الأول وهو الأحسن إلى معاش الأيتام الذين لا يوجد لهم ورثتهم
متروكات يتعاشون منها ولهذا رأى موافقة تجديد الأجراء بموجب ذلك
القانون من الآن فصاعداً باتباعه من الذيل الذي تعلّى على ذلك القانون في وقته
بأمر جنتم كان كما أنه علم من الاستكشاف ما اقتضى لتدوين بيانات لبعض
بنودها المشروحة بأعلى هذا القرار وهي أولاً عما اشتمل عليه البند الثالث
منها بإعطاء نصف ماهية استوداع لمن يصير رفقتهم بغير جنحة فهذا كان إجراءؤه
منوطاً بأمر جنتم كان يعني لا يتقيد لأحد مما أشار عنه البند المذكور إلا بالأمر
ومع هذا ما كان يصير استخدام أحد من الخارج وقتاً مع وجود المستودعين
قالاً أن بالنسبة لكثرة الخدمة عن أول يكون من باب أولى عدم الترخيص
بقيداً أحد بنصف ماهية من مثل هؤلاء الأمن يصدر عنهم الأمر العالي وهذا
من تمة حكم ذلك البند الذي استثنى منه فيما بعد من أشار عنهم ذيل القانون
المذكور والثاني عما أشار عنه البند الرابع من جهة المائدة التي تصرف
للمأمورية عند تعيين أغوات حيث أن المستخدم من هؤلاء الآن هم بماهيات
كفاية وترتيبهم في الخدمات هو على غير الكيفية التي كانت في العهد المثنى
عنه فلا عمل أصرفها والثالث عما أشار عنه البند السادس في حق عساكر
الباشبورق البيادة والسواري وأن ترتيب المعاش اليهم يكون باعتبار الخرج
والتذكرة فهذا كان على حسب ترتيبهم في وقته بهذه الكيفية والآن يكون
ترتيب معاشهم بموجب ذلك البند هو على حسب ما يخصهم من ماهياتهم الحالية
والرابع عما تدون في قانون معاش الأيتام في إعطاء ما تبلغه تركاتهم إلى
القومية فلهذا كان بحسب إجراء آت وقتها بوجود القومية التي بطلت
والآن حيث موجود صندوق أيتام وإدارته تابعة إلى مصلحة بيت المال ومن
مقتضى لأئحة ذلك الصندوق في البند الأول منها أن النقود التي ترد إليه سواء
كانت من أموال القصر الذين لا يوجد لهم أوصية أو من أموال القصر الذين لهم
أوصية والأوصية عليهم يرغبون التوريد إلى الصندوق أو من أموال المعتوهين
والجنونين الذين يرغب القيم المنتصبون عليهم توريد مالهم إلى الصندوق
المذكور يكون جميع ذلك بإذن بيت المال فعلي بموجب هذا البند والقرار

الصادر من المجلس الخصوصي فيما تعامل به الاوصياء وفيما يجري في تسجيل
مخلفات الايتام يكون الاجراء وهذه البيانات تضم أحكامها الى ذلك القانون
المسطر ضرورة ترجمته حرفياً أعلاه أما المعاشات الجارية صرفها الحد الآن
بالتطبيق لللائحة المرحوم سعيد باشا وما تتبعها من الاوامر فتجبر على ما هي
عليه مادام يكون قيدها على مدة محققة وثابتة الخدمة التي أوجبت لقيد
المعاش ومن يستخدم منهم بعد صدور هذا القانون ويرفت بحالة لا تمنع
احتساب المعاش اليه ولو يكمل مدة يستحق بهامعاش بموجب هذا القانون
فيقيد له ما كان من قبل اليه سابقاً هذا الذي رؤى وباعراضه للاعتاب الخيرية
اذا وافق يصدر الامر العالي عليه ليتخذ قانوناً للمعاش من الآن فصاعداً بدل
اللائحة الموجودة الآن ويتبع كما استقر عليه الرأي في ٧ شعبان
سنة ١٢٨٧ عمرة ٤٠ قرارات

أمر عال صادر للداخلية بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٢٨٨ ١٣٠

احتساب مدة
الخدمة
بالاوقاف
عرض لدينا هذا القرار الصادر من الخصوصي رقم ١٦ محرم سنة ٨٨
نمرة ٩٦ بشأن صرفوتين ديوان الاوقاف وورثاء من يتوفوا من خدمة
الاوقاف المسترجين ترتيب معاش وبحسب ما ترا آى من ان خدمة ذلك
الديوان هم معدودين من خدمة الحكومة قد استصوب معاملتهم فى أخذ
المعاش بموجب لائحة المعاش الجارى اعتبارها بديوان المالية لاخر ما بالقرار
المرفوم وحيث وافق ارادتنا اجراء العمل على مقتضاه فأصدرنا أمرنا لكم
بذلك لاعتماد الاجراء بموجبه

قرار المجلس الخصوصي

سعادة الباشا ناظر ديوان المالية بعث افادة للداخلية رقمية ٢٤ ذا سنة ٨٧
نمرة ٤٨ عرض بأن صرفوتين ديوان الاوقاف وورثاء من يتوفوا من خدمة
الاوقاف جارين تقديم اعراضات باسترحام ترتيب المعاش ولداعى ان الاوقاف
منعوم عليه بعشرة آلاف فدان من غوب الافادة عما اذا كان نظر ذلك يكون
ربط معاشاتهم فى ديوان الاوقاف من أصل ايرادته المنحصرة به أو يكون
ترتيبه بديوان المالية وبتحويل ذلك على المجلس الخصوصي والمدولة
والذاكرة عنه به فرؤى بأغلبية الآراء بأنه مادام أن خدمة ديوان الاوقاف
هم معينين لضبط وربط نظمات الاوقاف الخيرية ومعدودين من خدمة
الحكومة فعاملة المذكورين فى أخذ المعاش تكون بموجب لائحة المعاش
الجارى اعتبارها بديوان المالية هذا الذى رؤى بأغلبية الآراء وباعراضه
على الاعتاب الخديوية اذا وافق وصدر عليه الامر العالى يتحرر ديوان المالية
بالاجراء على موجبه

أمر عال صادر للداخلية بتاريخ غرة رجب سنة ٨٨ عمرة ٣

صار منظورنا القرار الخاص بهذا رقم ١٥ ج سنة ٨٨ عمرة ١٦ i المشتمل معاملة من
على ما تراى به من أن من يكون استخدم من أرباب المعاشات قبل صدور قانون
المعاش الجديد أو لم يزل مستخدماً ويرفت بحالة لا تمنع احتساب المعاش اليه
وكان معاشه مقيداً بالتطبيق للقانون القديم وما يتبعه من الأوامر فيتقيد اليه
ما كان من مرتب سابقاً لا آخر ما بالقرار وحيث وافق لدينا تنفيذه فأصدرنا أمراً
هذا لكم للاعتناء بالاجراء بمقتضاه

قرار المجلس الخصوصي

تقدمت اعتراضات للداخلية من بعض أشخاص من أرباب المعاشات كانوا
يعينوا في مأموريات من قبل صدور قانون المعاش الجديد وانتهت مأمورياتهم
من بعد صدوره ويتضرروا من تأخير إعادة قيد معاشهم الذي كان من مرتب
لهم من قبل على موجب قانون المعاش القديم فتحولت اعتراضاتهم على المجلس
الخصوصي وصار قلاوتهم به وجرت المداولة والمذاكرة فرؤى به حيث تدون
في قانون المعاش الجديد عن يستخدم بعد صدوره من أرباب المعاشات
الجارية صرفها لخدمته على موجب القانون السابق وتدون فيه أيضاً عن
المعاشات الجارية صرفها لخدمته أنها تجري على ما هي عليه مادام يكون
قيداً على مدة محققة وثابتة الخدمة التي أوجبت لقب المعاش فعلى هذا
يوافق أن من يكون استخدم من أرباب المعاشات قبل صدور القانون الجديد
ويرفت أو لم يزل مستخدماً ويرفت بحالة لا تمنع احتساب معاش اليه وكان معاشه
مقيداً بالتطبيق للقانون القديم وما يتبعه من الأوامر فيتقيد اليه ما كان
من مرتب سابقاً هذا الذي رؤى وباعراضه للاعتناء بالخدمة إذا وافق يصدر
عليه الأمر العالي بالاجراء كما استقر عليه الرأي

أمر عال صادر على قرار المجلس الخصوصي في ٦ ربيع أول

سنة ١٢٩٠ عمرة ٢٥٨

معاملة الاولاد
الذكور الذين
توجد بهم عل
عند بلوغهم
السن الذي يلزم
فيه قطع
معاشهم

عرضت لدينا مفصلات هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصي رقم ١٨ ص
سنة ١٢٩٠ عمرة ١٨٤ المشتمل على ما ترا آى استنسابه في حق أولاد مستخدمى
الحكومة الذين يكون مرتب لهم معاش بالروزنامة سواء كان بمقتضى قانون
المعاش القديم أو القانون الجديد عند بلوغ الشخص منهم للسن الذي يلزم فيه
قطع المعاش متى وجد به علة لا تقبل العلاج ولا يقدر بها على تكسب المعاش
مثل ما ظهر الآن في حق الشخص المدعو متولى ابن مصطفى افندى
الصاغقول أغاسى المتوفى ولا يكن له ايرادات يتعيش منها يستمر قيد معاشه
المرتب له لا آخر مانص بالقرار وحيث وافق ارادتنا تنفيذه لزم اصدار أمرنا
هذا لاعتماد الاجراء بموجبه

قرار المجلس الخصوصي

انه من الافادات الواردة من ديوان المالية الى المجلس التى آخرها رقمه
١٥ ربيع اول سنة ١٢٨٩ عمرة ٢٧٩ والاوراق الواردة معها علم ان
شخصاً يسمى متولى ابن المرحوم مصطفى افندى الذى كان صاغقول أغاسى
في ٨ جى الاى سعيديه كان مرتب له معاش شهري بالروزنامة
٥٤ قرش و ٢٨ فضة بناء على افادة صدرت من المالية الى الروزنامة
في ١٥ ربيع الاخر سنة ١٢٨١ على حسب مدد خدمة أبيه ولبلوغه الى
سن الخمس عشر سنة لغاية ١٥ الحجة سنة ١٢٨٨ جرى رفقه فتضررت والدته
من ذلك بمقولة ان ولدها المذكور أبه لا يدري شيئاً والتست اعادة مرتبه
كما كان ولما أن كشف عليه بمعرفة جمعية الحكماء ظهر أن مع به طبعي ولم يكن
قابلاً للعلاج وبسببه لا يقدر على تكسب المعاش ولكن نص البند التاسع
من لائحة المعاشات القديمة انه اذا كان احد من الورثة الذكور يبلغ عمره سن
الخمس عشر سنة يقطع معاشه انما اذا كان به علة تمنعه عن الخدمة ومن

استحصال المعاش الذي يتقوت به يعطى له حين انقضاء حياته وبالقانون الجديد مذكوراً فيما يتعلق بالمعاشات التي تعطى الى الايتام صغيري السن بأن الولد يعطى له ذلك حين وصوله الى سن السبعة سنين وان كان سليم يلحق بالمدارس ويقطع معاشه ويصير ترغيبه في صنعة على حسب طاب آقاربه وان الذي كان جاري المعاملة به في أمثال ذلك من قبل اللائحة الصادرة بمذمة المرحوم هو بمقتضى لائحة صادرة في سنة ٦٥ منصوص بالبند العاشر منها ان اليتيم الذي يكون معاشه بالر و زنا محج حين بلوغه الى سن السبعة سنين فاذا وصل الى السن المذكور وكان سليم الاعضاء ووافق بعثه الى الكتاب وكان الكتاب له لزوم الى التسلامدة وكان وقت الاخذ الى الكتاب فيلحق بالمدارس ويقطع مرتبه المخصص له بالر و زنا محج وأما اذا كان الصبي المذكور معذوراً لا يتفقد ولا يوافق الى المكتب وليس هو وقت أخذ التلامذة الى الكتاب يعطى له مرتبه الى حد العشرة سنوات كما كان ثم بعده يقطع معاشه ويتذبه على قريبه بأن يرغبه الى الصنعة التي يريد لها ولكن لم يعلم بالمالية ان كان يجري ارتداد مرتبه كما كان على مقتضى قانون المعاش القديم نظراً لسابقة ربطه اليه بمقتضاه أو يسرى عليه حكم القانون الجديد أو لا يجاب في إعادة قيد مرتبه يرغب الديوان المذكور النظر في ذلك وصددور الامر بما يوافق ولدى المذاكرة عن ذلك بالجلس رؤى حيث انضج من الكشف الذي حصل اجراؤه على ذلك الشخص بعرفة جمهور الحكاء ان معبده طبعي ولم يكن قابلاً للعلاج وبسببه لا يقدر على تكسب المعاش ومنطوق البند التاسع من قانون المعاش القديم الذي كان جاري معاملته به في ترتيب المعاش ان من يبلغ الى سن الخمس عشرة سنة من الورثة المذكور وكان به علة تمنعه عن الخدمة وعن استحصال المعاش الذي يتقوت به يعطى له معاشه حين انقضاء حياته وهذه العلة التي وجدت بذلك الشخص ما خرجت عن كونها من العلل المنصوص عنها بالبند المذكور بما انها مانعة استحصاله على المعاش وغير قابلة الى العلاج فلما سببه ذلك وكون ان الشخص المذكور هو من أولاد مستخدمى الحكومة السنية الذي من اللزوم مراعاتهم قد استنسب ان هذا وأمثاله سواء كان ترتيب معاشهم على حسب القانون القديم أو القانون الجديد مادام يكونوا بهذه الصفة ويتحقق

بالشخص عند بلوغ السن الذي يلزم فيه قطع المعاش وجود علة لا تقبل
العلاج ولا يقدر به على تسكيب المعاش ولم يكن له إرادات يتعيش منها
مثل أطيان أو عقارات أو خلافه فيصير استقرار قيد مرتبه على حسب القانون
الحارى معاملته به قديما كان أو حديثا حين انقضاء حياته هذا الذى رؤى
فى ذلك وبعرضة على الاعتبار السنية اذا وافق وصدر عليه الامر العالى
يجرى العمل بمقتضاه حسبما استقر عليه الرأى

افادة صادرة من الداخلية للمالية رقم ٦ ربيع آخر سنة ١٢٩٠ نمرة ٣٦٢

العوارض المخلة
بمدة الخدمة
ماورد بالداخلية افادة سعادتك نمرة ٢٠٦ بأن قانون المعاش الجديد
لم يتصرح به بما يكون اجراؤه فى العوارض المخلة فى مدد خدمة من يتطلىوا
المعاش المذكور عنها فى اللائحة القديمة والاوامر التى من ملحقاتها وذلك
مثل الاستعفاء والتوجه الى جهات خارجة الحكومة بلا اذن والاستخدام
بالجهات الخارجة عن الميرى والرفق بموجب قرار أو مضبطة والتأخر عن طلب
ترتيب المعاش مدة سنة بعد الرفق وحذف مدة التعليمات فى المكاتب لحد
الوصول الى درجة صف ضابطان ولم يعلم بالمالية ان كانت أنواع هذه العوارض
لم ينزل معمول بها فى حق من يربط لهم المعاش بمقتضى قانون المعاش الجديد
أم كيف واهذا امر غوب الافادة قد كتب للمجلس الخصوصى بما لزم فالآن
صدرت مكاتبة دواتوا فقدم رئيس المجلس المشار اليه رقم ٢٩ ربيع الاول
سنة ٩٠ نمرة ٢٤٨ تشير بان الاجراءات التى تقررت سابقا عن هذه الأنواع فيما
يتعلق بالمعاش هى تعد من الاجراءات الأساسية وتلك الاجراءات لم يتصرح
فى قانون المعاش الجديد باستثناءها فالذى تراأى للمجلس هو موافقة بقاء
حكمها حسبما تقر سابقا وحيث الامر كما ذكر اقتضى ترقية لسعادتك
لاتباع الاجراء حسبما أشير وورقتين من طيه افندم

افادة صادرة للمالية من المجلس الخصوصي في ٢٢ الحجة سنة ٩٠ نمرة ٢٧٠

المسطر بهذا هو نتيجة ما اشتملت عليه الاوراق الواردة طى افادة المالية
الرقمية ٨ الحجة سنة ٩٠ نمرة ١٦٦ بشأن ما التمسه ورثة برغلى ابراهيم
افندى ابن حسين من ترتيب معاش اليهم مما كان يستحق ترتيبه لورثتهم الذى
تبين انه كان مستخدما بوظيفة ناظر قلم دعاوى دنقله بما هية شهرى ١٢٠٠ قرش
بعد ضريبة السخرة وورقت لغاية هاتو سنة ٨٨ بالاستغناء نظرا لتقدمه
فى السن واستقلال مصاريف ادارة دنقله وبعد رفته التمس ترتيب معاش اليه
وبعد استخراج كشوفات مدد خدماته فقبل ترتيب المعاش له توفى وعلى هذا
يرام الاستخراج عما يترا آى موافقة اجرائه فى معاملة آيتام من يتوفوا من
خدموا الميرى بعد انفصالهم من الخدمة بدون سبب مانع لترتيب المعاش اليهم
وكانوا يستحقون معاشا لاشخاصهم لو كانوا أحياء نظرا لقدنهم فى الخدمة
أو اصابهم بعلل خفية وكان وفاة بعضهم قبل ربط المعاش اليه لمناسبة عدم
اتمام التحقيقات الجارية عنه أو انه ما كان تطلب معاشا قبل وفاته وبعضهم
مربوط له معاشات بالروزناجه أو المالية وان كان يجرى ترتيب معاش لايتام
هؤلاء فهل يكون ترتيبه بالتطبيق للجارى فى حق الايتام بالكيفية المدقون
عنها بقانون المعاش الجديد الصادر عليه الامر العالى المؤرخ ١٨ ل سنة ٨٧
بقطع النظر عن ملاحظة وفاة المتوفين بان كان قبل صدور ذلك القانون أو بعده
مادام يكون ترتيب المعاش لورثتهم بعد صدوره اذ أن فيما تقدم صدر للمالية
افادة من الداخلية فى ٧ محرم سنة ٨٨ فى شأن معاش كانت تطلب ترتيبه
زوجة شخص يقال له داود أعان معاشه الذى كان مقيدا بالروزناجه وذكر
بثلاث الافادة انه اذا كان قديم معاشه فى الروزناجه هو بناء على ما يستحقه بواقع
مدد خدماته فيترتب لها ما تستحقه منه على موجب اللائحة القديمة لان وفاته
ومطالبتها كانت قبل صدور القانون الجديد أما اذا كان المعاش المقيد له
بنوع الاحسان ولا تكون زوجته مستحقة ترتيب شى فيفادو عملا بذلك جارى
تحقيق مدد خدمة الاعا المذكور كما انه صدر قرار المجلس وعليه أمر عال
لداخلية رقم ٧ صفر سنة ٨٨ يقضى بأن كل من رفته قبل صدور القانون

الجديد ولم يستخدم إلا آن وتطلب معاشا وما كان مقيد له معاش من قبل على مدة محققة فيعامل بما تقتضيه اللائحة السابقة وما يتبعها من الاوامر لان القانون الجديد يكون حكمه ساريا على من يكون مستخدما في وقت صدوره ولم يتصرح بذلك القرار عن ورثة من يتوفى قبل صدور القانون الجديد ولم تكن تمت تحقيقات مدة خدمته وورثته تطلبوا ترتيب معاش مما كان يستحق ربطه لمورثهم لو كان حيا لاخر ما بالافادة والنتيجة وحيث المعلوم بالمجلس هو حصول التوضيح في مقدمة ذاك القانون بأن المعاشات التي يجري ترتيبها لمن يستحقونها تكون مخصوصة بذات أنفسهم لحد الوفاة كما انه تدون فيه فيما يتعلق بمعاش الايتام انه عندما يتوفى أحد الخدمة ويترك أولادا صغارا ويوجد أن استحقاقه المستحق ومتركاته الموجودة لا تكفي لتعيش أيتامه فيترتب لهم ما يقتضى ترتيبه من المعاش بالكيفية المنصوصة به وهذا صريح في حق أيتام من يتوفى مورثهم في حالة الخدمة استدلالا بأن ترتيب المعاش هو لأيتام من لا يكون لمورثهم استحقاق مستحق ومن المعلوم بأن قيد الاستحقاق لا يكون الا في حالة الخدمة فضلا عما ظهر من افادة المالية من انه بعدما كان مقيدا بالروزنامة مبلغ ٧٥٦ قرش شهري لأيتام من توفوا ممن كان مقيد الهم معاش بها وكان قيد ذلك لأيتامهم بمقتضى أذونات المالية ارتكنا على ان القانون المتقدم ذكره منصوص به ان المعاشات الجارية صرفها بالتطبيق لللائحة المرحوم سعيد باشا وما يتبعها من الاوامر تجري على ما هي عليه وكون البند السابع من قانون المعاش القديم يقضى بترتيب معاش لورثة من يتوفوا سواء كان من الموجودين في المنصب أو المتقاعدين المستحقين للمعاش فلما ظهر لادولتكم أن هذه العبارة انما هي بمعنى جواز صرف المعاشات لاربابها ولا يؤخذ منها جواز صرفها الى ورثتهم قد كتب للروزنامة بقطع وابطال ذلك المرتب وازافة المعلن منه جهات فلماذا وكون ما يجري قيده من المعاش لاي شخص هو خاص بذاته الى وقت الوفاة وان ترتيب المعاش لأيتام المتوفين من الخدمة هو خاص بمن يتوفى في حالة الخدمة كما سلف الذكر وما صدر به قرار المجلس في صفر سنة ٨٨

فأصر على ما يجرى به معاملة الأشخاص المقتضى معاملتهم بعقضاءه لافى شان أيتامهم ومن هذا صار واضحاً عدم وجود ما يساعده القانون على ترتيب المعاش الى أيتام من توضيح عنهم بالاقادة اذ لو فرض أن مورثيهم ترتيب لهم معاشات حال حياتهم فعند وفاتهم ما كان يستحق ترتيب شئ منه لورثتهم قياساً على ما صدرت به مكاتبة المالية للروزنامة بقطع المبلغ الساقط ذكره مع سبق ترتيبه وعلى هذا فالجلاس لا يرى به سوى لزوم الاجراء على مقتضى ذلك القانون وبناء عليه لزم شرحه لدولتكم بما ذكر وهذا حسب رأي

أمر عال صادر للداخلية في ٢ ش سنة ١٢٩٣ نمرة ١٣٢ على قرار
المجلس الخصوصي المؤرخ في ١٣ شعبان سنة ١٢٩٢ نمرة ٣

مدم خصم شئ صار منظورنا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصي رقم ١٣ شعبان
من معاش من سنة ٩٢ نمرة ٣ بشأن بورصه الى أجد خليل الذي أصيب بداء النقطة
يكون معطى لهم حال استخدامه بلوكاشه بمديرية الشرقية وترا آى للمجلس موافقة اعطائه
أطيان بمقتضى ما يستحقه من المعاش على مقتضى قانون المعاشات وعدم استقطاع شئ منه
قرارات نظيرها مقابلة الاطيان المعطاة اليه بموجب القرارات السابق صدرها من المجلس
كما أن أمثاله الاخذين أطيانا بموجب تلك القرارات اذا استحق أحد منهم
ترتيب معاش بموجب ذلك القانون فما يستحقه يعامل فيه بعدم قطع شئ نظير
الاطيان للمناسبات التي توضح بالقرار لاخر مانص فيه وحيث وافق ارادتنا
تنفيذه لزم اصداره لدولتكم لاعتماد الاجراء بمقتضاه

قرار المجلس الخصوصي

دولتواوالباشاناظر الداخلية أرسل مكاتبة للمجلس رقم ٨ سنة ٩٢ نمرة ٨٠
ومعها أوراق تبين منها ان شخصا يقال له بورصه الى أجد خليل أصيب بداء
النقطة حال استخدامه بوظيفة بلوكاشه بمديرية الشرقية بمأهيه شهرى
٤٠٠ قرش وانبنى على هذا رفته ثم جرى الكشف عليه باستتالية قصر العيق
وأفيد من حضرة رئيسها عن وجود شلل به في نصف جسمه الايمن وفي الجهة
اليسرى من الوجه ولا يتأتى شفاؤه الا بال معالجة ولا يمكنه تأدية خدماته وان
هذه الاصابة تعد من العال الكبيرة ومن الموافق الكشف عليه في كل ستة
شهور مرة وقد توى من المالية انه بمقتضى قانون المعاش يستحق ٢٦٦
قرش وكسور شهرى معاشا بحق ثلثى ماهيته المرفوت عليها ولداعى انه كان
معطى له عشرين فدانا أطيان معاش بمقتضى قرارات المجلس السابق
صدورها باعطاء أطيان لمن كانوا رقتوا من أمثاله بالاستغناء بدون ما يكون لهم
مدد خدمة يستحقون عليها معاشا و باعتبار ضريريتها والسدس ومصاريف
الرى يخص الشهر الواحد ٨٥ قرش و ٣٢ فضة وقرار المجلس الصادر
في ٢ محرم سنة ٩٢ نمرة ٣٣ المتوج بالامر العالى المؤرخ في ٢٥ منه

من مقتضاه ان من استخدموا أو يستخدموا من أمثاله سواء كان بطلب المصلحة أو بالتماس منه لا تنزع منهم الاطيان ولا يستقطع عليهم شئ نظيرها ما عدا الثمانية وثلاثين نفسا الصادر عنهم أو امر للمالية في ٥ ص سنة ٨٧ و ٥ ج سنة ٨٧ هو لا يعاملون بمقتضى نص الاوامر المشار عنها وتطلب تلك المديرية التصريح ببيان كانت قيمة الاطيان المعطاة الى الشخص المذكور تستقطع من أصل ما يستحقه أم لا مرغوب النظر فيما ذكر والتصريح بما يوافق في خصوصه وفيما تحصل به المعاملة فيما اذا حصلت اصابة لشخص مثله يستحق عليها ترتيب المعاش بمقتضى القانون مع سبق ما أعطى اليه من الاطيان معاشا وادى المذاكرة في ذلك بالمجلس رؤى حيث المعلوم به ان الاصل في اعطاء الاطيان الى هذا الشخص وأمثاله ما كان بناء على انهم يستحقون معاشا بحسب مذهب خداماتهم ومع مانص بالقرار الاصلى الذى انبنى عليه الاعطاء من انه اذا تراءى للحكومة استخدمهم فيما بعد بالخدمات الميرية واستخدمتهم فلا تأخذ منهم تلك الاطيان بل تستمرسعة لمعاشهم وعيالههم من بعدهم بطريق الميراث ليستمر انتظام تعيشهم فى ظل الحسنات الخيرية فالقرار الصادر أخيرا بمرقة ٣٣ تصرح فيه ان من يستخدم منهم سواء كان بالتماس أو بغير التماس لا يستقطع عليه شئ فى نظير تلك الاطيان ما عدا الثمانية وثلاثين شخصا السالف ذكرهم وبهذه الكيفية يكون أصل الاعطاء اليهم انما هو من قبيل الاحسان فلتلك المناسبات وتنسيبها لصدور القرار الاخير يكون من الموافق ان مع معاملة هذا الشخص فى ترتيب المعاش بحسب ما يستحقه على مقتضى قانون المعاشات مادام به هذه الحالة فلا يستقطع عليه شئ منه مقابلة تلك الاطيان مع مراعاة اجراء الكشف عليه فى كل ستة شهور مرة كما سلف الذكر وان تبين حصول شفائه فاذا ذلك تجرى المالية ما يلزم لذلك بحسب ما تقتضيه اصولها كما ان الاخذين اطيانا بمقتضى القرارات المثني ذكرها اذا استحق أحد منهم ترتيب المعاش بمقتضى ذلك القانون فالذى يستحقه يعامل فيه بعدم استقطاع شئ نظير الاطيان على الوجه المشروح هذا الذى رؤى وبعرضه متى وافق وصدر الامر العالى بتنفيذه يتبع الاجراء بمقتضاه كما استقر عليه الراى بالاغلبية

امر عال صادر لنظارة الداخلية في ٢٤ ذى سنة ١٢٩٤ نمرة ١٣٣
على قرار المجلس الخصوصى الرقم ١٩ ذ سنة تاريخه نمرة ٤٩

معاملة صار منظورنا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصى رقم ١٩ ذ سنة ٩٤
نمرة ٤٩ بما تراهى استنسابه عن معاملة المستخدمين الاوروبين ارباب
المهيات الغير حائزين للرتب فى ترتيب ما يستحقون من المعاش متى بلغت مدة
خدمتهم الى ثلاثين سنة فأكثر كمعاملة المستخدمين الملكية بحسب القانون
بدون استثناء انما من يكونوا من الاوروبين استخدموا ابتداء بقوت تراتو
عن مدة معلومة ثم انتهت واستخدموا بوظائف من دون قوت تراتو فهو لا
لا تحسب لهم مدهم استخدامهم بالقوت تراتات ضمن المدة التى يستحقون بها
المعاش حسب الواضح تفصيلا به بالقرار لآخر مانص فيه وحيث وافق ارادتنا
تنفيذه واتخاذ ذيل القانون فأصدرنا هذا الدولتكم لاعتماد الاجراء بمقتضاه

قرار المجلس الخصوصى

لما كان البند الاول من قانون المعاشات الملكية الصادر فى سنة ٨٧ يقضى
اعتبار القدمية فى الخدمة فى حق من خدموا مدة ثلاثين سنة فأكثر وان من
يكملوها ويلتمسوا التقاعد ولو صحاح الاجسام يعطى لهم أيضا معاش ومع
مانص بالبند الثالث منه بأن من يرفقوا بدون جنحة بتمقيدها مستودعين
بنصف ماهياتهم حين ما يوجد لهم خدمة قد ذكر فى قرار الخصوصى المحرر على
القانون تتمه لحكم هذا البند بعدم قيد أحد بنصف ماهية الا من يصدر عنهم
الاخر العالى فلو جود بعض أشخاص من المرفوتين بالاستغناء باغت خدمتهم
ثلاثين سنة فأكثر متطلبين معاشا قد كانت تجايرت الداخلية مع المجلس
٤٤ اذا كان ماذ فى البند الثالث وتتمه محمول على من يرفقوا بالاستغناء ممن لم
تبلغ مدة خدمتهم ثلاثين سنة ومعاملة من يبلغوها كمن نص عنهم بالبند
الاول والمقصود عدم احتساب معاش لمن يرفقوا بالاستغناء الا بالامر ولو بلغت
خدمتهم هذه المدة ولدا على ما توضح بالبند الاول على حسب ما سلف ذكره
يقضى جعل المدة المذكورة أساسا للقدمية والاستدلال بما ذكر على ان مانص

بالقرار تمة لحكم البند الثالث محمول على من يرفقوا بدون جنحة ممن لم تبلغ
خدماتهم ثلاثين سنة وعدم وجود تصرّحات بالقانون تقضى معاملة من
يرفقوا بالاستغناء والوفّر من خدموا هذه المدة فأكثر بخلاف ما به املوا به من
يلتمسوا الاقالة بعد استخدامهم اياها فبعد أن تحرر للداخلية افصاحاً بما انظر
في تفسير المعنى المقصود بالقانون على وجه ما توضّح باقتضاء معاملة الفريقين
على سياق واحد وردت منها افادة رقم ٩ ذا سنة ٩٤ نمرة ٨٠ استفيد منها
ان شخصاً أوروبياً لم يكن من أرباب الرتب يسمى الخواجه كارلو شري كان
ناظر سائنتام بور سعيد رقت بالاستغناء وبلغت مدة خدماته اثنتين وثلاثين سنة
وكسوراً ولناسبة أن من توضّح عنهم بمقدمة القانون ممن يعاملوا في ترتيب
المعاش بموجبه لم يذكّر ضمنهم المستخدمين الاوروبيين سواء كانوا برتب أو
بدون رتب كما ان المدقون بذيله هو ان الاوروبيين الذين من أرباب الرتب
ومستخدمين يعطى لهم معاش بمقتضاه فبحسب ما نظر لها من ان هذا القيد
لا يؤخذ منه جواز دخول غير أرباب الرتب منهم تحت حكمه رغبت النظر فيما
ذكر بالمجلس وبالمداولة في ذلك فالذى رؤى هو وان كان مانص بذلك الذيل
لا يقيد التصريح بترتيب معاش للمستخدمين الاوروبيين الغير حائزين رتب
لكن حيث هذا الشخص بلغت مدة خدماته أكثر من ثلاثين سنة ومن
مقتضى القانون جعل مدة الثلاثين سنة أساساً لتقديم الخدمة كما ذكر
والمراحم الخديوية تقضى حصول المساواة في المعاملة قد تراى استنسب
العرض باستحصال الامر عن معاملة هو وخلافه المستخدمين الاوروبيين
أرباب الماهيات الغير حائزين للرتب في ترتيب ما يستحقونه من المعاش متى
بلغت مدة خدماتهم الى ثلاثين سنة فأكثر كمعاملة المستخدمين الملكية
بحسب القانون بدون استثناء انما من كون لا يخلو الحال ان بعض الاوروبيين
كان ابتداء استخدامهم بقوت تراق عن مدة معلومة ثم انتهت واستخدموا
بوظائف بدون قوت تراق فالذين من هذا القبيل لا تحسب لهم مدد استخدامهم
بالقوت تراقات ضمن المدة التي يستحقون بها المعاش هذا الذى رؤى وبعرضه متى
وافق الارادة السنية وصدر الامر العالى بالاجراء يلحق هذا ذيل القانون
للاجراء بمقتضاه وهذا كما استقر عليه الرأي

أمر عال صادر لمجلس التطار بتاريخ ١٠ ج سنة ٩٦ غمرة ١١

بناء على استصواب مجلس التطار ومكاتبتكم رقم ١٠ ج سنة ٩٦ غمرة ٥
أمرنا بنشر وإجراء مفعول القرار الصادر من المجلس بتاريخ ١٥ مايو
سنة ٧٩ المتضمن ان المستخدمين الذين ابتداء دخولهم في الخدمة كان قبل
صدور اللائحة الرقمية ١٨ شوال سنة ٨٧ يعاملونهم وورثتهم بمقتضى
اللائحة الصادرة في ٥ ر سنة ٧١ أما الذين ابتداء دخولهم في الخدمة كان
من تاريخ صدور اللائحة الرقمية ١٨ شوال سنة ٨٧ فيعاملون في ربط المعاش
لهم ولورثتهم من يتوفون منهم في الخدمة بموجب تلك اللائحة الصادرة
في ١٨ شوال سنة ٨٧ وكل من ناظر المالية وناظر الداخلية مكلف بتنفيذ
أمرنا هذا

معاملة
المستخدمين الذين
دخولهم الخدمة
كان قبل صدور
لائحة سنة ٨٧
في المعاش على
لائحة سنة ٧١
والذين بعدها
عليها

قرار مجلس التطار الرقم ١٥ مايو سنة ٧٩ موافق ٢٤ ج سنة ٩٦

تقرر بأنه لكون الاصول تقضى بأن اللوائح والقوانين لا يجوز اجراء مفعولها
الامن تاريخ صدور هافقط ولا يمكن تنفيذها على ما سبق ذلك التاريخ
فالمستخدمون الذين ابتداء دخولهم في الخدمة كان من قبل صدور اللائحة
الرقمية شوال سنة ٨٧ يعاملونهم وورثتهم بمقتضى اللائحة الصادرة في
ربيع آخر سنة ٧١ أما الذين ابتداء دخولهم في الخدمة كان من تاريخ صدور
اللائحة الرقمية شوال سنة ٨٧ فيعاملون في ربط المعاش لهم ولورثتهم من
يتوفون منهم في الخدمة بمقتضى تلك اللائحة الصادرة في شوال سنة ٨٧

أمر عال صادر لنتظار المالية بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ٨٢

و ٧ ر سنة ٩٩ غمرة ٤

حيث ان دائرتنا الخصوصية المسماة الآن دائرة خديوية هي تتعلق بلوازماتنا
الخاصة بنا وإيراداتها هي مخصصاتنا المربوطة بالمالية وفي نفس الأمر لا فرق
بينها وبين ادارة الخاصة التي كانت موجودة بمدة والدنا الانخم المحترم فاقضت
ارادتنا جعلها الآن باسم خاصة كما ان سائر المأمورين والخدمة الموجودين
والذين يوجدون بهم من وقت جلوسنا على الاريكة الخديوية يعتبرون خدمة
في المعاش

تسمية الدائرة
الخديوية باسم
خاصة
واحتساب مدة
الخدمة بها
في المعاش

ميرى ويحتسب لهم مدة الخدمة بها فى المعاش بالميرى حسبما كانت عليه
الخاصة وخدمها بالعهد السابق وأصدرنا أمرنا هذا لكم بذلك للمعلومية
ونشره لجهات الاقتضاء واعتماد الاجراء بموجبه وفى تاريخه صدر أمرنا الى
على رضا باشا ناظر الخاصة اشعارا بما ذكر

ترتيب المعاش
لأرباب الرتب
العسكرية
الموظفين
بوظائف
ملكية على
لائحة الملكية

أمر عال صادر لمجلس النظار بتاريخ ١١ ربيع الاول سنة ١٣٠٠
(٢٠ يناير سنة ١٨٨٣)

نحن خديو مصر

بناء على ما عرض اليه من مجلس نظارنا أمرنا بما هوآت

المادة الاولى

أرباب الرتب العسكرية الموظفون بوظائف ملكية أية كانت مرتباتها
يعاملون فى ربط المعاش على مقتضى لائحة المعاشات الجارى اتباعها فى حق
المستخدمين الملكيين اذا كانت آخر خدماتهم فى وظيفة ملكية

المادة الثانية

على ناظر الداخلية وناظر حربية وبحرية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهما
فيما يخصه

صدر بمرأى الاسماعيليه فى ١١ ربيع الاول سنة ١٣٠٠
(٢٠ يناير سنة ١٨٨٣) الامضا (محمد توفيق)

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

ناظر الداخلية

الامضا (شريف)

الامضا (اسماعيل ايوب)

ناظر الحربية والبحرية

الامضا (عمر لطفى)

لايحة تسوية حالة المستخدمين المكيين

الصادرة في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣

لأنه تسوية حالة المستخدمين الملكيين الصادرة في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٨١ (٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٩٨) بتشكيل قومسيون لتحضير القوانين المتعلقة بشروط قبول متوظفي المصالح الملكية ومستخدميها وترقيهم ورفعهم

وبناء على ما عرض لطرفنا من مجلس النظار تأمر بما هوآت

المادة الاولى

يجب ان يكون للمصالح الملكية الميرية نظام خاص بها وان تتقرر درجات استخداميها والوظائف التي تتركب منها هذه الدرجات تنقسم الى قسمين وهما وظائف رئيسية ووظائف صغيرة وكل من القسمين المذكورين يجوز تقسيمه الى جمله أنواع يتقرر لكل منها ماهية مخصوصة

المادة الثانية

يتشكل في كل قطارة أو مصلحة ما هوآت

أولا - مجلس يسمى مجلس الادارة والتأديب

ثانيا - قلم عمومي لادارة المستخدمين

يسوغ لمجلس الادارة أن يكون له فروع بالاقاليم ويجوز استئناف القرارات التي تصدر من

احدى تلك الفروع لمجلس ادارة القطارة أو المصلحة

أما قرارات مجلس الادارة العمومي فلا يصح استئنافها بعد تصديق الناظر عليها

المادة الثالثة

قبول الخدمة النشأوى في المصالح الملكية الميرية يكون بالشروط الآتية وهي

أولا - أن يكون طالب الاستخدام حسن السيرة ومستقيم الاطوار

ثانيا - أن يقدم شهادة من طبيبين من مستخدمي الحكومة بأنه ذو جسم صحيح يمكنه من القيام بأداء الوظيفة التي يطلب الاستخدام فيها

ثالثا - أن يثبت استعداداه بامتحان يؤديه امام لجنة مخصوصة

هذا ويجب ترتيب الطالبين للخدمة بحسب درجة لياقتهم ويكون تعيينهم للخدمات بتقديم

الاول فالاول

المادة الرابعة

إذا اقتضى الحال تعيين أحد في مصلحة تافيعين من الأشخاص الذين توفرت فيهم الشروط المقررة في البند السابق بمراعاة ترتيبهم وبصورة مؤقتة ولا يكون التعيين قطعياً إلا بعد إقامته مدة مقررة للاختبار وهذه المدة لا تحسب من ضمن مدة المعاش ولا تعطى له ماهية مادام تحت الاختبار وإنما تعطى له مكافأة لا يستقطع منها اليوم الاحتياطي

المادة الخامسة

يجعل لكل متوظف حال دخوله بالمصلحة ملف خاص به يحتوى على أوراق مبينة فيها الوظائف التي أقام بها بالتوالي وجميع التقارير والأوراق المتعلقة بسلوكه الإداري وكل ما يتعلق بأمر وظيفته وسوابق خدمته

المادة السادسة

على رؤساء الأقسام أن يقدموا في أوقات معينة أوراقاً يبينان أحوال جميع المستخدمين الموجودين تحت إدارتهم من حيثية سلوكهم وعملهم وتلك الأوراق يجب حفظها ضمن الملفات المذكورة ثم على رؤساء المصالح أن يقدموا سنوياً بناء على طلب رؤساء الأقسام جداول الترقى مصدقاً عليها من مجلس إدارة المصلحة وتعرض على الناظر التابعة له هذه المصالح للتصديق عليها

المادة السابعة

لا يجوز ترقى أحد إلا بالشروطين الآتي بيانهما

أولاً - أن يكون اسمه مندرجاً في جدول الترقى المقرر من مجلس إدارة المصلحة

ثانياً - أن يكون قد أقام مدة محدودة في الوظيفة أو الدرجة التي قبل الوظيفة أو الدرجة

المطلوب انتقاله لها

وترقى المستخدمون يكون بحسب الترتيب المندرج في جداول الترقى وذلك بالانتخاب أو بمراعاة

الأقدمية

أما ترقى المستخدمين في الوظائف الصغيرة فيكون بالانتخاب في الثلث ومراعاة الأقدمية

في الثلثين

وترقى المستخدمين في الوظائف الرئيسية يكون بعكس ذلك أعنى بمراعاة الانتخاب في الثلثين والاقدمية في الثلث ولا يجوز ان يترقى أحد من الوظائف الصغيرة الى الوظائف الرئيسية الا اذا أحسن الاجابة في امتحان خصوصي اختبار فيه

المادة الثامنة

الجزآت التأديبية هي

- أولا - الانذار
- ثانيا - استقطاع ماهية مدة لا تتجاوز الخمسة عشر يوما
- ثالثا - التوقيف عن العمل لزمان محدود
- رابعا - التنزيل من وظيفة أو درجة لوظيفة أو درجة أدنى منها
- خامسا - الرقت

فالانذار والاستقطاع يجوز الحكم بهما من رئيس المصلحة

أما بقية الجزآت فيحكم بهما من ناظر الديوان بحسب الرأى الذى يعطيه مجلس الادارة بناء على تقرير يتقدم من رئيس القلم للمجلس المذكور وبعد أن يتطرق فيما يبيده المستخدم كتابة أو شفاه التبرئة نفسه

أما فى الاحوال المستعجلة فيسوغ لرؤساء المصالح ان يمنعوا المستخدمين مؤقتا عن العمل بشرط أن يعرضوا عن ذلك حال المجلس الاداره

يترتب على توقيف المستخدم عن العمل حرمانه من ماهيته ما لم يقرر مجلس الادارة غير ذلك

المادة التاسعة

لا يمكن فى سائر الاحوال رقت المستخدم الا بموافقة رأى مجلس الادارة على ذلك

المادة العاشرة

لاتسرى أحكام البنود السابقة على من يأتي ذكرهم

وكلاء النظارات ومديرى العموم ومفتشى العموم بالنظارات وباشكاتب مجلس النظارات وكتاب أسرار النظارات العموميين والمديرين ومأمورى الضبطيات فى مصر واسكندرية والمحافظين ومدير السكة الحديد الاهلى ومأمورا ملاك الميرى الاهلى ومدير عموم الدائرة السنية ورئيس

مجلس عموم الصحة ورئيس مجلس الصحة البحريه والكورتينات ومتوظفي المعيه السنيه وبالجله جميع المأمورين المعينين بامر عال بناء على طلب مجلس النظار أو طلب أحد النظار

المادة الحادية عشرة

من يرفت من المستخدمين بمقتضى حكم قضائي بسبب ذنب يتعلق بوظائفه أو خيانة أو ارتكاب لا يوغ استخدامهم مرة ثانية بمصالح الحكومة مطلقا يعلن رقت المستخدمين مع الاسباب التي بني عليها رقتهم في الجرائد الرسمية

المادة الثانية عشرة

كل مستخدم تلغى وظيفته أو يرفت لاسباب غير سوء السلوك أو تقصير في تأدية واجباته يعامل بالكيفية الآتية وهي

إذا كانت مدة خدمته الحقيقية لا تتجاوز عشر سنوات كاملات فيعطى له حين رفته مكافاة بقدر ماهية شهر واحد عن كل سنة من سني خدمته وذلك بواقع ماهيته الاخيره

أما إذا كانت مدة خدمته الحقيقية تزيد على عشر سنوات كامله ولم يكن له من السنين ما يعطيه حقاقى المعاش فيعيد بالاستيداع مدة مساوية لمدة خداماته بربع متوسط الماهية التي أعطيت له في اثناء الثلاث سنين الاخيره من خدمته

ومع ذلك فيجوز للحكومة بناء على طلب المرفوت المذكور أن تستعوض ماهية الاستيداع بدفع تعويض له باعتبار ماهية شهر عن كل سنة من سني خدمته وفي هذه الحالة تكون الحكومة غير ملتزمة له بشئ آخر

وماهية الاستيداع تصرف شهريا في القطر المصري بدون استقطاع شئ أبداً كان محل الإقامة

المادة الثالثة عشرة

ماهية الاستيداع لا تتجاوز في أى حال من الاحوال أربعين جنيه مصري شهريا

المادة الرابعة عشرة

اعطا التعويض وماهية الاستيداع الميتين بالمادة الثانية عشرة يكون باعتبار مدة الخدمة بأكملها

المادة الخامسة عشرة

مدة التوقيف عن الخدمة بلا ماهية لا تحسب ضمن مدة الخدمة الحقيقية

المادة السادسة عشرة

تحتسب ماهية الاستيداع باعتبار ماهية المستخدم الأصلية المربوطة بدون مراعاة المرتبات الإضافية ولا ما يعطى للمستخدم من المكافأة من أى نوع كانت في نظير أجر على أشغال غير عادية أو نحو ذلك

المادة السابعة عشرة

إذا عاد للخدمة المستخدم المرفوف على مقتضى مانص عنه في المادة الثانية عشرة ثم رقت بعد ذلك مدة الخدمة التي أخذ من مكافأة عليها أو لا بموجب المادة المذكورة لا تحتسب ثانيا إذا اقتضى الحال لأعطاء مكافأة أو ماهية استيداع في نظير المدة التي قضاها في الخدمة في الدفعة الثانية

المادة الثامنة عشرة

للمستخدمين المستودعين الأولوية والتقدم على غيرهم في الوظائف الحالية متى كانوا أهلاً لها ويكون الحكم بالأهلية أو بعدمها مختصاً بمجلس الإدارة دون غيره

كل مستودع عاد للخدمة تقطع عنه ماهية الاستيداع

المادة التاسعة عشرة

إذا ادعى المستودع رسمياً للعضور للقيام بخدمة أو وظيفة مماثلة لتوظيفته الأولى من حيثية الماهية وتختلف عن الحضور مدة عشرة أيام غير مواعيد المسافات من تاريخ اعلانه بذلك يعتبر مستعفى وهذا الاعلان يرسل اليه في محل اقامته الذي يجب عليه تعيينه في القطر المصري واخبار مصلحته به عند استيداعه

كل مستودع يستخدم في أية خدمة خارجة عن الخدمات الميزية بلا رخصة خصوصية من مجلس إدارة المصلحة الذي هو تابع لها يسقط حقه في الاستيداع

المادة العشرون

كل مستودع يطلبه رئيس مصلحة الخدمة الحكومية في مأمورية مؤقتة يجب عليه انه يجيب الطلب والا رقت من الاستيداع

أما ماهيته بالأمورية المؤقتة فيلزم أن تكون مساوية للماهية التي كانت مرتبطة به قبل الاستيداع والزم الذي يقضيه في الخدمة بالأمورية المذكورة بحسب له من ضمن مدة الخدمة الحقيقية

المادة الحادية والعشرون

الأشخاص الموجودون بالمصالح للاختبار والأشخاص المستخدمين وظهورات لاحق لهم في ماهية الاستيداع في أي حال من الأحوال

المادة الثانية والعشرون

كل مستخدم يستعفى من وظيفته يسقط حقه في المكافأة وفي ماهية الاستيداع وإذا أعيد للخدمة ورفعت ثانياً بالكيفية المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة فسنو استخدمه السابقة استعفاه تحسب له ويعطى له عليها مكافأة أو ماهية استيداع

وكل مستخدم رقت لسوء سلوك أو لتقصير في تأدية واجباته أو بحكم قضائي تسقط حقوقه في المكافأة أو ماهية الاستيداع المذكورة عنهما في المادة الثانية عشرة

فإذا أعيد للخدمة لا يكون له حق في المكافأة أو الاستيداع إلا عن مدة خدمته التي يقضيها بعد عودته

المادة الثالثة والعشرون

الأحكام المتعلقة بالمستخدمين المنفصلين عن الخدمة بسبب عجز أو مرض يصير تقريرها في لائحة المعاش

المادة الرابعة والعشرون

تعيين المستخدمين أو ترقيهم أو استيداعهم أو رقتهم أو إحالتهم على المعاش يعلن بأشعار خصوصي لمستخدمي كل مصلحة

والتنقلات في الوظائف الرئيسية على اختلاف أنواعها تنشر أيضاً بالجرائد الرسمية

المادة الخامسة والعشرون

الأحكام المنصوص عنها في المادة الثانية عشرة لا تسري على المستخدمين الذين يتعينون بموجب كوتراتات

المادة السادسة والعشرون

لا تسرى أحكام هذه اللائحة على مستخدمى المحاكم الأفيما يتعلق بالمكافأة أو ماهية الاستيداع التى تعطى بحسب الاحوال لمن يفصل عن خدمته وكذلك لا تسرى أحكامها على من تعينهم الحكومة بوجه استثنائى فى وظائف خارجة عن جدول الوظائف المقررة للمصلحة

المادة السابعة والعشرون

لأجل تنفيذ الأحكام المندرجة فى هذه اللائحة يجب أن يعمل فى ظرف أربعة أشهر من تاريخ صدور هذا الأمر لائحة خصوصية لكل من الإدارات الآتى ذكرها وهى

رياسة مجلس النظار وإدارة أشغال السودان والفنارات والليمانات

عموم وفروع نظارة الداخلية

عموم إدارة نظارة الخارجية

عموم وفروع نظارة المالية

عموم إدارة نظارة الحقاية

عموم وفروع إدارة نظارة الأشغال بما فى ذلك مصلحة السكة الحديد والتلغرافات وميناء اسکندرية

عموم إدارة نظارة المعارف

إدارة نظارة الأوقاف

قلم صندوق الدين العمومى (مع عدم الإخلال بأحكام بند ٣٤ من قانون التصفية)

مصلحة قومسيون الأملاك الأميرية

مصلحة الدائرة السنه

هذا وإذا صار إنشاء مصلحة ملكية جديدة فيقتضى أن تعمل لائحتها الخصوصية فى ظرف

شهرين من تاريخ انشائها

المادة الثامنة والعشرون

على كل من المصالح والإدارات التى ذكرت أن تعمل لائحتها الخصوصية وتقدمها للقومسيون

الذى تعين بالأمر الزقيم ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ وبعد ذلك تعرض لمجلس النظار ويصدر

أمر عال باعتمادها

يجب ان يعين باللوائح الخصوصية المذكورة

أولا - الحالة التي يلزم أن يكون عليها طالب الخدمة سواء كان من جهة سنه أو من جهة صحته مع بيان كيفية الامتحان اللازم اجراؤه وتعيين لجنة الامتحان والمدة التي يجب أن يقضيها طالب الخدمة بالمصلحة بالماهية لاختباره

ثانيا - ترتيب درجات المستخدمين وبيان الوظائف ومقدار الماهية المختصة بكل عمل وكل نوع من الوظائف وتقسيم الوظائف الى قسمين وظائف رئيسية ووظائف صغيرة وكيفية الفحص الذي يجب اجراؤه حين نقل المستخدم من الوظائف الصغيرة الى الوظائف الرئيسية

ثالثا - بيان جهات الاختصاص المناطة بتعيين المستخدمين في الوظائف في كل نوع من أنواعها

رابعا - تعيين المدة التي يجب على المستخدم أن يقضيها في كل عمل وفي كل نوع من أنواع الوظائف

خامسا - بيان كيفية ترتيب وتنظيم الملفات الخاصة بكل مستخدم وبيان المواعيد المخصصة التي يجب فيها اصدار الشهادات عن كل من المستخدمين

سادسا - بيان الموظفين الذين يؤلف منهم مجلس الادارة مع ايضاح اختصاصات المجالس المذكورة وكيفية ادارتها

المادة التاسعة والعشرون

متى نشرت الحكومة هذه اللوائح الخصوصية يجرى العمل بمقتضاها من يوم نشرها فيما يختص بكافة المستخدمين الموجودين بالمصالح والمستخدمين الذين يعينون بعد ذلك ثم يجب تقسيم المستخدمين الموجودين في كل مصلحة على الاعمال وأنواع الوظائف والدرجات الموجودة بالمصلحة عملا باحكام المادة الاولى ولا يجوز تعيين أحد يعمل أو يتوقع تامين الوظائف بماهية أقل من الماهية المعينة له حين صدور تلك اللوائح

المادة الثلاثون

كل ما كان منافيا لاحكام هذا الديكريته من أحكام القوانين واللوائح السابقة يعتبر لاغيا ولا يعمل به

المادة الحادية والثلاثون

على نظاردواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويتعلق به

صدر بسراى عابدين فى ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٠ و ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣

الامضا (محمد توفيق)

بامر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

الامضا (شريف)



أمر عال صادر لرئاسة مجلس النظارتاريخ ١٥ رجب سنة ١٣٠٠ نمرة ٦

معاملة من يتأخر
عن طلب
المعاش

عرضت لدينا مكتوبة دولتكم الرقيمة ٩ رجب سنة ١٣٠٠ الموافق ١٦ مايو
سنة ١٨٨٣ نمرة ٣٨ وعلما منها انه بناء على التثيكات التي تقدمت للمجلس
من بعض أشخاص بالتضرر من رفض طلباتهم المقدمة للمالية بطلب المعاش
لفوات مدة السنة المحددة لذلك بقرار المجلس الخصوصي الصادر عليه الامر
في ٧ جمادى الاولى سنة ٨٠ نمرة ٢٣ قد حصلت المداولة في ذلك بالمجلس
واستهقر الرأي على الغاء هاته القاعدة واستبدالها بقاعدة أخرى وهي ان من
لم يطالب بترتيب معاشه الا بعد سنة تمضي من تاريخ زفقه من الخدمة يضيع
عليه المعاش عن المدة التي سكت فيها عن المطالبة انما يترب اليه المعاش
من تاريخ تقديم طلبه بذلك وان حكم هذه القاعدة الجديدة يسري ايضا على
من ردت طلباتهم في المعاش بسبب فوات مدة السنة وهذا الاجراء يكون موقتا
لحين ما يصدر قانون المعاشات الجاري تحضيره الآن بمعرفة لجنة تسوية حالة
المستخدمين المالكين وتروموا استحصال أمرنا عن ذلك وحيث ان الذي رآه
المجلس في هذا الشأن قد استحسن لدينا ووافق ارادتنا الاجراء على مقتضاه لزم
اصدار أمرنا هذا لدولتكم بما ذكر

أمر عال

نحن خديوى مصر

بناء على ما عرض عليه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا
أمرنا بما هوات

المادة الاولى

تتمتع ارباب المعاشات المقيدة مرتباتهم بالروزنامجة أو بالمالية سواء كانت بنوع
الاحسان أو مقابل خدمات حسب اللوائح يتمتعون بمرتباتهم بأى جهة
يختارون الإقامة فيها بعد اخبار الحكومة بالجهة التى يقصدون الإقامة فيها
ومع ذلك لا يكون الصرف الا فى القطر المصرى لمن يوكونه عنهم

المادة الثانية

أرباب المعاشات مكلفون بإثبات وجودهم على قيد الحياة بمقتضى شهادات
مسجلة مصدق عليها من حكومة الجهة المقيمين فيها ويقدمون تلك الشهادات
لديوان الروزنامجة أو للمالية عند طلب صرف المعاش

المادة الثالثة

لا يسرى حكم المواد السابقة على من يكونون مقيدين بالروزنامجة أو بالمالية
على سبيل الاستيداع

المادة الرابعة

على ناظر الداخلية وناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه
صدر بسرائى رأس التين فى ٢٣ شوال سنة ١٣٠٠
(٢٧ اغسطس سنة ١٨٨٣) الامضا (محمد توفيق)

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(شريف)

الامضا

ناظر الداخلية

(خيرى)

الامضا

ناظر المالية

الامضا (حيدر)

ذكر يتو صادر في ٩ مايو سنة ١٨٨٦ بخصوص استبدال المعاشات

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من أمرنا الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ المخصص
بوجبه مبلغ ٥٥٠٠٠٠ جنيه مصري لاستبدال المعاشات وبعد أخذ رأي مجلس شورى
القوانين أمرنا بما هوآت

المادة الاولى

قد تصرح لناظر المالية أن يستبدل المعاشات لغاية استيفاء مبلغ ٥٥٠٠٠٠ جنيه مصري
ويعطى لأربابها نقوداً أو أطمياناً يوازي ثمنها قيمة المعاش المستبدل أو نقوداً وأطمياناً معاً على
حسب رغبة صاحب المعاش

استبدال المعاش ليس بانجازى على الحكومة ولا على أرباب المعاشات

المادة الثانية

استبدال المعاش يترتب عليه سقوط الحق فيه سواء كان بالنسبة لمن كان من قبله أو بالنسبة
لورثته أو غيرهم من ذوى الشأن

المادة الثالثة

كيفية وشروط تقديم طلبات استبدال المعاش والنظر فيها وقبولها أو رفضها يصير تحديدها
بلائحة يحضرها ناظر المالية ويصدق مجلس النظر عليها

لائحة صادرة من تطارة المالية بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٨٨٦

بخصوص استبدال المعاشات

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الامر العالى الصادر فى ٩ مايو سنة ١٨٨٦ قد قرر
ناظر المالية ما هوآت

المادة الاولى

تشكل لجنة خصوصية يصير تعيين اعضائها بمعرفة مجلس النظار وتكلف باستبدال المعاشات
البالغ مقدارها السنوى مائة وثمانين جنيا مصرى أو أزيد من ذلك واعطاء أربابها أطينا بدلا
عنها

يصير اجراء الاستبدال المذكور بالشروط الآتية

المادة الثانية

صاحب المعاش البالغ قدره مائة وثمانين جنيا أو أزيد من ذلك الذى يكون يسده سركى على
حسب الاصول يجوز له اذا كان سنه أقل من واحد وسبعين سنة ان يطلب استبدال معاشه
باطيان من الاطيان التابعة للحكومة

المادة الثالثة

استبدال المعاش ليس بجبرى على الحكومة ولا على أصحاب المعاش اما اتمامه فيترتب عليه
سقوط الحق فيه سواء كان بالنسبة لمن كان من قبله أو بالنسبة لورثته أو غيرهم من ذوى الشأن

المادة الرابعة

يتخذ الجدول الآتى أساسا لتحديد قيمة المعاش المقدرة رأس مال على حسب سن صاحب
المعاش

قيمة معاش قدره مائة جنيه على حسب سن صاحبه							
جنيه		جنيه		جنيه		جنيه	
٧٢٥	في سن ٦٣	٩١٢	في سن ٥٢	١٠٥٨	في سن ٤١	١١٦٨	في سن ٣٠
٧٠٥	٦٤ =	٨٩٨	٥٣ =	١٠٤٧	٤٢ =	١١٥٩	٣١ =
٦٨٤	٦٥ =	٨٨٢	٥٤ =	١٠٣٥	٤٣ =	١١٥١	٣٢ =
٦٦٢	٦٦ =	٨٦٧	٥٥ =	١٠٢٣	٤٤ =	١١٤٢	٣٣ =
٦٤٠	٦٧ =	٨٥٠	٥٦ =	١٠١١	٤٥ =	١١٣٣	٣٤ =
٦١٧	٦٨ =	٨٣٤	٥٧ =	٩٩٨	٤٦ =	١١٢٣	٣٥ =
٥٩٤	٦٩ =	٨١٧	٥٨ =	٩٨٤	٤٧ =	١١١٣	٣٦ =
٥٧١	٧٠ =	٧٩٩	٥٩ =	٩٧٠	٤٨ =	١١٠٣	٣٧ =
		٧٨٢	٦٠ =	٩٥٦	٤٩ =	١٠٩٢	٣٨ =
		٧٦٣	٦١ =	٩٤١	٥٠ =	١٠٨١	٣٩ =
		٧٤٤	٦٢ =	٩٢٧	٥١ =	١٠٧٠	٤٠ =

المادة الخامسة

الاطيان التي يسوغ اعطاؤها بدلا من المعاشات هي الآتي بيانها
أولا - اطيان الميرى الحره وهي غير المخصصة لمصلحة عموميه
ثانيا - الاملاك الميريه المعروفة بالدومين
ثالثا - اطيان الدائرة السنيه
فأرباب المعاشات لهم أن يختاروا ما يرغبون سواء كان من الاطيان الحره والاملاك الميريه المعروفة بالدومين واطيان الدائرة السنيه على شرط ان قطع الاراضى التي يختارونها لا تكون داخله في غيرها

المادة السادسة

يرخص لأرباب المعاشات أن يعاينوا الاطيان فتعطي لهم الاستعلامات المختصة بمركزها ومساحتها وقيمتها بمعرفة المديرية أو ادارة عموم التاربع فيما يختص بالاطيان الحره أما ما يختص باطيان الدومين والدائرة السنيه فالاستعلامات المذكورة تعطى بمعرفة عموم كل من المصلحتين الكائنتين في المحروسه

وقيمة الاطيان الخمرية بحري بت تحديدها بمعرفة اللجنة الخصوصية بحسب طلب مدير عموم التاريخ ومدير الجهة وبعد اجراء التحقيق اذ ارات اللجنة لزوما اليه

أما قيمة اطيان الدومين فهي محددة طبقا للكشف المرفوق ببيان الشروط المقررة بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٣ وبعد خصم مبلغ لا يمكن أن يتجاوز العشرين في المائة من التقديرات المينة في الكشف المذكور من أصل عن قطع الاراضي واجزائها المعينة فيه واذا اقتضى الحال أن يجري تقسيم القطع والجزاء المذكورة فقيمة الاطيان يصير تحديدها بمعرفة قوميون الاملاك الميرية

أما قيمة اطيان الدائرة السنية فيصير تحديدها بحسب طلب مجلس ادارة الدائرة المذكورة ومجلسها الاعلى وذلك بمعرفة اللجنة الخصوصية المشكلة بموجب المادة الاولى من هذا القرار

المادة السابعة

وبما ان المزروعات ليست داخله ضمن عن الارض فاذا رغب الشاري أن يستلم تلك المزروعات فعليه أن يدفع قيمتها فيعطى له كشف يشتمل على ترتيب زراعة قطعة الارض المعطاة له بدلا من معاشه مع بيان تفصيل ما أنفقه البائع من المصاريف على المزروعات التي لم تزهر بعد أو لم تسبل ومقدار قيمة المزروعات التي أزهرت أو اسبلت وما زالت قائمة على ساقها مع حصة البائع سواء كان في الايجارات أو في الشرك وما أشبه ذلك طبقا لاصول الزراعة

واذا لم يرغب الشاري في استلام المزروعات أو القبول بالايام الباقية من الايجار فلا يدخل المالك في حوزته الا بعد نقل المحصولات أو عند نهاية سنة الايجار

المادة الثامنة

واذا رام صاحب المعاش أن يأخذ نقدا عشر قيمة معاشه المقدر رأس مال فيجيب التماسه ويسوغ له أن يخصم كامل المصاريف المشار اليها في البند السابق سواء كان من أصل العشر المذكور أو من ماله الخاص

المادة التاسعة

كل صاحب معاش أخذ بدلا من معاشه طينا من اطيان الميري يستخرج له حجة بدون مصاريف وهو الخير بخصوص جهة صدورها سواء كان من المحكمة الشرعية أو من المجالس المختلطة على شرط أن يفي الاموال الميرية التي يجب تحديدها مقدما اذا كان الطين المعطى هو من

الاطيان الحره أماربط الاموال فيكون على مقتضى القواعد المقررة باللائحة المتعلقة بجميع
الاطيان المذكوره

والاملاك التي يصير تسليمها على هذه الكيفية يحق لحائزها أن يتصرف فيها بجميع الواجه
القانونيه

المادة العاشرة

وأرباب المعاشات يسوغ لهم أن يطلبوا كمية من الاطيان ذات قيمة تفوق مقدار معاشهم على
شرط ان الزيادة لا تتجاوز نصف المقدار المذكور

أما من هذه الزيادة فيصير دفعه على أقساط متساوية لا تتجاوز العشرة عددا بفائدة قدرها
خمس في المائة

وإذا أخذوا من الاطيان المعروفة بالدومين أو من أطيان الدائرة السنية فيسوغ لهم كذلك
أن يطلبوا أيضاً أخذ ما يلزمهم من المواشي والمأكينات وآلات الزراعة والتقاوى بموجب
تأمين أهل الخبرة على شرط أن يدفعوا الثمن على ثلاثة أقساط متساوية وبدون احتساب فائده
وإذا أراد أحد أصحاب المعاشات أن يتمتع بالتسهيلات المبينة في هذه المادة فكافة الاطيان
التي يكون قد استلمها ترهن تحت يد الحكومة أو مصلحة الدومين أو الدائرة السنية بحسب
مركز الاطيان وذلك ضماناً لسداد الباقي من أصل الثمن

المادة الحادية عشرة

إذا رغب صاحب المعاش في طلب أطيان بدلا من معاشه فعليه أن يقدم للجنة الخصوصية ما هو
مذكور أدناه

أولا - سركى معاشه

ثانيا - تقريراً طبق الاستمارة المرفوقه بهذا القرار (وهي الاستمارة المشار اليها بنمرة ١)
المشتملة على بيان اسم الطالب ومحل مولده وتاريخ مولده ومقدار معاشه وكمية
مطالوبه من الاطيان بدلا من معاشه واسم البلد والحوض الكائنة فيهما تلك
الاطيان

وكل تقرير وجد فيه تزوير تجرى محاكمة مقدمه ومعاقبته قانونا

المادة الثانية عشرة

السركى والتقرير المذكوران يرسلان بمعرفة اللجنة الخصوصية لنظارة المالية التي بعد أن تقابلهما على دقاتهما تعيدهما للجنة بإشارة منها بصحتها أو بعد تصحيحهما بمعرفة من عرفتهما إذا وجد لزوم لذلك

المادة الثالثة عشرة

وبعد ذلك تتخابر اللجنة مع ادارة عموم التاربع أو مصلحة الاملاك الميرية أو الدائرة السنية حسب مركز الاطيان المطالبة بخصوص الشروع في تحديد القطع ومساحتها وتقدير ثمنها وتقرير كامل المصاريف المنبوء عنها بالمادة السابعة المذكورة آنفا وبعد أن تجرى اللجنة من اجعة الايضاحات المذكورة أعلاه المقدمة لها إذا استحسنت ذلك تدعى صاحب المعاش للحضور امامها مصحوبا بشخصين من العمدة لاجل اثبات شخصيته وسننه وحالة صحته

للجنة أن تقبل أو ترفض الشهود والمقدمين لها

وبعد قبول الشهود وتشروع اللجنة في اثبات سن صاحب المعاش بحضورهم واثبات شخصيته تحت مسؤوليتهم ويصير تسجيل ذلك في محضر يمضى عليه من كافة الاشخاص الحاضرين وبعدئذ تجرى اللجنة الكشف على صاحب المعاش بمعرفة لجنة طبية

المادة الرابعة عشرة

فاذا وجد الكشف الطبي موافقا تحرر اللجنة بعد اتحادها مع صاحب المعاش عقد البذل والاطيان المطالبة اذا كانت من ضمن الاملاك الحرة فلا بد لصاحب المعاش أن يكون بيده نسخة من عقد البذل يحضر مصحوبا بمصحوبين الى نظارة المالية التي عند اطلاعها على العقد المذكور تصرف لصاحب المعاش الفرق الكائن بين قيمة الاطيان ومقدار المعاش وذلك اذا كان هنالك فرق وعلى النظارة المشار اليها أن تجرى تسليم الاطيان له واستخراج حجتها وصرف المتأخر من المعاش لغاية اليوم الذي تم البذل فيه

أما اذا كانت الاطيان من ضمن الاملاك الميرية أو من اطيان الدائرة السنية فاللجنة الخصوصية تطلب من نظارة المالية اعطاء تحويل يساوى قيمة المعاش المقدر رأس مال باسم قومسيون الاملاك الميرية أو الدائرة السنية

ويصير تسليم هذا التحويل وبسحبة عقد البدل الى صاحب المعاش الذي يقدمهما لمصلحة الاملاك الميرية أو لمصلحة الدائرة السنية على حسب ما يقتضيه الحال وهاتان المصلحتان تقبلان التحويل المذكور بصفة تقود وبعد أن تدفعها لصاحب المعاش الزيادة اذا وجدت تبادلان باعطاء الحجج وتسليم الأراضى وتعطيان له أيضا شهادة على نسق الاستمارة نمرة ٧ التي بمجرد الاطلاع عليها يدفع له متأخرات معاشه لغاية يوم اتمام البدل

المادة الخامسة عشرة

واذا طلب جملة من أرباب المعاشات أطيانا واحدة فتعمل بينهم من ايدة فان كان الثمن متساويا تكون الاولوية لمن يكن طلبه اسبق تاريخا

المادة السادسة عشرة

مصاريف الحجة وغيرها من عقود التملك مع مصاريف المساحة تكون على طرف الحكومة

المادة السابعة عشرة

فى آخر كل شهر تقدم اللجنة الخصوصية لرئيس مجلس النظار تقرير عن الاعمال التى اجرتها بنفسها والتى صار اجراؤها بعرفة المديرين وبعد الغاء كافة الاوراق التى ترتب عليها استبدال المعاشات اثناء الشهر ترسلها له مع التقرير المذكور وفى كل شهر تنشر فى الجريدة الرسمية جدولاً عن الاعمال التى صار اتمامها

المادة الثامنة عشرة

يصير شطب المعاش من دفتر الروزنامة ومن دفتر الصرفيات الموجود بتظارة المالية وناظر المالية أو وكيله يمضى بنفسه على كل معاش تم شطبه من الدفاتر المذكورة وينتهى استحقاق المتأخرات من تاريخ تسليم الاطيان

المادة التاسعة عشرة

أرباب المعاشات المستبدلة الذين يرجعون الى خدمة الحكومة بصفة مؤقتة أو قطعية يستقطع من ما هيأتهم مبلغ يوازي قيمة المعاش الذى كانوا يستولون عليه قبل الاستبدال وعند تحويلهم ثانية على المعاش يصير تسوية معاشهم على واقع مجموع مدد خدماتهم كانهم لم يستولوا بدله معاشهم ويربط لهم معاش يعادل قيمة الفرق بين معاشهم الجديد وبين المعاش الذى جرى ابداله

المادة العشرون

يصير تحضير لائحة خصوصية تتقرر فيها كيفية الاستبدال الذي يصير اجراؤه مع أرباب المعاشات الذين يبلغ مقدار معاشهم أقل من مائة وثمانون جنيها 24

حزب مصر في ٢٥ يوليو سنة ١٨٨٦ التوقيع (مصطفى فهمي)

رئيس مجلس النظارة

يعتمد ذلك التوقيع (نوبار)

تنبيه - يلزم تقديم جميع الطلبات الى نظارة المالية برسم اللجنة الخصوصية قبل حلول يوم ١٠ سبتمبر القابل ٢٤



قانون

المعاشات الملكية

الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٨٧

افرنجيه

نحن خـديـو مصر

بناء على ما عرضه علينا مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا
بما هوآت

الباب الاول

في الاحكام العمومية والاستقطاع المخصص للمعاشات

(المادة الاولى)

معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين المملكين الذين يدخلون في خدمة الحكومة
من تاريخ صدور هذا القانون ومعاشات ومكافآت أراملهم وأولادهم تسوى بمقتضى
الاحكام الآتية بصرف النظر عما يكون مخالفا لها من أحكام القوانين والاوامر العالية
واللوائح المتبعة الاجراء الآن

(المادة الثانية)

يستقطع من ماهية الموظفين والمستخدمين المملكين المقيدین بصفة دائمة خمسة في المائة
ولا يمكن رد تلك القيمة في أية حالة كانت
للموظفين والمستخدمين الذين يكون استقطاع من ماهياتهم الخمسة في المائة دون غيرهم الحق
في معاش أو مكافأة بمقتضى نصوص هذا القانون

(المادة الثالثة)

المرتبات التي تعطى بأية صفة كانت زيادة على الماهية الثابتة مثل المكافآت وضمائم
السفرية التي تعطى لمن يعينون في السودان أو في سواحل البحر الأحمر أو في مأموريات وقتية
وكذلك الاعانات على اختلاف أنواعها ومصاريف الانتقال أو النيابة عن الحكومة وأمثالها
لا يستقطع منها الخمسة في المائة ولا تحسب في تسوية المعاش

(المادة الرابعة)

لا تستقطع الخمسة في المائة من المستخدمين الآتى ذكرهم بعد وليس لهم لذلك حق في المعاش
ولا في المكافأة الا في الاحوال الاستثنائية الواردة في هذا القانون وهؤلاء المستخدمون هم

أولا - المستخدمون المندرجون في الأنواع الميينة في الجدول حرف (ا) المرفق مع هذا
ثانيا - الموظفون والمستخدمون المعينون بموجب قوتترات سواء كانت بمكافأة أو بغير
مكافأة

ثالثا - الموظفون والمستخدمون الذين يكون عمرهم أول دخولهم في الخدمة أكثر من
خمس وثلاثين سنة.

رابعا - الموظفون والمستخدمون المعينون بصفة وقيية وأما الموظفون والمستخدمون الذين
يتصلون من وظائف دائمة لاداء وظائف وقيية فيستمر استقطاع الخمسة في المائة من
ما هيأتهم والمدة التي يقضونها في تلك الوظائف تحسب لهم في تسوية المعاش

(المادة الخامسة)

لا يستقطع من معاشات التقاعد شيئا ولا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الجزع عليها الا لغاية
المقادير المقررة في (المادة ٤٩٦) من قانون المرافعات المدنية المختلطة وفي (المادة ٤٣٤) من
قانون المرافعات المدنية الاهلية

(المادة السادسة)

لا يقبل تشكك ما فيما يتعلق بمقدار المعاش أو المكافأة الا اذا قدم لتظارة المالية في ميعاد أربعة
شهور من تاريخ وصول اعلان القرار القاضى بتسوية المعاش أو المكافأة ليد صاحب الشأن
ويراد أربعة أشهر على هذا الميعاد لمن يكون في الخارج عن القطر المصري
ويكون اعلان القرار القاضى بتسوية المعاش أو المكافأة الى صاحب الشأن في محله الواجب
عليه اقامته في القطر المصري وان لم يقم محلا فيكون الاعلان الى قلم النيابة على مقتضى أحكام
قانون المرافعات ويعتبر ذلك صحيحا

(المادة السابعة)

لا تسرى أحكام هذا القانون على الآتى ذكرهم

أولا - ضباط العسكرية البرية والبحرية

ثانيا - أطباء العسكرية البرية والبحرية وأطباء المستشفيات العسكرية

ثالثا - الموظفين والمستخدمين الآخرين التابعين للعسكرية البرية أو البحرية الذين ينص

عليهم بنوع خاص في قانون المعاشات العسكرية المزمع اصداره

الباب الثاني

في مدة الخدمة التي تعطى الحق في المكافأة أو في المعاش

(المادة الثامنة)

تحتسب مدة الخدمة الملكية في تسوية المكافأة أو المعاش من ابتداء سن الثمانية عشرة سنة كاملة ولا تستقطع الخمسة في المائة الا من ماهية الموظفين والمستخدمين المعيّنين بصفة دائمة الذين يتجاوز عمرهم الثمانية عشرة سنة

(المادة التاسعة)

الخدمات التي لم يجز على مرتبها حكم الاستقطاع لا تحسب في مدد المعاش في أي حال من الاحوال

ويكون الاستقطاع شهرياً فلا يصح توريد قيمة الاستقطاع عن مدد سابقة لم يحصل فيها بقصد حسابهم من مدد المعاش

(المادة العاشرة)

الخدمات التي تؤدى بعد سن الثمانية عشرة في العسكرية البرية والبحرية تضاف الى الخدمة الملكية في تسوية المعاش ويكون احتساب مدة الخدمة الحقيقية لاصحابهم من تاريخ الترقية لرتبة ضابط أو لوظيفة مقابلة لهذه الرتبة

(المادة الحادية عشرة)

مدد الخدمات العسكرية التي تؤدى في الحرب قبل سن الثماني عشرة سنة كاملة تحسب في تسوية المعاش

والمدة التي تقضى في الحرب سنوياً كانت في العسكرية البرية أو البحرية تحسب في تسوية المعاش بالكيفية المقررة في قانون المعاشات العسكرية

الباب الثالث

في المعاشات والمكافآت

(المادة الثانية عشرة)

تنقسم المعاشات والمكافآت الى خمسة أنواع وهي

أ - معاشات التقاعد

- ثانيا - مكافآت ومعاشات الموظفين والمستخدمين المرفوئين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر
ثالثا - مكافآت ومعاشات بسبب عاهات أو أمراض
رابعا - مكافآت ومعاشات عائلات الموظفين والمستخدمين
خامسا - مكافآت ومعاشات استثنائية

في معاشات التقاعد

(المادة الثالثة عشرة)

يستحق معاش التقاعد في عمر خمس وخمسين سنة بعد خمس وعشرين من سنة كاملة في الخدمة ولا يجوز إعادة أحد إلى الخدمة من الموظفين أو المستخدمين الذين نالوا المعاش بهذه الصورة إلا أن هذا الحكم لا يسرى على الموظفين الذين يعينون بأمر عال

(المادة الرابعة عشرة)

متى بلغ سن الموظفين أو المستخدمين الملكيين خمساً وستين سنة وجب إحالتهم على المعاش ومع ذلك إذا طلب الموظفون أو المستخدمون الذين يتجاوزون هذا السن إبقاءهم في الخدمة فيجوز إبقاؤهم بنوع استثنائي بمقتضى أمر عال يصدر بناء على طلب مجلس النظار

(المادة الخامسة عشرة)

تسوية معاش التقاعد تكون باعتبار متوسط الماهيات التي استقطع منها الخمسة في المائة ونالها الموظف أو المستخدم في السنوات الثلاث الأخيرة من خدمته ويجب أن تكون السنوات الثلاث المذكورة مدة خدمة حقيقية لا يدخل فيها مدد الخلو التي لا تحسب في تسوية المعاش بمقتضى أحكام هذا القانون (١)

(١) مثلاً إذا كانت ماهية الموظف أو المستخدم ثلاثين جنيناً شهرياً في مدة السنين الثلاث الأخيرة وكانت ماهيته خمسة وعشرين جنيناً في السنة التي سبقت هذه المدة وفرضنا أن هذا الموظف أو المستخدم أقام مدة ستة شهور خلوياً من الخدمة في خلال السنين الثلاث الأخيرة فتوسط الماهية يجب حسابانه على ما يأتي

جنينه	جنينه
٩٠٠	قيمة ماهية ثلاثين شهراً باعتبار ٣٠
١٥٠	قيمة ماهية ستة شهور باعتبار ٢٥
١٠٥٠	

وبقسمة هذا المبلغ على ستة وثلاثين شهراً فيكون حاصل القسمة ٢٩ جنينه و ١٦٦ ميليم وهذا هو قيمة متوسط الماهية

في معاش تقاعد الموظفين الملكيين

(المادة السادسة عشرة)

تسوى معاشات التقاعد على متوسط الماهية السنوية الذي يقرر بمقتضى أحكام المادة السابقة وتحسب باعتبار جزء من ستين جزءاً من المتوسط المذكور عن كل سنة من سني الخدمة ولا يمكن أن تتجاوز في أي حال المقادير الموضحة بعد وهي

ثلاثة أرباع متوسط الماهية	إذا كانت تلك الماهية أقل من مائة وثمانية وسبعين جنيهاً
مائة وأربعة وثلاثون جنيهاً	إذا كانت الماهية من مائة وثمانية وسبعين جنيهاً لغاية مائتي جنييه
ثلثا متوسط الماهية	إذا كانت تلك الماهية من مائتي جنييه وجنييه لغاية مائتين وسبعين جنيهاً
مائة وثمانون جنيهاً	إذا كانت الماهية من مائتين وواحد وسبعين جنيهاً لغاية ثلاثمائة جنييه
ثلاثة أخماس متوسط الماهية	إذا كانت تلك الماهية من ثلاثمائة جنييه وجنييه لغاية خمسمائة جنييه
ثلاثمائة جنييه	إذا كانت الماهية من خمسمائة جنييه وجنييه لغاية ستمائة جنييه
نصف متوسط الماهية	إذا كانت تلك الماهية من ستمائة جنييه وجنييه لغاية ألف ومائتي جنييه
ستمائة جنييه	إذا كانت الماهية أزيد من ألف ومائتي جنييه

على أن غاية مقدار المعاش قد تحددت بمبلغ قدره سبعمائة وعشرون جنيهاً للموظفين الذين يكون تقاعدهم على شرط العمر والاقدمية المنصوص عليهم في هذا القانون ويكونون تقلدوا في أثناء استخدامهم وظيفة ناظر نظارة مدة ثلاث سنين متوالية أو غير متوالية

في معاشات تقاعد العسكرية الذين يدخلون الخدمة الملكية

(المادة السابعة عشرة)

ضباط العسكرية البرية والبحرية الذين يبلغون من العمر زيادة عن خمس وخمسين سنة لا يسوغ قبولهم في الخدمة الملكية إلا بمقتضى أمر عال يصدر بناء على طلب مجلس النواب

(المادة الثامنة عشرة)

الضباط الذين يقبلون في الخدمة الملكية يسوى معاشهم عن كامل مدة خدمتهم الملكية والعسكرية كأن خدمتهم لم تكن الاملكية ومدة الاستيداع في الخدمة العسكرية تصير المعاملة فيما بمقتضى الاحكام المتعلقة بالمعاشات العسكرية

(المادة التاسعة عشرة)

اذا دخل ارباب المعاشات العسكرية في خدمة ملكية تقطع معاشاتهم مدة وجودهم في الخدمة الملكية

وعند انفصالهم من الخدمة يوجه قطعي يعاد اليهم معاشهم الاصلى ما لم يكن لهم فائدة بالنظر لخدماتهم الجديدة من اعادة تسوية معاشهم وفي هذه الحال يسوى معاشهم الجديد بالكيفية المنصوص عليها في (المادة ١٨)

في مكافآت ومعاشات الموظفين والمستخدمين المرفوتين

بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر

(المادة العشرون)

لكل موظف أو مستخدم يرفق من خدمة الحكومة بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر حق في مكافأة أو في معاش

ويكون حساب المكافأة أو المعاش على حسب القواعد الآتية

أولا - اذا كانت مدة خدمة الموظف أو المستخدم عشر سنين أو أقل من ذلك يعطى له مكافأة تعادل ماهية شهر واحد من ماهيته الأخيرة عن كل سنة من سني خدمته

ثانياً - إذا كانت مدة خدمة الموظف أو المستخدم أكثر من عشر سنين وأقل من خمس عشرة سنة تعطى له المكافأة باعتبار ماهية شهر واحد من ماهيته الأخيرة عن كل سنة من السنين العشر الأولى وباعتبار ماهية ثلاثة شهور من الماهية المذكورة عن كل سنة من السنين التالية

ثالثاً - إذا كانت مدة خدمة الموظف أو المستخدم أكثر من خمس عشرة سنة يعطى له معاش يعادل ربع متوسط ماهيته في الثلاث سنين الأخيرة مضافاً إليه جزء من ستين جزءاً من الماهية المذكورة عن كل سنة تزيد عن الخمس عشرة بحيث لا يتجاوز المعاش الغاية المقررة في (المادة ١٦)

ويعني من شرط الوصول إلى عمر الخمس والخمسين سنة الموظف أو المستخدم الذي رقت بسبب الغاء وظيفته أو بالوفراً أو بسبب مرض أن بلغت مدة خدمته خمساً وعشرين سنة كاملة أما نظار النظارات ووكلاؤها الذين يتفصلون عن وظائفهم بالاستعفاء فيعاملون في امر المكافأة أو المعاش أسوة بالموظفين الذين ألغيت وظائفهم

في المكافآت والمعاشات بسبب أمراض أو عاهات

(المادة الحادية والعشرون)

كل موظف أو مستخدم أصبح غير قادر على خدمة الحكومة بسبب عاهات أو مرض أصيب بها في أثناء خدمته له الحق بصرف النظر عن شرط العمر في مكافأة أو معاش بمقتضى الأحكام الآتية إذا كانت مدة خدمته عشر سنين أو أقل من ذلك فله الحق في مكافأة تعادل ماهية شهر واحد من ماهيته الأخيرة عن كل سنة من سني خدمته

إذا كانت مدة خدمته أكثر من عشر سنين وأقل من خمس عشرة سنة فتجب المكافأة باعتبار ماهية شهر واحد من ماهيته الأخيرة عن كل سنة من السنين العشر الأولى وباعتبار ماهية ثلاثة شهور من الماهية المذكورة عن كل سنة من السنين التالية

إذا كانت مدة خدمته خمس عشرة سنة كاملة فله الحق في معاش يعادل ربع متوسط ماهيته في السنين الثلاث الأخيرة مضافاً إليه جزء من ستين جزءاً من الماهية المذكورة عن كل سنة تزيد عن الخامسة عشرة بحيث لا يتجاوز المعاش الغاية المقررة في (المادة ١٦)

(المادة الثانية والعشرون)

كل موظف أو مستخدم يطلب تسوية مكافأته أو معاشه بسبب مرض أو عاهة يجب الكشف عليه من طبيين تعينهما المصلحة

فإذا رأى أحد الطبيين المذكورين أن العاهة أو المرض ليس على درجة من الجسامة بحيث يجعل الموظف أو المستخدم غير قادر على الخدمة فيجوز لذلك الموظف أو المستخدم بناءً على تقديم شهادة طبية مخالفة لرأي ذلك الطبيب أن يطلب تشكيل لجنة مؤلفة من طبيب تعينه المصلحة وطبيب آخر يعينه هو ذاته وطبيب ثالث يعينه الطبيبان الأولان وأما الموظف أو المستخدم الذي يكون في جهة خارجة عن القطر المصري ويصاب بمرض أو عاهة فعليه أن يقدم مع طلب المكافأة أو المعاش شهادة محررة من طبيين مستخدمين بهذه الصفة في مصلحة من المصالح الميرية بشرط أن يصدق على صحة امضاءهما ووظيفتهما من جهة الاختصاص

(المادة الثالثة والعشرون)

الموظف أو المستخدم الذي يتضح عدم اقتداره على خدمة الحكومة بالكيفية الموضحة في المادة السابقة لا يسوغ إبقاؤه في وظيفته وتحسب مدة خدمته في تسوية المكافأة أو المعاش لغاية تاريخ الشهادة الطبية

في معاش عائلات أرباب المعاشات والموظفين والمستخدمين

(المادة الرابعة والعشرون)

لمن سيئذ كرون بعد الحق في معاش يعادل نصف معاش المتوفى أو نصف ما كان يستحقه من المعاش لو تقاعد في يوم وفاته بمقتضى (المادة ١٣) أوفت بالصورة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من (المادة ٢٠) وهؤلاء هم

أولا - أرامل أرباب المعاشات بشرط أن يكون الزواج حصل عقده قبل تقاعد صاحب المعاش أو رفته بمدة لا تنقص عن ثلاث سنين وكذلك الأولاد المرزوقون لهم من هذا الزواج أو من زواج سابق

ثانيا - أرامل الموظفين والمستخدمين بشرط أن يكون الزواج حصل عقده قبل وفاة الموظفين والمستخدمين بمدة لا تنقص عن سنة واحدة وكذلك الأولاد المرزوقون لهم من هذا الزواج أو من زواج سابق

ولا يمكن أن يتجاوز مقدار ذلك المعاش المائتي جنيه في السنة
وإذا كان من يستحق المعاش شخصا واحدا فتكون حصته باعتبار ربع المعاش لا باعتبار نصفه
وإذا كانت مدة خدمة الموظف أو المستخدم عند وفاته أقل من خمس عشرة سنة فلا راعاه
وأولاده الحق في نصف المكافأة التي كان يستحقها مورثهم لو حصل رفته عند وفاته وذلك مع
مراعاة الشروط المقررة في الفقرة الأولى والثانية من هذه المادة

(المادة الخامسة والعشرون)

يقسم المعاش أو المكافأة بمقتضى أحكام الشريعة الغراء بين أرامل وأولاد المسلمين وحصصا
متساوية بين أرامل وأولاد الغير مسلمين

(المادة السادسة والعشرون)

لاحق في المعاش للأشخاص الآتي ذكرهم
أولا - الأرامل اللواتي لم يكن لهن سوى أولاد ذكور يكون تجاوز سن جميعهم ١٦ سنة
عند وفاة الموظف

ثانيا - الأرامل اللاتي تجاوز سن جميع أولادهن الذكور ١٦ سنة وجميع بناتهن
تزوجن أو تجاوزن سن ١٦ سنة عند وفاة الموظف

ثالثا - الأولاد الذكور الذين يكونون بلغوا سن ١٦ سنة كاملة عند وفاة والدهم

رابعا - البنات اللواتي يكن بلغن سن ١٦ سنة كاملة أو تزوجن عند وفاة والدهن
يقطع معاش الأشخاص الآتي ذكرهم

أولا - الأرامل اللاتي يتزوجن

ثانيا - الأرامل متى بلغ سن أصغر أولادهن ١٦ سنة

ثالثا - الأولاد الذكور متى بلغوا سن ١٦ سنة كاملة

رابعا - الأولاد الذكور المستخدمين بجاهية بمصالح الحكومة والذين قبلوا مجاناً في مدارس
الميري أو أرسلوا إلى الخارج على نفقة الحكومة ليتدبروا وسمهم على أنه يعود لهم
الحق في المعاش إذا رقتوا من خدمة الحكومة أو خرجوا من المدارس لأسباب غير
سوء السلوك

خامسا - البنات اللاتي يبلغن سن ١٦ سنة كاملة أو يتزوجن قبل هذا السن

(المادة السابعة والعشرون)

لا يعاد المعاش للأرامل اللواتي يطلقن بعد الزواج أو يترملن مرة ثانية وهذا الحكم يسرى أيضا على البنات اللواتي يتزوجن ثم يطلقن أو يترملن

(المادة الثامنة والعشرون)

لاحق في المعاش لمن يتوفى بعلمها المستخدم أو صاحب المعاش وهي مطلقة منه

(المادة التاسعة والعشرون)

حصة الأرامل اللواتي يتوفين أو يتزوجن وحصل الأولاد الذين يبلغون سن ١٦ سنة والذين ماتوا قبل أن يبلغوا هذا السن وحصل البنات اللواتي يتزوجن أو يمتن لا تؤل إلى باقي المستحقين

في المكافآت والمعاشات الاستثنائية

(المادة الثلاثون)

تعطى مكافآت أو معاشات استثنائية للأشخاص الآتي ذكرهم
أولا - الموظفين والمستخدمين الذين يصبحون غير قادرين على الخدمة بسبب حوادث يتضح أنها ناشئة عن تأدية أشغال وظيفتهم

ثانيا - أرامل وإيتام الموظفين والمستخدمين الذين فقدوا حياتهم في أثناء تأدية أشغال وظيفتهم أو بسببها

وتسرى هذه الأحكام على الموظفين والمستخدمين الدائمين وعلى الموظفين والمستخدمين المعيّنين بصفة مؤقتة وعلى الخدمة الخارجين عن هيئة العمال المبيينين في الجدول جرف (١)

(المادة الحادية والثلاثون)

الحوادث التي يترتب عليها وفاة المستخدم أو إصابته بجروح يكشف عليها قورا طبيبان من مستخدمي الحكومة يعطيان شهادة على حسب الصورة نمرة ٣ المرفقة بهذا القانون ثم يشرع في اجراء تحقيق للتحقق من أن الموظف أو المستخدم عند إصابته بالموت أو بالجروح كان قائما حقيقة بتأدية أشغال وظيفته وإن الوفاة أو الجروح انما هي ناشئة عن قيامه باداء تلك الاشغال

ويرسل تقرير بنتيجة التحقيق مع شهادة الاطباء الى ناظر المالية لاجل تسوية المعاش بمقتضى أحكام هذا القانون اذا اتضح أن هنالك حقاقية وان لم يحصل الكشف الطبي الامن طبيب واحد فيجب ان تبين في التقرير الاسباب التي أوجبت الاقتصار عليه

(المادة الثانية والثلاثون)

المعاش الاستثنائي المعطى بسبب جروح لا يكون قطعيا الا عندما يثبت ان صاحب المعاش غير قابل للشفاء ولناظر المالية أن يعين الوقت الذي يعاد فيه الكشف على صاحب المعاش وكيفية اجراء ذلك الكشف

(المادة الثالثة والثلاثون)

المعاشات الاستثنائية المعطاة بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثلاثين تعتبر بصفة قطعية متى تجاوزت أربعين سنة

(المادة الرابعة والثلاثون)

الاحكام المختصة بتقسيم المعاشات بين الارامل والايام وبسقوط الحق في المعاش وغير ذلك تسرى على المعاشات الاستثنائية بمقتضى أحكام المادة ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٥٨

(المادة الخامسة والثلاثون)

تسوى المعاشات والمكافآت الاستثنائية للموظفين والمستخدمين الجارى عليهم حكم الاستقطاع على حسب القواعد الآتية
اذا أصبح الموظف أو المستخدم غير قادر على القيام بالخدمة بسبب حادث جسيم اتضح انه ناشئ عن تادية أشغال وظيفته وكانت مدة خدمته أقل من خمس عشرة سنة يعطى له معاش يعادل ربع متوسط ما هيته في السنين الثلاث الاخيرة
وأما اذا كانت مدة خدمته خمس عشرة سنة أو أكثر فيرتب له المعاش كأنه أدى خدمة خمس وعشرين سنة كاملة ويصرف النظر عن شرط العمر على ان ذلك المعاش لا يمكن ان يتجاوز المقادير المقررة (في المادة ١٦)

(المادة السادسة والثلاثون)

أرامل وأولاد الموظفين أو المستخدمين الذين فقدوا حياتهم في أثناء تادية أشغال وظيفتهم

أو الذين توقفوا عقب جروح أصيبوا بها في أثناء تأدية أشغال وظيفتهم لهم الحق في نصف المعاش الذي كان يترتب للموظف نفسه بمقتضى المادة السابقة لو كان حصل تقاعده عقب حادث جعله غير قادر على الاستمرار في تأدية خدمته

(المادة السابعة والثلاثون)

المستخدمون في وظائف وقتية والخدمة المئينون في الجدول حرف (أ) الذين أصبحوا غير قادرين على الاستمرار في تأدية خدمتهم بسبب حوادث جسيمة اتضح انهم أصيبوا بها في أثناء تأدية أشغال وظيفتهم يعطى لهم مكافأة باعتبار ماهية شهر واحد من ماهيتهم الاخيرة عن كل سنة من السنين العشر الاول من سنى خدمتهم وباعتبار ماهية شهرين عن كل سنة تزيد عن السنين العشر المذكورة ولا يمكن أن يكون مقدار المكافأة أقل من عشرين جنيها ولا يزيد من ثلثمائة جنية في أى حال من الاحوال

وتعطى مكافأة على حسب القاعدة السابقة لارامل وأولاد المستخدمين أو الخدمة المذكورين الذين يفقدون حياتهم بسبب حادث اتضح انهم أصيبوا به في أثناء تأدية أشغال وظيفتهم

الباب الرابع

في طلب المكافآت والمعاشات

(المادة الثامنة والثلاثون)

لا يمكن اجراء رقت يستوجب صرف مكافأة أو احوالة أحد على المعاش الا بناء على موافقة رأى ناظر مالىتنا

(المادة التاسعة والثلاثون)

يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة مع جميع المستندات الى رئيس المصلحة في ميعاد ستة أشهر تمضى من يوم فقد الموظف حقه في ماهية وظيفته

واما الارامل والايام فيكون ميعاد الستة شهور المذكورة بالنسبة لهم اعتبارا من تاريخ وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش ويزاد على هذا الميعاد ثلاثة أشهر أخرى اذا كانت وفاته في جهة خارجة عن القطر المصرى

وطلب المعاش أو المكافأة يجب تقديمه الى ناظر المالية امام مباشرة أو بواسطة رئيس المصلحة التابع لها الموظف أو المستخدم

(المادة الأربعون)

كل طلب يقدم بعد انقضاء المواعيد المقررة في المادة السابقة يكون مرفوضا وتسقط جميع حقوق الطالب في المكافأة أو في المعاش

(المادة الحادية والأربعون)

يجب أن تصحب طلبات المعاش التي تقدم من الارامل والايام بشهادة محررة من جهة الاختصاص على حسب الصورة نمرة ١ المرفقة بهذا القانون مبين فيها اسم الارامل وتاريخ عقود الزواج واسم أولاد الموظف أو المستخدم وعمرهم

(المادة الثانية والأربعون)

يجب أن تكون الطلبات التي تقدم من أراامل وأولاد الموظفين والمستخدمين الوطنيين مذيولة بشهادة محررة من اثنين من موظفي الحكومة أو من أرباب المعاشات مصدقة على صحة عدد الأولاد وتاريخ الزواج وذلك فضلا عن شهادة جهة الاختصاص الواجب تقديمها بمقتضى المادة السابقة

كل شهادة زور توجب اقامة دعوى على مؤديها امام المحاكم

الباب الخامس

في تسوية المكافآت والمعاشات

(المادة الثالثة والأربعون)

المكافآت والمعاشات المستحقة للموظفين أو المستخدمين الملكيين بمقتضى هذا القانون تسوى بمعرفة نظارة المالية

(المادة الرابعة والأربعون)

تحتسب مدد الخدمة بالسنين الاقرنكيه

(المادة الخامسة والاربعون)

تسوى المعاشات على حسب مدة الخدمة الحقيقية فلا يحسب فيها الانواع الآتية وهى
أولا - مدد الخلو والغياب والجازات التى بدون ماهية
ثانيا - اجازات المرض التى لم يستول المستخدم فيها على ماهية كاملة
ثالثا - مدة التوقيف الذى ترتب عليه حرمان المستخدم من كامل ماهيته أو من جزء منها

(المادة السادسة والاربعون)

يضاف الى مدد الخدمات التى تؤدى فى السودان نصف مقدارها
ويضاف الى مدد الخدمات التى تؤدى فى سواحل البحر الأحمر ثلث مقدارها
على أن هذه الاحكام لا تسرى الا على الموظفين والمستخدمين المولودين فى جهات خارجة عن
الجهات المذكورة

(المادة السابعة والاربعون)

عند عمل حساب مدة الخدمة لتسوية المعاش يصرف النظر فى مجموع تلك المدة عن كسور
السنة التى تكون أقل من تسعة شهور
وأما الكسور التى تعادل تسعة شهور أو أكثر فتحسب بسنة

(المادة الثامنة والاربعون)

تسوى مكافآت الرفت باعتبار ماهية الموظفين الاخيرة ولا يحسب لهم كسور الشهر فى مجموع
مدد خدماتهم

(المادة التاسعة والاربعون)

تسقط كسور القرش من مجموع مقدار المعاش الذى يسوى بمقتضى هذا القانون

(المادة الخمسون)

يعرض ناظر المالية على مجلس النظار ما يستدعى التفسير من المسائل المتعلقة بامر تسوية
المكافآت والمعاشات والتفسير الذى يقر عليه رأى المجلس ينشر فى الجرائد الرسمية ويتخذ
أساسا فيما يطرأ من أمثاله

الباب السادس

في صرف المعاشات

(المادة الحادية والخمسون)

يرتب المعاش للموظف أو المستخدم من تاريخ قطع ماهيته والارامل واليتام من تاريخ وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش

(المادة الثانية والخمسون)

يصرف من المعاشات السنوية لأربابهم جزء من اثني عشر جزءاً في آخر كل شهر وذلك من نظارة المالية أو المصالح التي تكلف بالصرف

(المادة الثالثة والخمسون)

لناظر المالية أن يأذن بناء على تعهد محرر على حسب الصورة نمرة ٣ المرفقة بهذا القانون وبضمانة اثنين من المستخدمين أو من أرباب المعاشات بأن يصرف خلال المطالب المعاش ربع أو نصف المعاش الذي يرى من البحث الاجمالي أن له الحق فيه بوجه التقريب وذلك مؤقتاً الى أن تتم تسوية المعاش بوجه قطعي

ولناظر المالية أيضاً أن يأذن بناء على التعهد وبالضمانة المنصوص عليها بصرف مبلغ يوازي ربع المكافأة وذلك الى أن تتم تسويتها بوجه قطعي

الباب السابع

في أرباب المعاشات والموظفين أو المستخدمين الذين يعودون للخدمة

(المادة الرابعة والخمسون)

عندما يعود صاحب المعاش الى الخدمة سواء كان بصفة قطعية أو ووقفية يوقف صرف معاشه وبعد انفصاله من وظيفته يعاد اليه معاشه الاصل

على أن لصاحب المعاش الذي يعود للخدمة بصفة قطعية ثم يفصل منها الملق في إعادة تسوية معاشه باعتبار مجموع خدماته بمقتضى أحكام هذا القانون اذا كان له في أعادته فائدة

(المادة الخامسة والخمسون)

لكل موظف أو مستخدم يعود إلى خدمة الحكومة بعد صدور هذا القانون الحق في حساب خدماته السابقة في تسوية ما يستحقه في المستقبل من المكافأة أو المعاش وذلك بمراعاة الشروط المقررة في (المادة ٦٧)

وأما إذا كان ذلك الموظف أو المستخدم قد أخذ مكافأة عند انفصاله من الخدمة فيكون مخيراً وقت عودته إليها بين عدم رده هذه المكافأة وفي هذه الحالة لا تحسب له مدة خدماته السابقة في تسوية المكافأة أو المعاش الذي يكون له الحق فيه عن مدة خدمته الجديدة وبين ردها بأكملها في ميعاد لا يتجاوز الستة شهور وفي هذه الحالة تحسب له مدة خدمته السابقة في تسوية المعاش أو المكافأة النهائية

وفي كاتبا الحالتين يسوى المعاش أو المكافأة بوجه قطعي بمقتضى أحكام هذا القانون

(المادة السادسة والخمسون)

الموظف أو المستخدم الذي نال معاشاً أو مكافأة بسبب مرض لا يمكن إعادته للخدمة لا يقتضى شهادة محررة من طبيبين تعين ما نطارة المالية دالة على أنه في حالة تمكنه من الخدمة

(المادة السابعة والخمسون)

إذا عاد الموظف أو المستخدم الذي نال معاشاً بسبب مرض أو عاهة إلى الخدمة وأخذ في خلال السنين الثلاث التي تلي عودته إجازة مرض فلا حق له في ماهية مدة هذه الإجازة بل يصرف له المعاش الذي كان مرتباً له قبل رجوعه إلى الخدمة

وأما إذا كان الموظف أو المستخدم الذي عاد إلى الخدمة قد أخذ مكافأة فقط بسبب مرض أو عاهة فلا يصرف له في مدة الإجازة سوى نصف ما هيئته إن لم تكن أزيد من عشرين جنيهاً وثلاثاً إن كانت أزيد من عشرين جنيهاً بشرط أن المبلغ الذي يصرف له في هذه الحالة الأخيرة لا يكون أقل من عشرة جنيهاً

(المادة الثامنة والخمسون)

أرامل وأولاد أرباب المعاشات الذين يكونون أعيدوا للخدمة بعد استبدال معاشهم وتحصلوا على كالة معاش عن مدة خدمتهم الجديدة بمقتضى أحكام الأمر العالي الصادر في ٩ مايو سنة ١٨٨٦ واللوائح الصادرة من نظارة المالية في ٢٥ يوليو سنة ١٨٨٦

لهم الحق في نصف تلك الكفالة على حسب الكيفية وبالشروط المقررة في (المادة ٢٤)
من هذا القانون

الباب الثامن

في سقوط الحق في المكافأة أوفى المعاش

(المادة التاسعة والخمسون)

يسقط حق الآتي ذكرهم في المكافأة أوفى المعاش ولو بعد تسوية المكافأة أو تسوية المعاش
أوقيده.

أولا - كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في واقعة من الوقائع
التي تعد جنائية في قانون العقوبات

ثانيا - كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في اختلاس أو غدر
أو نصب أو خيانة

(المادة الستون)

كل موظف أو مستخدم عزل من وظيفته بالصورة المنصوص عليها في اللوائح بسبب سوء سلوك
أو عدم انقياده لأوامر رؤسائه أو تفریط في واجباته تسقط أيضا حقوقه في المكافأة أوفى
المعاش فإذا أعيد للخدمة لا تحسب له مدة خدمته الأولى

وكل موظف أو مستخدم عزل من وظيفته وحكم بسقوط حقوقه في المعاش بموجب قرار من
المجلس الخصوصي المشكل بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ ثم أعيد
إلى الخدمة لا تحسب له مدة خدمته الأولى في المعاش

(المادة الحادية والستون)

كل موظف أو مستخدم يستعفى تسقط حقوقه في المكافأة أوفى المعاش وإذا أعيد الموظف
أو المستخدم المستعفى إلى الخدمة تحسب له مدة خدمته السابقة على استعفائه في المعاش

(المادة الثانية والستون)

إذا استمر صاحب المعاش بعد عودته إلى الخدمة على استيلاء معاشه مع ماهية وظيفته يعزل
من الخدمة وتسقط حقوقه في المعاش بالكلية

(المادة الثالثة والستون)

كل معاش لا يطالب بالمبالغ المتأخرة منه في ظرف ثلاث سنين تمضي من تاريخ آخر صرف يعي من دفاتر الخزينة

(المادة الرابعة والستون)

ما يتاخر من المعاش ولم يطالب به في ميعاد سنة تمضي من تاريخ آخر صرف يكون حقا للحكومة

الباب التاسع

في المصالح الغير مندرجة في ميزانية الحكومة

(راجع ملحق نمرة ٥ جدول حرف ب)

(المادة الخامسة والستون)

الموظفون والمستخدمون في المصالح الغير مندرجة في ميزانية الحكومة ومبينة في الجدول حرف (ب) يعاملون فيما يتعلق بالمكافآت ومعاشات التقاعد بمقتضى أحكام هذا القانون

الباب العاشر

أحكام وقتية خصوصية

(المادة السادسة والستون)

معاشات الموظفين والمستخدمين الموجودين الآن في الخدمة ومكافآتهم تستمر تسويتها بمقتضى أحكام القوانين المتبعة الاجراء الآن وهي

القانون الصادر في ٥ ربيع الثاني سنة ١٢٧١ المعروف بقانون سعيد باشا

القانون الصادر في ١٨ شوال سنة ١٢٨٧ المعروف بقانون اسماعيل باشا

الامر العالي الصادر في ٢٠ رجب سنة ١٢٨٧ القاضي باستقطاع اليوم الاحتياطي

الامر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣

(المادة السابعة والستون)

الموظفون والمستخدمون الموجودون الآن في الخدمة بمعدا المينين بالمادة الرابعة يسوغ

معاملتهم بمقتضى أحكام هذا القانون بشرط أن يقدموا طلباً بذلك لنظارة المالية في ظرف ستة شهور تمضى من تاريخ صدوره هذا القانون وفي هذه الحالة يسرى عليهم حكم الاستقطاع في المستقبل باعتبار خمسة في المائة ويكونون ملزومين بتسديد الفرق الكائن بين قيمة اليوم الاحتياطي وقيمة الخمسة في المائة عن كامل مدة خدمتهم السابقة وذلك في ميعاد ثلاث سنوات على أن المدد السابقة التي خدمها الموظفون والمستخدمون بصفة خدمة خارجين عن هيئة العمال أو بمقتضى قوترات بمكافأة أو بدون مكافأة أو بوظائف وقتية لا تحسب في تسوية المعاش في أى حال ولو بدفع قيمة الاستقطاع الذي لم يسبق حصوله فيها أما الخدمة الخارجون عن هيئة العمال المبينون في الجدول حرف (أ) الذين صرفت لهم الحكومة قيمة اليوم الاحتياطي السابق استقطاعه من ماهياتهم فلاحق لهم في معاش تقاعد لا هم ولا ورثتهم أو غيرهم من أرباب الاستحقاق في أى حال من الأحوال

(المادة الثامنة والستون)

تنفيذ أحكام هذا القانون يكون بمقتضى لائحة يحضرها ناظر المالية ويصدق عليها مجلس النظار

(المادة التاسعة والستون)

على نظار حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه

صدر بمراسم التين في ٢١ يونيو سنة ١٨٨٧ ٣٠ رمضان سنة ١٣٠٤

الامضا (محمد توفيق)

ناصر الحضرة الخديويه

ناظر الداخلية والخريفة

الامضا (مصطفى فهمي)

ناظر الاشغال العمومية والمعارف

الامضا (عبد الرحمن رشدي)

وكيل الحقانية المأمور بإدارة النظارة

الامضا (بطرس)

ناظر المالية

الامضا (محمد زكي)

وكيل الخارجية المأمور بإدارة النظارة

الامضا (تيكران)

(ملحق غمرة ١) المنصوص عنه في المادة الحادية والأربعين

طلب ترتيب معاشات العائلات

الموقع على هذا الطلب يلتمس ترتيب معاش لعائلة

الذي كان مستخدماً في

ابن

وظيفة

(أو) من أرباب المعاشات وذلك على حسب الكشف الآتي

المبين فيه أرامل وأيتام المتوفي بغاية الضبط (١)

أرملة (أو) أرامل		أولاد ذكور		بنات	
أسماء		أسماء	عمر	أسماء	عمر

الامضا

تحريري

شهادة (المنصوص عنها في المادة الثانية والأربعين)
نحن الموقعين على هذا تشهد بناء على معرفتنا المتوفى ان الكشف المحرر أعلاه يحتوي على
أسماء ورثته بالضبط وذلك بحسب ما نعلمه ونشهد أيضاً ان زواج المتوفى مع

بتاريخ

حصل في

(يجب أن يوقع على هذه الشهادة اثنان من موظفي الحكومة أو من أرباب المعاشات)

الامضا

الامضا

نقر على صحة ما توضيح قبل فيما يتعلق بالزواج

نقر على صحة ما توضيح قبل فيما يتعلق بالورثة

(٢)

(٢)

(١) اذا لم يترك المتوفى أرملة ولا أولاد ذكوراً أو أناتاً فيوضح بالكشف المذكور بالخدمات المعهدة لذلك

ما يفيد عدم وجودهم أو وفاتهم

(٢) جهة الاختصاص

(ملحق غرة ٢) المنصوص عليه في المادة الحادية والثلاثين

(طلب مكافأة أو معاش استثنائي)
باسم عائلة
الذي كان مستخدماً في
مقتل أو أصيب بجرح في أثناء تأدية أشغال وظيفته أو بسببها
بوظيفة
(كشف بيان عائلة المتوفى)

بنات		أولاد ذكور		أرملة (أو) أرملة
عمر	أسماء	عمر	أسماء	أسماء

(إيضاحات تختص بالتوفى أو المصاب بجروح)

اسمه ولقبه

ابن

عمره

المقيم في

(مدة خدمته في هذه المصلحة على حسب الدفاتر الموجودة فيها الآن)

ملحوظات	مقدار المهية الشهرية	وظيفه	مدة الخدمة التي تحسب في تسوية المكافأة				
			الي	من	سنة	شهر	يوم

تاريخ الوفاة أو الإصابة بالجرح

أسباب الوفاة أو الإصابة بالجرح

تحريري

رئيس المصلحة

الامضا

(بقيته بعد بنمرة ٩٤)

(تابع ملحق نمرة ٢)

(تنبيه) - الجروح سواء ترتب عليها وفاة المستخدم أو لم يترتب يجب تحقيق وجودها بواسطة اثنين من أطباء الحكومة بمقتضى شهادة تحرر على حسب الصورة الآتية بعدد على رئيس المصلحة في حالة قتل المستخدم أو جرحه إجراء تحقيق لإثبات ما إذا كان القتل أو الجرح حصل حقيقة في أثناء تأدية وظيفته ويرسل التقرير الذي محرر بنتيجة التحقيق الى نظارة المالية لتحكم في المكافأة المقتضى اعطاؤها

(الشهادة الطبية المنصوص عليها في المادة الحادية والثلاثين)

نحن الموقعين على هذه شهادتنا كشغنا على ابن المقتول أو الجرح كما توضيح في الطلب المحرر معه واتضح لنا ان وفاته او جرحه ناشئة حقيقة عن الحادث المذكور في التقرير المحرر بنتيجة التحقيق المرفق بهذه الشهادة (اذا كانت الاصابة بجرح أو حادث فيجب أن يوضح نوعها بالتفصيل الكافي في هذه الشهادة بما ينطبق على نص المادة الحادية والثلاثين من قانون المعاشات الملكية وفي هذه الحال تكمل الشهادة بالكيفية الآتية)

ان الوقائع التي كانت سببا في اصابة المذكور بجرح أو حادث والحالة التي هو عليها الآن تحملنا على اعتبار الجرح أو الحادث مما يدخل تحت نص الفقرة الاولى أو الثانية من المادة الحادية والثلاثين من قانون المعاشات الملكية

الامضا

الامضا

محرر في

(ملحق نمرة ٣) المنصوص عليه في المباداة الثالثة والخمسين

تعهد بقبول المعاش الموقت

أنا الموقع على هذا التعهد أقرباني قبيل المبلغ الشهري وقدره ميلم جنيه الذي ارادت
نظارة المالية أن ترتبه لي موقتا الى أن تتم اجراءات الاستكشاف التي تمكنها من تحديد مقدار
معاشي واعترف بان هذا المعاش قابل التعديل عند اتمام اجراءات الاستكشاف اللازمة وعلى
ذلك أتعهد بان لأبدي أدنى معارضة في نتيجة ذلك التعديل ولو كان المعاش القطعي الذي
سيرتب لي أقل من المعاش المعطى لي موقتا

وأتعهد أيضا بتسديد كل ما يكون صرف لي زيادة عن مقدار المعاش القطعي الذي استحقته
تحريرا في
الامضا

نحن الموقعين على هذا التعهد بان نسدد لنظارة المالية كل ما يكون استولى عليه صاحب
التعهد المذكور أعلاه زيادة عن مقدار المعاش الذي يرتب له قطعيا

امضا اثنين من مستخدمى
الحكومة أو من أرباب المعاشات
.....

(ملحق ثمة ٤) المنصوص عليه في المادة الرابعة

جدول حرف (١)

بيان الوظائف الملكية التي لم يسر على أربابها حكم الاستقطاع القانوني
وليس لهم لذلك الحق في معاش أو مكافأة عند الرقت

وكلاء وابورات البوستة الخديوية	اسطاوات الوابورات (*)
عساكر بوايس بياده وخياله	رؤساء سعاد وسعاد
رؤساء مفتاحيه ومفتاحيه	معلمين حلاقات الاسماء ودلائين وخولا البيع
مساحين وقصابين	آل خبره بالهويسات وغيره
استفجيه بالخازن	رؤساء قراشين وقراشين
رؤساء طوبجيه وطوبجيه	سباكين
صندلييه	يلكنجي
اسطاوات تركيب وتلامذة تركيب	رؤساء غفره وغفره
مقدم قواصه وقواصه عرب	فرملجيه
قواصه ترك الذين قبلوا ارتداد اليوم الاحتياطي	غفرة الملاحات
جنزيرجيه	سمافورجيه بالكوبريات والهويسات والقناطر
باشجاويشيه وجاويشيه	باش سحجانه وسحجانه
باش سجاله وسجاله	حجاب المحاكم الشرعيه
رؤساء آتشجيه وآتشجيه	أئمه ومؤذنين
رؤساء هوايسات وقناطر ورياح وكراكات وخاير	رؤساء مطبجيه ومساعدين مطبجيه
باش رؤساء	باشقورجيه وتمورجيه رجال وحريمات
رؤساء أرضفه	جنائنيه
مشايخ الحارات	ريس بحريه وبحريه
عدادين أخشاب وغيره	هراكيه

(*) المهندسين سواقي الوابورات والاسطاوات الذين ماهيتهم خمسة جنهات مصريه وما فوق ليس هم
ضمن درجة الخدمة الخارجين عن هيئة العمال

(تابع ملحق غمرة ٤) المنصوص عليه في المادة الرابعة

تابع جسدول جرف (١)

بيان الوظائف الملكية التي لم يسر على أربابها حكم الاستقطاع القانوني
وليس لهم لذلك الحق في معاش أو مكافأة عند الرقت

رابع رؤساء	نشاطية بضايح
شغالة تكرير المصلح	مساعدين المهندسين وتلاميذه مهندسين
رئيسا ذهبيات وفلايك	وما كينستاواتشجيه
رؤسا بحريه وبحريه ملكيين بالوابورات	كياين
ريس بوغاز	معرفين
كشافين	متسقرين
ملاحظين بالدخوليات ومصايد الاسماك	مراضع
باش ختام وختامين ودوارين بورق التمه	فتاحين صناديق
رؤساء دومنجه ودومنجه	تحصيلية كاري
ناضوريجه	صيادين
مفتشات حريمات	وزاتين
وبالاجال أرباب الكارات والصنابع	غطاسين
والخدامين والخدمة السابره والشغاله	طلبه بحيه ويلطجيه
رجال وسحريم	رؤساء عمالين وعمالين
	معلمين صناعة الفسج

(ملحق غرة ٥) المنصوص عليه في المادة الخامسة والستين

جدول حرف (ب)

بيان المصالح الغير مندرجة في ميزانية الحكومة

قلم املاك الميزى الحره

الدايره السنیه

تفتيش الخيزه والجزيره

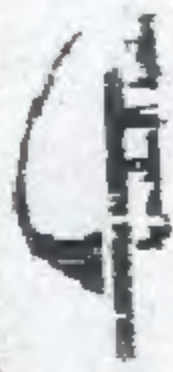
ديوان بيت المال

مصلحة الاوقاف

الدايره الخاصه

المكاتب الاهليه

مجلس الصمه البحريه والكورتيينات



Bibliotheca Alexandrina



0699235